



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
<https://mkmgt.journals.ekb.eg>
المجلد (٨٧) يوليو ٢٠٢٢ م



التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية على
ضوء خبرتى الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية
" دراسة مقارنة "

إعداد

د/ صابرين نشأت عبد الرازق عبد اللاه
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية بقنا
جامعة جنوب الوادى

المجلد (٨٧) الجزء (الثاني) يوليو ٢٠٢٢ م

المستخلص .

هدفت البحث إلى تقديم تصور مقترح لتطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية على ضوء خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية، واتبع البحث المنهج المقارن، ومن مبررات اختيار دول المقارنة) الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية) أن كل منهما تميز بجهودها وخبراتها العالمية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية، فقد نجحتا في استقطاب الموارد البشرية الدولية؛ الأمر الذي ساهم في تحقيق الميزة التنافسية، وحضور دولي في التصنيفات العالمية لجامعاتهما، ومن أهم ما توصلت إليه نتائج البحث: أن التحالفات الاستراتيجية بالجامعات تنمي القدرات والمهارات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين، ودمج رأس المال الفكري للجامعات مع بعضها البعض، ورفع روح التعاون الجماعي، وإيجاد منافع متبادلة، وبنية تحتية قوية، وبيئة معرفية ناجحة، كما تسهم في تبادل الخبرات بين الجامعات في النواحي الأكاديمية من خلال التبادل الطلابي والبحث العلمي؛ فهي بذلك تدعم الحراك الأكاديمي والبحثي؛ والتحول نحو الاقتصاد المعرفي للدولة، كما تعمل على دعم التمويل الذاتي، وإنشاء مصادر جديدة للتمويل في الجامعات، وإضفاء البعد الدولي؛ وبالتالي تحسين جودة التعليم الجامعي وتطوير البرامج الدراسية ورفع كفاءات أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب والباحثين للعمل في المجتمع العالمي وتحقيق الابتكار والإبداع، ووضع الجامعات في قائمة التصنيفات الدولية، ودعم البرامج التعليمية والمشروعات البحثية المحلية، والإقليمية، والدولية، وإنشاء أنماط من التعليم الجامعي عابر للحدود، وتكسب الجامعات المتحالفة سمعة أكاديمية طيبة على المدى الطويل، ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

كما توصل البحث إلى وجود علاقة وثيقة بين التعليم الجامعي والمجتمع بصفة عامة، وعليه فهو يتأثر بعوامل مختلفة (الاجتماعية- السياسية- الدينية- الاقتصادية- الجغرافية- التاريخية)؛ الأمر الذي كان له مردود إيجابي نحو تنافسية الجامعات، وانتهت نتائج المقارنة إلى وجود أوجه تشابه عديدة بين جمهورية مصر العربية ودول المقارنة، فضلاً عن وجود اختلافات بين توجهات التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية



بجمهورية مصر العربية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية، وأوصى البحث بضرورة تطبيق تحالفات استراتيجية جامعية بجمهورية مصر العربية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وأهداف الخطة الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠، كما يوصى بضرورة توفير متطلبات تطبيق التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية .

الكلمات المفتاحية: التحالفات الاستراتيجية الجامعية- الميزة التنافسية



University Strategic Alliances for Achieving Competitive Advantage in Egyptian Universities in Light Of The experiences of The United States Of America and The Federal Kingdom of Malaysia "Comparative Study"

Abstract:

The research aimed to provide a proposed framework for implementing University Strategic Alliances to achieve competitive advantage in Egyptian Universities in Light Of The experiences of The United States Of America and The Federal Kingdom of Malaysia .The research followed a comparative methodology, and the justification for choosing the comparison countries (the United States of America and the Federal Kingdom of Malaysia) is that both countries are distinguished by their global efforts and experiences in implementing strategic alliances. They have succeeded in attracting international human resources, which has contributed to achieving competitive advantage and international presence in global university rankings.

Among the key findings of the research is that university alliances enhance the capabilities and skills necessary for faculty members, students, and staff. They integrate the intellectual capital of universities with each other, foster collective cooperation, create mutual benefits and a strong infrastructure, and establish a successful knowledge environment. They also contribute to the exchange of expertise between universities in academic aspects through student exchange programs and scientific research, thus supporting academic and research activities. Consequently, they facilitate the transition to a knowledge-based economy for the country.

University alliances also work on supporting self-financing and creating new sources of funding in universities, as well as adding an international dimension. This, in turn, improves the quality of higher education, develops academic programs, enhances the competencies of faculty members, employees, students, and researchers to work in the global community, achieve innovation and creativity, and position universities on international rankings.



They also support international, regional, and local educational and research projects, establish patterns of borderless higher education, and earn allied universities a good academic reputation in the long run, thus achieving competitive advantage at the local, regional, and international levels.

This research explores the role of university strategic alliances in achieving competitive advantage, with a particular focus on the cases of Egypt, the United States, and Malaysia. The study highlights the strong relationship between universities and society, emphasizing how universities are influenced by various factors, including social, political, religious, economic, geographical, and historical factors. These factors have a positive impact on university competitiveness. The comparative analysis reveals several similarities between Egypt and the comparison countries, as well as differences in the approaches to strategic alliances for achieving competitive advantage. The study recommends the establishment of university strategic alliances at all levels (local, regional, and international) in Egypt to achieve the Sustainable Development Goals of Egypt Vision 2030 and the objectives of the National Strategic Plan for Science, Technology, and Innovation. The study also recommends providing the necessary requirements for implementing strategic alliances to achieve competitive advantage in Egyptian universities.

Keywords: *University strategic alliances, competitive advantage*

المقدمة.

شهد التعليم الجامعي تغيرات معقدة أثرت على مكانته الدولية، خاصة في ظل المنافسة العالمية، والاندماج الحادث بين الجامعات العريقة، وظهور عديد من التوجهات المستقبلية مثل: التدويل، وضمان الجودة والاعتماد، واستبدال نمط التعليم الممول حكومياً بنمط آخر ممول ذاتياً، وأصبح تحقيق الميزة التنافسية أحد أهم أهداف المؤسسات الجامعية التي تسعى لتحقيقها من أجل الارتقاء إلى أعلى مستويات الأداء، والتفوق على الجامعات المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً، والحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية، ويعد مفهوم التحالفات الاستراتيجية الجامعية أحد المفاهيم الحديثة التي تسهم في تحسين الأداء التنافسي للجامعات، وإيجاد بيئة مناسبة للابتكار، من خلال رصد كافة التغيرات المتوقعة في المحيط العلمي والتكنولوجي للجامعة، والاستجابة لها بشكل علمي يضمن لها البقاء والاستمرارية.

فقد أشارت دراسة (Marquez et al, 2017, 3) أن التحالفات الاستراتيجية الجامعية تعمل على تحسين مكانة الجامعات في التصنيف العالمي من خلال اكتساب المعارف الجديدة، وتزويد أعضاء هيئة التدريس والطلاب باللغات الأجنبية، واستقطاب الطلاب للدراسة من جميع أنحاء العالم، وتوفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات، وعليه أوصت دراسة عبدالله بضرورة اهتمام الجامعات المصرية بالتحالفات الاستراتيجية؛ لزيادة القدرة التنافسية للجامعات في الأسواق المحلية والعالمية (٢٠١٨، ١٥٠)، كما أشارت دراسة (Chatfield, et al , 2019, 259) إلى أن التعليم الجامعي والبحث العلمي غير مرهونين بقيود الزمان والمكان، وبخاصة مع التحديات متعددة الأبعاد التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي ولا سيما الجامعات، مما يستوجب مزيداً من التكامل الاستراتيجي بين تلك المؤسسات وغيرها حول العالم بأكمله، وهو ما نتج عنه ظهور التحالفات كبديل استراتيجي بين مؤسسات التعليم الجامعي ومع منظمات الأعمال من أجل اقتسام الموارد أو الاستفادة من إمكانيات وخبرات الغير، وتحقيق مزايا تنافسية، ومن هنا تكمن أهمية التحالف الاستراتيجي الجامعي في تحقيق التعاون المشترك لتصبح المؤسسات المتحالفة أكثر كفاءة وقدرة على التنافس، وتطوير رأس مالها الفكري ليصبح قادراً على مواجهة

بيئات العمل المتغيرة باستمرار، ولتحقيق ميزات تنافسية مستدامة والاستفادة من نقاط القوة لدى الأطراف المتحالفة (Ferreira & Franco, 2020, 67)

ويتبين مما سبق سعى الجامعات نحو تحقيق الميزة التنافسية نتيجة للمتغيرات العالمية التي أثرت تأثيراً بالغاً على منظومة التعليم الجامعي؛ مما يُحتمُّ على الجامعات ضرورة التكيف مع تلك المتغيرات المتمثلة في الثورة العلمية، والتكنولوجية، وثورة الاتصالات والتكتلات الاقتصادية، وثورة الديمقراطية، فأصبحت ملاحقة الجامعات لهذه المتغيرات واحدة من أبرز وظائفها في إعداد القوى البشرية إعداداً يقوم على التخصص المعرفي والمهني؛ الأمر الذي يتطلب تطوير مستوى الأداء الجامعي، وتطوير مستوى أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، وتطوير البرامج التعليمية، والارتقاء بمستوى المخرجات الجامعية؛ لضمان البقاء والاستمرارية، للحصول على ميزة تنافسية تجعل الجامعة أكثر تميزاً وتفرداً عن غيرها على جميع المستويات.

علاوة على ما سبق فإن الميزة التنافسية في التعليم الجامعي تتضح بمجرد اكتشاف طرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستخدمة لأن جوهر الميزة يتمثل في التفرد، والإبداع، وتكون المنافسة من أعلى لأسفل؛ حيث تكون قادمة من الجامعات الأكثر تقدماً ذات الكفاءات والإمكانات، والقدرات العالية على التكيف مع متطلبات السوق من ناحية وتطورات تقنيات التعليم من ناحية أخرى، وذلك من خلال التوظيف الأمثل لإمكانات الجامعات، ومواردها المتعددة، وخبراتها في إنجاز أنشطتها بكفاءة وفاعلية، وبراعة، وبأقل تكلفة بشكل يحقق منافع متنوعة، وقيمة مضافة لمخرجاتها مقارنة بمنافسيها بما يعكس ثقة المجتمع في الجامعات، ويحقق تفرداً بصورة مرغوبة متجددة ومستدامة وهذا ما توصلت إليه دراستي (خليل، ٢٠١٨) (حمد، ٢٠٢٠).

وأشارت دراسة (عبد الحافظ؛ وآخرون، ٢٠١٩: ٥١٢) على ضرورة إحداث التقارب المثمر بين ثقافات الباحثين والتمكين من تبادل وجهات النظر كمجموعة واحدة ذات مصالح مشتركة ترمي إلى تحقيق هدف محدد، ولقد انعكس كل ذلك في ظهور عدة أشكال للتحالفات الاستراتيجية الجامعية منها: التسويقية، والتكنولوجية، والبحثية، والأكاديمية... وغيرها ويعزز من ذلك الأمر اتساع دائرة التنافسية الوطنية والإقليمية

والدولية، تحت مظلة التطورات التقنية وتنامى الشبكات الإلكترونية، مما دفع صناع السياسات التعليمية الجامعية للبحث عن ايجاد رؤى استراتيجية ذات تدابير تطبيقية وافية، كما أكد شعبان على أن تنافسية الجامعات تسعى نحو تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية عالية الجودة؛ مما ينعكس ذلك بشكل إيجابي على مستوى الخريجين وأعضاء هيئة التدريس بها، ويكسبهم مزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة المحلية والإقليمية والدولية؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بالجامعات (٢٠٢٢، ٥٩٩).

ومن هنا يتبين أن للتحالفات الاستراتيجية الجامعية دور واضح في تحقيق الميزة التنافسية، ولما كانت للجامعات أهمية بالغة في كونها محورا رئيساً في تلبية احتياجات المجتمع والوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة في ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة، والتي أدت إلى انفتاح مجتمعات العالم بعضها على البعض، الأمر الذي أدى بدوره إلى سعى مؤسسات التعليم العالي لتحسين وتجويد مخرجاتها للمنافسة والتميز حيث إنها تعمل على بيئة تتسم بالتطور المتصاعد للمتغيرات البيئية السريعة كالعولمة والمنافسة في تقديم خدمات متطورة، مما أدى إلى إيجاد تحديات ومتطلبات جديدة سواءً كانت خدمية أو إنتاجية، ومن ثم استخدام الجامعات لجميع مواردها من خلال التحالفات الاستراتيجية الجامعية كأدوات لتحقيق الميزة التنافسية.

ولقد أصبح لزاماً على دول العالم في ظل التغيرات والتحديات العالمية والمنافسة الشديدة اتخاذ إجراءات عديدة لتحسين قدرة مؤسساتها الجامعية، وكذلك البحث عن مداخل وآليات جديدة للتكيف مع متطلبات تطبيق التحالف الاستراتيجي الذي يعد بدوره مدخلاً مهماً لتحقيق أهداف الجامعات وأقرب طريق لإحداث ثورة شاملة في المنظومة الجامعية لمواكبة تطورات العصر والحصول على الاعتراف الدولي، وتعزيز المكانة والقدرة التنافسية للجامعات على المستوى العالمي (مرسى، ٢٠٢٠، ١٣٣).

وبناء على ما سبق فإن الجامعات المتقدمة تسعى نحو تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية من أجل المحافظة على مستواها في التصنيفات الدولية، واكتساب السمعة الدولية المميزة بين نظم تعليم الدول، وجذب المزيد من الطلاب نحوها، والتغلغل

في مختلف البقاع بتصدير خبراتها، وتجاربها للحصول على الاعتراف الدولي، وتحسين وضعها التنافسي، مما يزيد استثمار الحراك الداخلي والخارجي لهيئة التدريس والمناهج والطلاب فينعكس بدوره على تعزيز التفوق العلمي، والاقتصادي، والارتقاء بالعملية التعليمية، والبحثية.

ومن أشهر التحالفات الدولية للجامعات البحثية العالمية "التحالف الدولي لجامعات البحث IARU الذي تأسس سنة ٢٠٠٦، والذي يضم عشرة جامعات رائدة عالمية من عدة دول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا ... إلخ، وهذه الجامعات هي: جامعة كامبريدج، جامعة أوكسفورد، جامعة ياييل، الجامعة الوطنية الأسترالية، جامعة بيركلي بكاليفورنيا، المدرسة العليا للتقنية زيورخ، جامعة كوبنهاغن، جامعة سنغافورة الوطنية، جامعة طوكيو، جامعة بكين، وفي سنة ٢٠١٦ انضمت جامعة كيب تاو للتحالف كعضو جديد، ويهدف هذا التحالف إلى التركيز على البحث العلمي المكثف مع مشاركة رؤيتها للتعليم العالي، وتطوير تعليم وتنمية قادة المستقبل؛ والتدريب الصيفي؛ والتركيز على الممارسات المثلى؛ وتحديد المواقف المشتركة التي تدور حول القضايا الرئيسية (IARU, 2022) International Alliance of Research Universities).

فعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية تعمل الجامعات الأمريكية بصفة مستمرة على إنشاء تحالفات مع بعضها البعض، ومع المؤسسات الصناعية، حيث تتزايد ضغوط المجتمع الأمريكي على الجامعات؛ لتقدم المزيد من الخدمات لحل مشكلات المجتمع الأمريكي ومعالجة قضاياها؛ وذلك من خلال إجراء البحوث اللازمة استجابة لحاجة تلك المؤسسات والمجتمعات؛ فضلاً عن الأبحاث التعاونية التي يشارك فيها فريق الباحثين من كلا الطرفين: الجامعات ومنظمات الأعمال (Schium & Carlucci, 2018, 4-7).

أما مملكة ماليزيا الاتحادية فيحتل التعليم الجامعي مكانة خاصة سواء في الجامعات الحكومية، أو الخاصة، أو الدولية؛ مما أدى إلى حرص مملكة ماليزيا الاتحادية على زيادة عدد الجامعات وتنوعها وجودتها خدماتها التعليمية، وبالتالي أدى إلى زيادة المنافسة بينهم (Chan & Muthuveloo, 2022, 344)، وجاء ذلك نتيجة ما تؤكد عليه

الخطة الاستراتيجية الوطنية لمنظومة التعليم العالي بمملكة ماليزيا الاتحادية بضرورة رفع مستوى أداء الجامعات على نحو يضعها ضمن قائمة أفضل الجامعات العالمية، كما تسعى الجامعات الماليزية نحو تحقيق السمعة الجيدة والاعتراف الدولي لها؛ مما يعزز قدرة الجامعات الماليزية على المنافسة على المستوى العالمى وذلك من خلال زيادة معدلات تميز أنشطتها التعليمية والبحثية والمجتمعية (Mohe, 2022)

ويتبين مما سبق أن التحالفات الاستراتيجية الجامعية تعنى سعى جامعتين أو أكثر، أو جامعة ومؤسسة إنتاجية لتكوين علاقات تبادلية؛ للاستفادة من الموارد المشتركة فى بيئة ديناميكية تنافسية لتحقيق مزايا تنافسية تستطيع من خلالها تلك المؤسسات تحقيق التنمية المستدامة؛ وبالتالي فالتحالفات الاستراتيجية الجامعية من أهم عوامل توثيق العلاقات سواء محلياً أو إقليمياً أو عالمياً؛ وعلى ذلك بذلت معظم دول العالم وخاصة دولتا المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية) جهوداً حثيثة لتطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية؛ لتطوير أنظمتها الجامعية؛ للتوافق مع المتغيرات العالمية من خلال مد جسور التعاون التعليمى والبحثى والخدمى محلياً وإقليمياً وعالمياً .

وعلى صعيد جمهورية مصر العربية فقد أوصت دراسة (بدوى؛ ومصطفى، ٢٠١٨) بضرورة بناء فروع الجامعات الدولية بمصر، وتحسين واقع الأعمال، وفتح فرص وظيفية للخريجين، وتحسين واقع مصر على مؤشر الحرية الاقتصادية، وتعزيز الميزة التنافسية فى التعليم العالى، وضرورة استقلال مؤسسات التعليم العالى فى كل جوانبها بما فيها من قضايا الحرية الأكاديمية، وهذا ما أكدت عليه القيادة السياسية المصرية منذ مارس ٢٠١٨ على ضرورة الموافقة على إنشاء الجامعات الجديدة بشرط تحقيق التعاون الدولى مع إحدى الجامعات العالمية الأخرى ممن هم أعلى خمسين جامعة وفق التصنيفات العالمية، وأنه لا يجوز للجامعة البدء فى ممارسة نشاطها فى الكليات قبل استكمال مقوماتها البشرية والمادية وثبوت صلاحيتها لحسن أداء العملية التعليمية والبحث العلمى، وإبرام اتفاقيات تعاون مع جامعات دولية ذات سمعة متميزة (قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ٢٠١٩، ٢)، كما أوصت دراسة (عبد العال؛ وآخرون، ٢٠٢١) إلى ضرورة بناء ثقافة تنظيمية بين الجامعات المصرية ورفع تصنيفها المحلى والعالمى، وتبنى فلسفة التميز فى

الجامعات المصرية، والعمل على تحقيقها والارتقاء بمستوى العمل من خلال إقامة الندوات وورش العمل، واعتماد حلقات العصف الذهني حول مفهوم الميزة التنافسية، ودعم ثقافة المرونة في العمل للتأقلم مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية.

ويتبين مما سبق أن الجامعات المصرية تواجه تحديات وبتغيرات عديدة نتيجة لتأثيرات العولمة والثورة المعلوماتية، وضغوط المنافسة والتطور والابتكار؛ مما أثر بشكل واضح على أداء الجامعات، الأمر الذي أوجب على الجامعات المصرية تبني توجهات حديثة في خططها الاستراتيجية وسياساتها؛ مثل تدويل التعليم وتعزيز التعاون الدولي وتطبيق صيغ متعددة لهما مثل التحالفات الاستراتيجية الجامعية؛ وذلك لتحقيق أعلى مستويات الأداء والتميز بما يمكنها من تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية، ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية لتلك الجامعات.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر تبذل جهودًا كبيرة نحو الارتقاء بجودة أداء الجامعات المصرية؛ بما يمكنها من تحقيق الميزة التنافسية على المستويات المختلفة القومية والإقليمية والعالمية؛ وذلك من خلال إيجاد آليات مستقلة لضمان الجودة والتميز، واستحداث أنظمة لمراقبة الأداء وتقييمه؛ ولذلك سعت نحو مواكبة التوجه العالمي للتعاون الأكاديمي الدولي من خلال وضع الخطة الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥ - ٢٠٣٠) - التي جاءت متوافقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي ركزت في أهدافها على سبعة محاور، وجاء التعاون الدولي كأحد أهم تلك المحاور الذي تضمن وضع خطة قومية للتعاون الدولي بناءً على الاحتياجات الوطنية، وتحديد الدول المستهدفة للشراكات البحثية، وكذلك توجيه البعثات لهذه الدول، واستهداف تحالفات مع الدول المتقدمة تكنولوجياً لبناء القدرات ونقل وتوطين التكنولوجيا في مجالات الطاقة والدواء والمياه والالكترونيات والنسيج والزراعة والغذاء، وتشكيل فريق للبدء في مفاوضات شراكة جديدة مع الاتحاد الأوروبي لضمان استمرارية برنامج البحوث والتطوير والابتكار وتخصيص ميزانية لذلك وتفعيل وتطوير الاتفاقيات الجارية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥، ٥٧)

وتأكيدًا لما سبق فقد شهدت الجامعات المصرية فى الأونة الأخيرة تقدمًا ملحوظًا؛ مما جعلها تتبوأ مكانة فى التصنيفات العالمية، وفى خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠٢٢) ارتفع عدد الجامعات المصرية إلى ٩٢ بدلًا من ٤٩ جامعة عام ٢٠١٤ جامعة من بينها جامعات باتفاقيات دولية، وبرامج دراسية مميزة، فضلًا عن زيادة الكليات والبرامج المعتمدة، حيث بلغت ٣٠٦ برنامجًا وكلية عام ٢٠٢٢، مقابل ٥١ برنامجًا وكلية عام ٢٠١٤، و ٩٣ اتفاقًا ثنائيًا بين الجامعات الخاصة، ونظيراتها من الجامعات الأجنبية، وخلال الفترة (٢٠١٤ / ٢٠٢١) وُقِعَ ٢٦٥ اتفاقًا ثنائيًا بين الجامعات الحكومية، ونظيراتها من الدول الأخرى، وعُقدت اتفاقية بين جامعة عين شمس وجامعة ايست لندن بإنجلترا فى البرامج الهندسية، كما أسفر التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن إنشاء ٣ مراكز تميز فى قطاعات الطاقة والمياه والزراعة، بتعاون كبرى الجامعات الأمريكية (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٢٢).

ويتضح مما سبق حرص وزارة التعليم العالى والبحث العلمى على تطبيق صيغ جديدة لتدويل التعليم العالى بالجامعات المصرية، بهدف تحقيق مقومات الجودة فى مخرجاتها البحثية والبشرية والخدمية ووضعها ضمن قائمة التصنيفات العالمية للجامعات؛ الأمر الذى أوجب على الجامعات المصرية تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية من أجل امتلاك ميزة تنافسية ومحاولة إعادة هيكلتها مرة أخرى؛ بالرغم من وجود بعض المعوقات التى تؤثر على تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية بالصورة المنشودة، وهو ما توضحه مشكلة البحث.

مشكلة البحث.

لقد أدركت القيادة فى جمهورية مصر العربية أهمية التحالفات الاستراتيجية الجامعية فى تحقيق الميزة التنافسية؛ وذلك بهدف إخراج كوادر متميزة تتماشى مع متطلبات سوق العمل محليًا وإقليميًا ودوليًا، وقادرة على مواكبة التطور التكنولوجى العالمى الذى يشهده العالم؛ ليكونوا القوة الدافعة للابتكار التكنولوجى، ورفع تصنيف الجامعات المصرية، وتدويل الخدمات التعليمية، والتحول من المحلية والإقليمية إلى العالمية؛ وهو ما يتطلب تغيير وتطوير فلسفة التعليم الجامعى المصرى واستراتيجياته، وعليه فقد ارتكز

التعليم الجامعي المصري في الآونة الأخيرة ذلك على محورين الأول: التدريب، والإفادة من منصات الجامعات الدولية، ومقرراتها، وبرامجها لتدريب ورفع كفاءة الطلاب، وهيئة التدريس، والعاملين، والثاني من خلال الحصول على شهادات مزدوجة معتمدة من جمهورية مصر العربية والدول المتحالفة.

وبالرغم من جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية في عقد بروتوكولات تعاون وشراكة مع كثير من الجهات المانحة للباحثين والداعمة للبحث العلمي، مثل هيئة التبادل الثقافي والتعليمي الأمريكية "الفولبرايت Fulbright"، والهيئة الألمانية للتبادل العلمي DAAD اوالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID وبعض الاتحاد الأوروبي، EU، والهيئات الأجنبية غير الحكومية مثل المجلس الثقافي البريطاني، ومؤسسة فورد الأمريكية، إلا أن عدد المنح الدولية الواردة من تلك الجهات للباحثين من أبناء الجامعات المصرية لا تزال ضئيلة (هلال و نصار، ٢٠١٢: ٢٣٧).

فقد أشار تقرير التنافسية العالمي للعام ٢٠١٧/٢٠١٨م الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي أن مصر احتلت المرتبة(١٠٠) عالمياً من بين (١٣٧) دولة في ركيزة التعليم العالي والتدريب، واحتلت المرتبة(١٠٦) عالمياً من بين (١٢٦) دولة في مؤشر الابتكار العالمي ٢٠١٨، مما يعنى تراجع ترتيب مصر في التصنيفات العالمية (عبد الله، ٢٠١٨، ٢٩٣)، كما تعزو نتائج دراسة (زاهر؛ وسيد، ٢٠١٨، ٨٠١-٨٠٤) أسباب تراجع ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، وصعوبة قدرتها على تحقيق الميزة التنافسية إلى ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وضعف الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بما تخصصه جامعات العالم المتقدم، وقلة اهتمام القيادات الجامعية بنتائج التصنيفات العالمية، وقلة النشر الدولي، وزيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية؛ مما يؤثر على جودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم، وضعف الإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس لانشغالهم بالعمل داخل القاعات الدراسية، وهجرة الموهوبين منهم بسبب نقص الإمكانيات، وعدم استقلالية الجامعات المصرية مالياً وإدارياً نتيجة تدخل القوى السياسية في شئونها.

كما أوضحت دراسة **مغاوري** أن الجامعات المصرية عاجزة عن توفير متطلبات التصنيفات العالمية بصورة مُرضية؛ مما يؤدي إلى تراجع ترتيبها على المستوى العربي والإفريقي والعالمي (٢٠١٨)، وأكدت دراسة إبراهيم على الضعف الواضح في أداء الجامعات المصرية؛ مما أدى إلى تأخر ترتيبها بين الجامعات العالمية (٢٠٢١) ويتبين مما سبق أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الجامعات المصرية من أجل الارتقاء بجودة أدائها؛ بما يحقق ميزتها التنافسية؛ إلا أن هناك عديد من المعوقات التي تحول الجامعات المصرية عن تواجدها بشكل لائق في التصنيفات العالمية للجامعات، وتعمق تحقيق تميزها التنافسي، وتعمق جهود الدولة في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية، مثل انحصار الجامعات الحكومية في الحيز المحلي وضعف انطلاقتها إلى التعامل مع المصادر العالمية بالصورة المطلوبة، وغياب الرؤية والثقافة التنظيمية اللازمة لدعم توجهها نحو العالمية، وضعف استثمار الانفتاح الأكاديمي الخارجي لكافة دول العالم، مع قلة الفرص المتاحة أمام أعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في الجامعات العالمية، وضعف إدخال البعد الدولي في المقررات الدراسية.

وبعد الإطلاع على الدراسات التربوية المعاصرة التي توصلت نتائجها إلى مجموعة من المعوقات التي تحول الجامعات المصرية عن تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية، وجاءت على النحو التالي:
- هجرة العقول المصرية إلى الخارج إما هجرة دائمة للدول الأجنبية، أو هجرة مؤقتة للعمل في الدول العربية؛ مما أدى إلى قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على الجوائز الدولية نتيجة تراجع البحث العلمي وهبوط معدلات براءات الاختراع (داود، ٢٠١٦، ١٦٦).

- ضعف الأداء الأكاديمي والبحثي والمجتمعي بالجامعات المصرية، وضعف سياسة تصميم البرامج التعليمية، وتدنى جودة البنية التحتية التكنولوجية بها، وتدنى جودة عمليات التعليم والتعلم، وضعف أدائه على الاستجابة لجملة التحديات الإقليمية والعالمية، والفجوة بين أهدافه والمتحقق منها (إسماعيل، ٢٠١٧، ١٨).

- مركزية السلطة وتعدد اللوائح والقوانين والإجراءات الروتينية اليومية، وأن البرامج الدراسية لا تراعى متطلبات سوق العمل، كما لا تسوق الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس تسويقاً جيداً، وزيادة أعداد الطلاب، وقلة الإفادة من مدخلات التعليم الإلكتروني للتغلب على الطرق التقليدية (دياب ، ٢٠١٧)، (متولى ، ٢٠١٨)
- صعوبة مشاركة الجامعات فى المؤتمرات العلمية العالمية؛ نظراً لضعف الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العلماء والباحثين على ذلك، وضعف الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية التى تجرى فى الجامعات العالمية (رضوان، ٢٠١٧، ١٤٨).
- ضعف الإنفاق بالجامعات المصرية لإجراء البحوث العلمية، وقلة مشاركة القطاع الخاص والجامعات العربية والأجنبية فى دعم البحث العلمى بها (الحربى، ٢٠١٨، ٩٥).
- افتقار الجامعات المصرية لوجود نظام معلوماتى متطور عن حاجات العملاء والمستفيدين من مؤسسات المجتمع المختلفة، وقصور الربط بينها وبين احتياجات المجتمع، والاعتماد على الجهود الفردية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس فى تقديم الخدمات البحثية والاستشارية، ووجود فجوة بين إنتاجية البحث العلمى بالجامعات المصرية وبين تطبيقاتها فى القطاع الخاص بسبب ضعف التنسيق بينهما (إبراهيم؛ وعبد الحميد، ٢٠١٩، ٢١٢-٢١٣).
- وجود قصور فى نشر نواتج البحوث والمشروعات البحثية التى تتم داخل الجامعات المصرية، ولقد أرجعت الدراسة سبب ذلك إلى افتقار إجراءات وممارسات نشر البحوث وإعلان نتائج المشروعات البحثية بالجامعات المصرية لآليات التسويق الإلكتروني، الأمر الذى نتج عنه قصور فى مهارات التواصل والاتصال لدى كثير من الباحثين مع مفكرين وباحثين آخرين للاستفادة العلمية، وللوقوف على أحدث ما توصلت إليه النظريات العلمية من منتجها مباشرة (حسين؛ وآخرون، ٢٠١٩، ٣٣٥)
- الافتقار إلى خطة لتشجيع المؤسسات والهيئات الإنتاجية على الاستثمار فى البحث العلمى بالجامعات المصرية، وانخفاض معدلات النشر الدولى للباحثين المصريين (عطا، ٢٠٢٠، ٣٨٧).

-وجود فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي للجامعات المصرية، والمستوى المطلوب الوصول إليه؛ نتيجة انخفاض في أعداد الطلاب الأجانب والوافدين إلى الجامعات المصرية، وذلك لعدة أسباب منها: ما يرتبط بضعف البنية التحتية للجامعات والظروف الاقتصادية، وأن تعزيز تدويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية ظل مهمشا رغم فوائده المختلفة الأكاديمية والسياسية، والاقتصادية والثقافية (مرسى، ٢٠٢٠، ٢١٧، - ٢١٩).

-قلة ثقة مؤسسات الانتاج بالجدوى المالية لنتائج البحوث العلمية، فضلاً عن ضعف الإعلام عن الخدمات الاستشارية أو البرامج التدريبية أو برامج البحوث التي تسهم فيها أو تنظمها الجامعات المصرية، وانشغال الجامعات المصرية بالتدريس، وغياب الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات المجتمع بقطاعاته المختلفة (سالم، وآخرون، ٢٠٢١، ٢٠).

-ضعف العلاقة بين الجامعات واحتياجات المجتمع، وضعف قدرة الجامعات على تسويق منتجاتها وخدماتها، وافتقادها المقومات الداعمة للعملية التعليمية والبحثية، وكثرة الأعباء الملقة على عاتق القيادات الأكاديمية والإدارية (زهران، ٢٠٢٢، ١١٢).

وبتحليل ما سبق يتبين أن هناك عديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية، ويمكن تقسيم تلك المعوقات إلى معوقات خاصة بالتعليم والتعلم، ومعوقات خاصة بأعضاء هيئة التدريس والخريجين والطلاب والباحثين، ومعوقات تتعلق بالبنية التحتية للجامعات والهيكل التنظيمي والموارد المالية، ومعوقات تتعلق بالبحث العلمي وتسويق البرامج والبحوث العلمية، ومعوقات تتعلق بالمجتمع المحلي والإقليمي والدولي وعلاقة الجامعات المصرية بهم، ومعوقات تتعلق باللوائح والتشريعات.

وتأسيساً على ما سبق يسعى البحث الحالي نحو الاستفادة من خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة وماليزيا الاتحادية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية من أجل تحقيق مزايا تنافسية عديدة بالجامعات المصرية مستندة الباحثة في ذلك على المنهج المقارن، والاستفادة من خبرتي دولتا المقارنة حيث أنهما من أكثر الدول الرائدة في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية وتحقيق مزايا تنافسية مستدامة؛ من أجل تقديم

الباحثة تصور مقترح يمكن من خلاله تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية على ضوء خبرتى الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية مع مراعاة السياق الثقافى لجمهورية مصر العربية؛ وعلى ذلك يمكن صياغة السؤال الرئيس على النحو: كيف يمكن تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية على ضوء خبرتى الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الإطار المفاهيمى والفكرى لمتغيرى البحث (الميزة التنافسية فى الجامعات - التحالفات الاستراتيجية الجامعية) فى ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة، وما دور التحالفات الاستراتيجية الجامعية فى تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات فى ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة؟

٢- ما خبرتى الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية فى ضوء السياق الثقافى؟

٣- ما جهود جمهورية مصر العربية فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية فى ضوء السياق الثقافى؟

٤- ما أوجه التشابه والاختلاف بين خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية فى ضوء السياق الثقافى؟

٥- ما التصور المقترح لتطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية على ضوء خبرتى الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية؟

أهداف البحث.

يهدف البحث الحالى إلى تقديم تصور مقترح لتطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية على ضوء خبرتى الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية؛ بما يتلائم مع طبيعة المجتمع المصرى، ويسهم فى

الارتقاء بالمنظومة التعليمية والبحثية والمشاركة المجتمعية؛ وبالتالي يدعم بناء جامعات
مصرية عصرية تمتلك مزايا تنافسية تضمن لها البقاء والاستمرارية والريادة، ويتم ذلك من
خلال:

- التعرف على الإطار الفكرى للميزة التنافسية بالجامعات فى ضوء الأدبيات التربوية
المعاصرة.
- التعرف على الإطار المفاهيمى للتحالفات الاستراتيجية الجامعية فى ضوء الأدبيات
التربوية المعاصرة.
- تحديد دور التحالفات الاستراتيجية الجامعية فى تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات فى
ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة.
- دراسة خبرتى الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية فى تطبيق التحالفات
الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية فى ضوء السياق الثقافى.
- التعرف على جهود جمهورية مصر العربية فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية
لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية فى ضوء السياق الثقافى.
- تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا
الاتحادية وجمهورية مصر العربية فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة
التنافسية فى ضوء السياق الثقافى.

أهمية البحث. يستمد البحث أهميته من النقاط الآتية:

- قد يفيد البحث فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية بالجامعات المصرية استجابة لاستراتيجية
التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا
والابتكار (٢٠١٥-٢٠٣٠)
- قد تساعد مسؤولى التعليم الجامعى المصرى ومتخذى القرار والمستفيدين والمستثمرين على
لفت انتباههم بضرورة تطبيق التحالفات الاستراتيجية بالجامعات المصرية لتحقيق الميزة
التنافسية محلياً وإقليمياً وعالمياً من خلال الاستفادة من الخبرات العالمية فى هذا المجال؛
وذلك لرفع كفاءة مخرجات الجامعات المصرية.

- يأتي هذا البحث متوافقاً مع توجه الجامعات نحو المنافسة عالمياً ورغبتها في تحقيق مراكز متقدمة في سياق التصنيفات العالمية، وعقد اتفاقيات الشراكة والتحالفات الاستراتيجية مع الجامعات العالمية لإتاحة فرصة أكبر لتوظيف الخريجين وافتتاح سوق العمل العالمي أمامهم.
- قد تنبه المسئولين من واضعي السياسات ومنتخذي القرار في الجامعات المصرية إلى أهمية تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية بالجامعات لتحقيق الميزة التنافسية ؛ وذلك لمواكبة التطورات وتحسين الأداء، والتخلص من المشكلات التي تواجهها المنظومة الجامعية.
- حدود البحث . وتنقسم إلى:**
- **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث الحالي على تناول خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا المتحدة في تطبيق التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية والاستفادة منها في تقديم تصور مقترح لتطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية بكل أنواعها (الحكومية والخاصة والأهلية) بما يتفق مع السياق الثقافي للمجتمع المصري.
- **الحدود المكانية:** الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية، جمهورية مصر العربية.
- مبشرات الاستعانة بدولتي المقارنة.**
- يمكن تحديد أسباب الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية فيما يلي:
- الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في التعليم الجامعي، ومن أكثر الدول المتقدمة استقطاباً للطلاب والباحثين والكفاءات التدريسية والقيادية في التعليم الجامعي.
- تمتاز معظم جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية بارتفاع ترتيبها في التصنيفات العالمية وجودة مخرجها النهائي، وحرصها على عقد التحالفات الاستراتيجية الجامعية في كل النواحي الأكاديمية والبحثية والمشاركة المجتمعة سواء محلياً أو عالمياً.

- تعد ماليزيا واحدة من أفضل ١٠ دول في العالم تحرص على الارتقاء بتعليمها الجامعي؛ وبالتالي أصبحت وجهة لتعليم الطلاب والباحثين والمستثمرين، كما أنها واحدة من أفضل الدول الآسيوية في توظيف الجامعات لخدمة اقتصادها الوطني.
 - يمكن الاستفادة من تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية بدول المقارنة وذلك لإعادة هيكلة وتطوير التعليم الجامعي المصري، فضلاً على أن التعليم الجامعي لديهم يتوافق في بعض الجوانب مع التعليم الجامعي في مصر، كما توجد علاقات طيبة تربط تلك الدول بجمهورية مصر العربية، وهناك أيضاً تحالفات وعقود تعاون دولية مع جامعات تلك الدول والجامعات المصرية؛ وذلك لتحقيق مزايا تنافسية.
- منهج البحث.**

استخدم البحث المنهج المقارن؛ بمدخله الوصفي التحليلي، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف وتحليل ظاهرة أو مشكلة محددة والقيام بالإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف وتحليل تلك الظاهرة اعتماداً على جمع المعلومات والحقائق وتقنيها وتحليلها تحليلاً دقيقاً؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج منها (قنديلجي؛ والسامرائي، ٢٠١٨، ٢٠٦)؛ وعلى ذلك يقوم البحث الحالي على وصف الظاهرة موضوع البحث في كل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية كمحاولة للتوصل إلى تصور مقترح لتطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية على ضوء خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية.

مصطلحات البحث.

التحالفات الاستراتيجية الجامعية University Strategic Alliances

وتعرف إجرائياً بأنها اتفاق تعاوني أو تعاقدى لفترة زمنية طويلة بين الجامعات مع بعضها البعض، أو مع الجامعات والقطاعات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع، وقد تكون تلك التحالفات محلية أو إقليمية أو عالمية، وتستخدم كآلية لتحقيق الميزة التنافسية بين الجامعات مع الاستفادة من خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية، بهدف تمكين الجامعات المصرية من تحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

الميزة التنافسية للجامعات Competitive Advantage of universities

وتعرف إجرائياً بأنها قدرة الجامعات المصرية التي تطبق التحالفات الاستراتيجية الجامعية بها على التميز عن غيرها من الجامعات المماثلة، من خلال تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية مبتكرة وبجودة عالية وتحسين الكفاءة والفعالية في تقديم هذه الخدمات، بما يمكنها من تحقيق منافسة فعلية وتفوفاً وتميزاً محلياً وإقليمياً وعالمياً ورفع سمعتها الأكاديمية، ومكانتها في قائمة التصنيفات العالمية. الدراسات السابقة.

تم تناول الدراسات السابقة لمتغيري البحث على محورين، كما تم عرضهم وفقاً للتسلسل الزمني، وهما على النحو التالي:

المحور الأول: التحالفات الاستراتيجية الجامعية University Strategic Alliances

وتمثلت فيما يلي:

فقد هدفت دراسة كرى (٢٠١١) إلى محاولة تحويل بروتوكولات علاقات التعاون المشترك في الجامعة إلى تحالفات استراتيجية لتعميق الاستفادة، واستخدمت المنهج الوصفي، وقامت بإجراء دراسة ميدانية، وتوصلت إلى تقديم تصور لنوعين من التحالف: الأول يتم مع منظمات الأعمال الإنتاجية والخدمية من أجل التكوين وفق احتياجات سوق العمل، والثاني يخص التحالف مع الجامعات العالمية من أجل تحسين المستوى التعليمي والاستفادة من الخبرات الجديدة، وأوصت بضرورة وجود إدارة تتولى مهام إدارة العلاقات المشتركة بين الجامعة والحلفاء الاستراتيجيين في مجالات التعاون المشترك، وتقديم مجموعة من البدائل الاستراتيجية للجهات والمؤسسات المكملة لأنشطة التعليم الجامعي والتي يصلح التعاون معها، والاستفادة من قدراتها المعرفية والتكنولوجية والمهارية واعتبارها حليف استراتيجي لدعم القدرات التنافسية للجامعة.

بينما هدفت دراسة (عبد العزيز، ٢٠١٨) لعمل نمذجة باستخدام التحليل المورفولوجي - وهو أحد أنماط الأدوات والأساليب المستقبلية لدور التحالفات الاستراتيجية في تحقيق متطلبات التكامل بين الذكاء التنافسي والاستراتيجي، وكذلك إحداث طفرة

استراتيجية فى أداء الجامعات المصرية من أجل وضعها فى مقدمة الجامعات العالمية داخل عديد من التصنيفات العالمية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفى، وأوصت حاجة الجامعات المصرية لامتلاك مقومات الذكاء التنافسى والاستراتيجى، وذلك من أجل تحليل استراتيجيات الجامعات المنافسة على جميع المستويات العالمية والاقليمية، والتي تكمن أيضًا فى استشراف مستقبل الجامعات، والتفكير بمنطق النظم، وزيادة الدافعية والحدس والإبداع لديها، وركز البحث على ضرورة تبنى نماذج حديثة تقوم بتفعيل هذا المقومات مثل: التحالفات الاستراتيجية، حيث لجأت عديد من الجامعات العالمية لهذا النمط لتحقيق مقومات الذكاء التنافسى والاستراتيجى لها.

بينما هدفت دراسة (Mamedio, etal, 2019) إلى إجراء مراجعة مرجعية لعدد ٣٦ مقالة ناقشت تأثير التحالفات الاستراتيجية على القدرات الديناميكية لمختلف المؤسسات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى، حيث تم تحليل محتوى بعض المقالات المنشورة فى المجالات الدولية التى اهتمت بدراسة تأثير التحالفات الاستراتيجية على القدرات الديناميكية للمؤسسات المختلفة، وتصنيفها من حيث الأهداف والمحاور الموضوعية ومنهجيات البحث المستخدمة وأهم نتائجها، لتحديد مساهماتها المنهجية والنظرية والتطبيقية، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها أن التحالف الاستراتيجى وسيلة مرنة للتعلم، وأسلوب فعال لنقل المعرفة بين المؤسسات المتحالفة ووسيلة ممتازة لتطوير القدرات، واكتشاف الفرص الجديدة، فإذا تم إدارة هذه التحالفات بشكل صحيح وبهيكل محدد جيداً، يمكن أن يساعد المؤسسات المتحالفة على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة لها، حيث يمكن اعتبار التحالفات بمثابة نوع من الاختيار الاستراتيجى الذى يهتم بتمكين المؤسسات من التعامل مع الأوضاع العالمية والتنافسية غير المستقرة.

وقد هدفت دراسة (أبو تجار، ٢٠٢١) إلى تقديم استراتيجية مقترحة للتحالف الاستراتيجى بين الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها على تقديم نظام تعليمى أفضل أثناء جائحة كورونا وفى أعقابها، حيث تعتبر التحالفات الحل الأمثل لمشكلات الجامعات فى جميع المواقف والظروف، الأمر الذى يقتضى التعرف على الإطار المفاهيمى للتحالف الاستراتيجى، وتحليل البيئة الداخلية للتعليم الجامعى أثناء جائحة كورونا لبيان أهم نقاط

قوته وضعفه، وتحليل البيئة الخارجية الاستشراف أهم الفرص التي تتيحها، وأهم التحديات التي تفرضها، وصولاً إلى ملامح الاستراتيجية المقترحة ومتطلبات تنفيذها ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي، وأسلوب التحليل البيئي (swot) كأحد أساليب التخطيط الاستراتيجي

بينما هدفت دراسة(خاطر، ٢٠٢١) إلى تقديم آليات مقترحة للإفادة من فرق البحث الافتراضية من أجل دعم التحالفات الجامعية واستمرارية التفاعل الدولي بين الجامعات في الأداء البحثي، واعتمدت على المنهج الوصفي، والذي تم توظيفه في تناول الأسس النظرية المتعلقة بالتحالفات الدولية في الأداء البحثي للجامعات، وتوضيح طبيعة فرق البحث الافتراضية، وبيان ملامح دور فرق البحث الافتراضية في دعم التحالفات الدولية في الأداء البحثي للجامعات المعاصرة استناداً إلى ثلاثة خبرات من الجامعات العالمية في تطبيق فرق البحث الافتراضية في أدائها البحثي في إطار التحالفات الدولية بين هذه الجامعات وجهات أخرى، وتوصلت إلى أهم الأدوار التي تؤديها فرق البحث الافتراضية في دعم التحالفات الدولية للجامعات، وذلك من خلال تحليل الإطار النظري للدراسة ومن ممارسات الجامعات العالمية.

وقد هدفت دراسة (Claussen, 2022) التعرف على عمليات اتخاذ القرار في اثنين من التحالفات الاستراتيجية بالتعليم العالي بأوروبا، وهما تحالف Circle U وتحالف FORTHEM وذلك مع التركيز على كل من مرحلة البدء ومرحلة التعزيز في كلا التحالفين واشتملت عينة الدراسة على عدد من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والمنسقين ومديري المشروعات المنضمين إلى كل من تحالف Circle U وتحالف FOR THEM، وتوصلت الدراسة إلى أنه تم إنشاء التحالفين الاستراتيجيين محل الدراسة بناء على علاقات متينة موجودة سلفاً بين الجامعات المتحالفة، كما توصلت إلى أن تحالف Circle U أكثر انتقائية من الناحية الاستراتيجية مقارنة بتحالف FORTHEM في مرحلة البدء، كما يتم اتخاذ القرارات بالاعتماد على تحقيق الإجماع بين الشركاء في الخلف، وتتأثر عمليات اتخاذ القرار في التحالفين محل الدراسة بعدد من العوامل من أهمها الاعتماد على الآخرين.

بينما هدفت دراسة (Ebel, 2022) إلى التعرف على تصورات ممثلي الطلاب حول فاعلية مشاركتهم في هياكل حوكمة تحالفات الجامعات، مع التركيز على أربعة أبعاد، وهي الفوائد الشخصية والمهنية والديمقراطية والتنظيمية وتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب الممثلين لجميع التحالفات الجامعية بقارة أوروبا واشتملت عينة الدراسة على (٦٧) طالبًا يمثلون (٢٤) تحالفا واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات عن طريق الاستبانة وتوصلت الدراسة إلى أن التصورات حول فاعلية مشاركة ممثلي الطلاب في هياكل حوكمة تحالفات الجامعات جاءت بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وذلك على جميع الأبعاد محل الدراسة، كما توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين درجة إيجابية التصورات حول فاعلية مشاركة ممثلي الطلاب في هياكل حوكمة تحالفات الجامعات من ناحية والتفاوت بين المتوقع والواقع حول حجم السلطة الممنوحة للطلاب في عمليات اتخاذ القرار من ناحية أخرى

وقد هدفت دراسة (على، ٢٠٢٢) إلى تقديم تصور مقترح لتحسين القدرات الرقمية بجامعة الأزهر في ضوء التحالفات الاستراتيجية، واتبعت المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (٤٨) فرداً من القيادات الأكاديمية بجامعة الأزهر بالقاهرة و (١٥٦) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر بالقاهرة، وتوصلت الدراسة إلى: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) من حيث درجة أهمية "متطلبات تحسين القدرات الرقمية بجامعة الأزهر في ضوء التحالفات الاستراتيجية في المجموع الكلي لمحاور الاستبانة وفقاً لمتغير الوظيفة، وذلك في المتطلبات المتعلقة ب (الحليف المحتمل - الأداء المؤسسي الجامعة الأزهر - التكامل الرقمي)، وأوصت بحاجة جامعة الأزهر لتحسين القدرات الرقمية بها وتطبيق التحالفات الاستراتيجية.

المحور الثاني: الميزة التنافسية بالجامعات Competitive Advantage at universities

وتمثلت فيما يلي:

فقد هدفت دراسة (Kising'u et al, 2016) إلى تقييم دور الابتكار التنظيمي في استدامة الميزة التنافسية للجامعات في كينيا، واعتمدت على الأسلوب المسحي، وتكونت

العينة من (٢٨٥) من القادة الأكاديميين ب (٥٧) جامعة، وتوصلت إلى أن الابتكار الوظيفي، والابتكار الإداري، وابتكار العمليات، وابتكار المنتج يلعبوا أدوار مهمة في استدامة الميزة التنافسية للجامعات، وأن أشكال الابتكار الوظيفي هي الأساس في بناء الميزة التنافسية المستدامة.

كما هدفت دراسة (Al Shobaki & Abu naser , 2017) إلى النظر في دور ممارسة استراتيجيات التميز في التعليم لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة لمؤسسات التعليم العالي بكلية الهندسة وتقنية المعلومات بجامعة الأزهر بغزة كنموذج لتجربتها الفريدة في مجال التميز في التعليم، واستندت الدراسة إلى فرضية أن وضع استراتيجيات للتميز في التعليم وتنفيذها شرط أساسي ومهم لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة قوية بين مستوى ممارسة استراتيجيات التميز في التعليم وتحقيق مؤسسات التعليم العالي للميزة التنافسية المستدامة.

وقد هدفت دراسة (أمين، ٢٠١٧) إلى تحديد أبعاد الميزة التنافسية في الجامعات، والتعرف على ماهية بطاقة الأداء المتوازن وأبعادها المختلفة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ولتطبيق التصور المقترح لزم تحديد عدد من المتطلبات، منها نشر ثقافة تنظيمية داخل الجامعات تقبل التغيير وتدعم الاتجاه نحو المستقبل، عن طريق إعادة هيكلة البرامج والخطط الدراسية، وتطوير برامج التدريب وتنمية العاملين وأعضاء هيئة التدريس، وترسيخ مبدأ عدم وجود حلول معيارية تناسب جميع الجامعات، نظرا لاختلاف عوامل البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة عليها، مشاركة جميع العاملين في كافة المستويات الإدارية للجامعة بفاعلية، وتوفير البيانات الكافية الضرورية لتعطي مؤشرا دقيقا للأداء، ومراجعة أهداف التعليم الجامعي بما يتواءم مع السمات المميزة والفريدة للجامعات، وضمان ارتباط المؤشرات المالية بجودة الأداء، ربط مقاييس الأداء برؤية ورسالة الجامعة. وقد هدفت دراسة (شلبى، ٢٠١٨) إلى التعرف على الإطار المفاهيمي والفكري للميزة التنافسية للجامعات عالمية المستوى، والتعرف على الواقع لتوافر متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة، والتعرف على أبرز متطلبات تحقيق الميزة التنافسية

لجامعة المنصورة فى ضوء وظائف الجامعة، وبعض الخبرات العالمية للجامعات، واستخدمت المنهج الوصفى، وطبقت استبانة على عينة عضو هيئة تدريس بجامعة المنصورة وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أبرزها: ضعف الواقع الفعلى لتوافر متطلبات الميزة التنافسية فى دعم حرية البحث العلمى لأعضاء هيئة التدريس لتطبيق نتائج أبحاثهم، واستقطاب المتميزين من أعضاء هيئة التدريس إلى كل دول العالم، وغياب اللوائح والتشريعات المرتبطة بالتنافسية فى الجامعة.

كما أكدت دراسة (محمد، ٢٠١٨) على أهمية دور الشراكة البحثية فى تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، وذلك من خلال توضيح ماهية الشراكة البحثية ونماذج تطبيقها فى الجامعات العالمية بغية تقديم مجموعة من المقترحات بغرض تفعيل ذلك الدور لتحسين الميزة التنافسية من خلال تفعيل آليات الشراكة البحثية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها ضعف الترابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية، وتدنى الموائمة بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات التنمية، ومن هنا تحتم ضرورة تفعيل الشراكة البحثية للجامعات المصرية لتحقيق الميزة التنافسية لها .

وقد هدفت دراسة (Lo & Tian, 2019) إلى التعرف على المهارات اللازمة فى المؤسسات التعليم العالى، والتعرف على العلاقة بين تبادل المعرفة، والقدرة الفكرية، والقدرة على الابتكار وتعزيز الميزة التنافسية فى مؤسسات التعليم العالى واستخدمت المنهج الوصفى، وطبقت استبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية بمؤسسات التعليم المالية، وتوصلت إلى عدة نتائج، أبرزها: وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة، وأكدت على أهمية وجود استراتيجيات تسهل من عمليات نقل وتبادل المعرفة، وتدعم الابتكار.

بينما هدفت دراسة (سليمان، ٢٠١٩) إلى التعرف على مستوى ممارسة التعلم التنظيمى فى جامعة أسوان من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، ومستوى تحقيق إدارة جامعة أسوان للميزة التنافسية، واستخدمت المنهج الوصفى وطبقت استبانة على عينة تضمنت ٥٨ عميداً ووكيلاً بجامعة أسوان، وتوصلت إلى وجود قصوراً فى استراتيجيات

تحقيق أهداف البحث والتطوير في مجال التعلم التنظيمي، وقصورا في إجراء الجامعة للمسح الدوري للبيئة التنافسية، وللخدمات التي يقدمها المنافسون، وإن إدارة الجامعة لا تتيح الوسائل، والإمكانات التي تدعم الابداع والتميز، وأنها لا تحرص على تدريب أعضاء هيئة التدريس على أساليب العمل المتغيرة.

وجاءت دراسة (عبدالله، ٢٠١٩) التي استهدفت وضع تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي بتطبيق مدخل سلسلة القيمة في ضوء بعض النماذج العالمية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واشتملت أربعة محاور، تناول الأول منها: الإطار المفاهيمي للميزة التنافسية، و يتضمن الميزة التنافسية من حيث مفهومها وخصائصها واستراتيجياتها، ومفهوم الميزة التنافسية الجامعية وأبعادها وواقع تطبيقها في ضوء التقارير الدولية، والمحور الثاني تضمن الإطار المفاهيمي لسلسلة القيمة من حيث مفهوم القيمة المضافة وأهداف ووظائف سلسلة القيمة و مراحل تطبيقها، والمحور الثالث تناول أبرز النماذج العالمية لسلسلة القيمة في التعليم العالي، أما المحور الرابع فتضمن تصوراً مقترحاً لتحقيق الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي في ضوء مدخل سلسلة القيمة .

بينما هدفت دراسة (الفواز، ٢٠٢٠) إلى التعرف على درجة توجه جامعة تبوك لتحقيق الميزة التنافسية بالاعتماد على مبادئ تدويل التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات أهداف مشروع نيوم، واستخدمت المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة عشوائية شملت ٥٣ قائد أكاديمي من عمداء كليات جامعة تبوك، وتوصلت إلى أن جامعة تبوك لديها توجه مرتفع جدا لتحقيق الميزة التنافسية بالاعتماد على مبادئ تدويل التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات أهداف مشروع نيوم، وأن مشروع نيوم يواجه معوقات كبيرة جداً لتحقيق الميزة التنافسية.

وقد هدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠٢١) الكشف عن واقع كل من الميزة التنافسية والبراعة التنظيمية بجامعة جنوب الوادي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وذلك لمعرفة القدرة التنبؤية للبراعة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية بجامعة جنوب الوادي، واستخدمت المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (٣٧٣) من أعضاء هيئة التدريس

بجامعة جنوب الوادي، وتوصلت إلى أن الميزة التنافسية للجامعة جاءت بدرجة متوسطة (٢.٣٣)، كما أن جميع إشارات معاملات الارتباط موجبة، مما يعنى أن توافر البراعة التنظيمية بالجامعة وكافة أبعادها لها تأثيرات وانعكاسات إيجابية على الميزة التنافسية ككل وأن حالتى البراعة التنظيمية الاثنتين يفسرون معا ٤٣.٠٤% من التباين الكلى فى الميزة التنافسية، كما توصلت أن أفضل الحالات إسهامًا فى التنبؤ بالميزة التنافسية هى الاستغلال ثم الاستكشاف؛ حيث بلغت قيم Beta لهذه الحالات ٠.٩٠٠ - ٠.٥١٨ على الترتيب وجميعها قيم ذات دلالة إحصائية، بالإضافة إلى أن حالة الاستغلال تسهم بمفردها فى تفسير (٢٦.٤%) من التباين الكلى فى الميزة التنافسية، كما أن حالة الاستكشاف تسهم بمفردها فى تفسير (١٧) من التباين الكلى فى الميزة التنافسية وتشير النتائج أيضًا إلى التأثير الموجب لكل من حالة الاستغلال والاستكشاف فى الميزة التنافسية، وبعد النموذج الثالث هو النموذج الأفضل لتحديد أيًا من المتغيرات المستقلة أكثر.

واستهدفت دراسة (عبد الحميد، ٢٠٢١) إلى وضع تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة الأزهر فى ضوء مفهوم اليقظة الاستراتيجية، وتضمنت الدراسة عدة خطوات اشتملت على الإطار النظرى والمفاهيمى لليقظة الاستراتيجية والأسس النظرية للميزة التنافسية فى الجامعات ومؤشرات قياسها، ومدى توافر مؤشرات جامعة الأزهر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وأشارت نتائج الدراسة إلى قلة توفر مؤشرات الميزة التنافسية بجامعة الأزهر، وأوصت بضرورة تحقيق الميزة التنافسية بجامعة الأزهر.

بينما هدفت دراسة (عبد الله، ٢٠٢١) إلى التعرف على مفهوم استراتيجية المحيط الأزرق، وأهم مبادئها وأهميتها، إلى جانب التعرف على أهم التحديات التى تواجه الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية التى تحد من تحقيقها للميزة التنافسية، واعتمدت على المنهج الوصفى، ومن أهم نتائجها وضع رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية فى ضوء مبادئ استراتيجية المحيط الأزرق لتحقيق الميزة التنافسية.

تعليق عام على الدراسات السابقة.

ويتضح مما سبق اهتمام الدراسات السابقة برصد التحالفات الاستراتيجية والميزة التنافسية إلا أن أي منها لم يتناول متغيري البحث معاً، كما اختلفت عنها في المنهج المتبع فقد اتبعت الدراسة الحالية المنهج المقارن لملائمته لطبيعة الدراسة كما استعانت بدولتين للمقارنة هما الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية، ولقد استقادت الدراسة الحالية منها في الآتي: التعرف على المراجع العربية والأجنبية التي تناولت متغيري البحث كل على حدة وتحديد الخلفية النظرية للتحالفات الاستراتيجية والميزة التنافسية، وتأسيس مشكلة البحث الحالية الوقوف على التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات المحلية والعالمية وغيرها المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، وكذلك مع مؤسسات الإنتاج وقطاع الأعمال،

خطوات السير في البحث.

تسير خطوات البحث على المحاور التالية:

المحور الأول: للإجابة عن السؤال الأول ويتضمن الإطار النظري للميزة التنافسية، والتحالفات الاستراتيجية الجامعية، ودور التحالفات الاستراتيجية الجامعية في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة.

المحور الثاني: للإجابة عن السؤال الثاني والثالث ويتضمن خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء السياق الثقافي، كما يتضمن الجهود الحالية لجمهورية مصر العربية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية في ضوء السياق الثقافي.

المحور الثالث: للإجابة عن السؤال الرابع، ويتضمن (أوجه التشابه والاختلاف بين خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء السياق الثقافي "دراسة تحليلية مقارنة").

المحور الرابع: للإجابة عن السؤال الأخير، ويتضمن (نتائج البحث، والتصور المقترح، والدراسات المستقبلية المقترحة).

المحور الأول: الإطار النظري

يتناول الإجابة عن السؤال الأول الخاص بمتغيري البحث ودور التحالفات الاستراتيجية الجامعية في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة، وجاءت على النحو التالي:

المتغير الأول: التحالفات الاستراتيجية الجامعية University Strategic Alliances

تعد التحالفات الاستراتيجية الجامعية اتفاقيات مرتبطة بمدى زمني معين بين الجامعات، يتم إبرامها على أساس مجموعة من القواعد والمبادئ سواء في النواحي التدريسية المتعلقة باتفاقيات البرامج والمقررات أو البحثية المتمثلة في تحالفات المعرفة والأبحاث، أو الخدمية والتي تسهم في تقديم منتجات/ خدمات تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي والإقليمي والدولي؛ وعلى ذلك يمكن تحديد مفهوم التحالفات الاستراتيجية الجامعية فيما يلي.

أ- مفهوم التحالفات الاستراتيجية الجامعية Strategic Alliances Concept University

تنوعت مفاهيم التحالفات الاستراتيجية الجامعية في المعاجم والأدبيات والدراسات التربوية وجاءت على النحو التالي:

ويعرفها قاموس كامبردج بأنها اتفاقيات تعاونية لفترة طويلة بين مؤسسات في مجال معين بهدف تحقيق مزايا تنافسية (Cambridge Dictionary, 2020) ، وتشير التحالفات أيضاً إلى علاقات قوة أو علاقات سلطة أو علاقات تفاوض، تركز على مشروعات مشتركة، وتكون موثقة ومبنية على الاتصال وتبادل المعلومات بين أطراف التحالف (Sinclair & Görlach, 2018, 8) ، كما يعرفه النجار في كتابه بأنه إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق، فالتحالف يؤدي إلى السيطرة على المخاطر

والتهديدات، وتشارك التحالفات فى الأرباح و المنافع والمكاسب الملموسة وغير ملموسة (النجار، ١٩٩٩، ١٤)

كما أنه نشاط تعاونى أو تشاركى يحدث على نحو متكامل بين الجامعات والتي تمتلك خبرات وموارد مختلفة، مع وجود تناغم بينها من حيث الالتزام وجدول الأعمال فى سبيل تنفيذ الوظائف والواجبات المحددة فى مجال التعليم العالى، وذلك بهدف توفير قدرات أفضل للخريجين. (Suherlan, 2017, 163)، ويعرف أيضًا بأنه شكل من أشكال التعاون والتآزر بين المنظمات المختلفة ووحدات الأعمال، وهو الأثر الناتج عن تشكيل حزمة من الارتباطات الجديدة بين أنشطة أو مجالات عمل المنظمة، وبناء علاقات وارتباطات مع منظمات أخرى (الجنابى، ٢٠١٧، ٢١٦)، كما عرف بأنه ترتيب تعاونى بين الجامعات يستخدم الموارد وهياكل الحوكمة لمؤسستين مستقلتين قانونيا وينطوى على التبادل والتشارك والتطوير المشترك للمنتجات أو الخدمات (De Moortel & Crispeels, 2018, 147).

ولما كان مفهوم التحالفات الجامعية يرتبط بكونها استراتيجية ، فإن ذلك يبين أن الأمر ليس مجرد تعاون عشوائى أو رغبة فى العمل بين الجامعات مع بعضها لبعض، أو بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية؛ فالتحالفات تسعى لتحقيق أهداف استراتيجية ذات أبعاد متعددة تتسم بالشمولية والتكامل فيما بينها.

وعلى ذلك تعرف التحالفات بمنظور استراتيجى بأنها سعى مؤسستين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية، ينطوى على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين المؤسسات المتنافسة فى أقطار مختلفة لتحقيق هدف محدد من أجل الإفادة من الموارد المشتركة فى بيئة تنافسية لاستيعاب متغيرات بيئية قد حدثت تتمثل فى الفرص والتحديات (الشمري، ٢٠١٩: ٣١٥)، كما تعرف التحالفات الاستراتيجية الجامعية بأنها عبارة عن اتفاق رسمى بين جامعتين أو عدة جامعات تابعة لبلدين أو عدة بلدان تتعاقد لفترة طويلة بهدف تأسيس درجة من التعاون بينهما، وتحقيق مصالح وفوائد مشتركة ويطلق عليه المساهمة، أو التنسيق، أو اتفاق بين المؤسسات، أو تنفيذ تشاور أو اتفاق تعاقدى أو اتفاق تعاونى، أو مشروع مشترك (Gunn & Introm, 2020, 182).

ويتبين من المفاهيم السابقة أن التحالفات الاستراتيجية الجامعية تعمل على توفير بيئة تنظيمية مبتكرة لها كما تسهم في استثمار الموارد البشرية والتقنية عبر الجامعات الوطنية والقومية والدولية؛ مما يجود قدراتها على إيجاد القيمة المضافة للبحوث العلمية من جهة، ويدعم فاعلية واستمرارية التحالفات الدولية من جهة أخرى، ويعزز الميزة التنافسية للجامعات تحت مظلة التنافسية الدولية من جهة أخرى.

ب- علاقة مفهوم التحالفات الاستراتيجية الجامعية بمفاهيم أخرى

قد تخط بعض الدراسات بين التحالفات الاستراتيجية ومفاهيم أخرى من أكثرها الاندماج، والاستحواذ، والشراكة؛ ولذلك لا بد من توضيح الفرق بين تلك المصطلحات حتى يمكن توضيح مفهوم التحالفات الاستراتيجية الجامعية.

فتوضح الأدبيات الفرق بين تلك المصطلحات حيث تعرف الاندماج Merger بأنه الجمع بين منطمتين معاً، بشكل يؤدي إلى الإبقاء على حياة إحداهما دون الأخرى، بينما يشير الاستحواذ Acquisition إلى قيام منظمة بالسيطرة على منظمة أو أكثر، ومن ثم فالاستحواذ يعبر عن سيطرة إحدى المنظمات على الأخرى، وبالتالي تكون هناك منظمة مستثمرة ومنظمة مُستثمر فيها، وبالتالي يُطلق على إحداهما الشركة القابضة Holding Company، وعلى الأخرى الشركة التابعة Subsidiary ولكن دون اختفاء إحداهما قانونياً. (عطية، ٢٠١١، ٣١٦)، أما التحالفات الاستراتيجية فهي تلك الاتفاقيات التي تتميز بالتزام شركتين أو أكثر من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وتتطوى هذه التحالفات على مجموعة من الموارد والأنشطة والممارسات (Russo, 2017, 2) كما يعرف بأنه تعاون طويل الأجل بين مؤسستين أو أكثر بهدف تجميع الموارد وتحقيق الأهداف التي لا يمكن تحقيقها بشكل منفرد ومنفصل (Dvoriakova, 2018, 6).

ويتضح بذلك أن هناك فرق واضح بين المفاهيم السابقة فالتحالفات تعنى تحقيق تبادل منفعة وزيادة قوى كل من الطرفين في حين يشير الاندماج إلى دخول مؤسسة داخل مؤسسة أخرى لحمايتها من الانهيار ومحاولة البقاء بداخلها، بينما الاستحواذ هو تواجد صراع بين عدد من المؤسسات في نسبة الأسهم، ومحاولة الحصول على أعلى نسبة للأسهم، ولا يوجد اندماج في الجامعات، بينما من الممكن تواجد الاستحواذ في الجامعات

الخاصة التي تتكون من حاملي الأسهم، فمن الممكن استحواذ إحدى المؤسسات على نسبة فى أسهم الجامعات بدرجة أعلى من غيرها، ولكن صيغة التحالفات الاستراتيجية الجامعية هي النمط التي يتواجد على المستوى العالمى للجامعات.

وعلى الجانب الآخر فقد ظهرت فى الأونة الأخيرة بعض المصطلحات التي تعبر عن مستويات العلاقة بين الجامعات والمؤسسات التنموية بالمجتمع أو مع غيرها من الجامعات؛ فمثلاً مصطلح الشراكة Partnership للتعبير عن تواجد علاقة بين عدد من الشركاء، ولكنها ترتبط بمدى زمنى قصير، ويكون الغرض منها حل مشكلات معينة، بينما التحالف Alliance فهو اتفاقاً على إقامة علاقة تعاون بين الطرفين أصحاب العلاقة على مدى زمنى طويل، كما يركز على قضايا مستقبلية يتوقع منها فائدة لطرفى العلاقة معاً وهو ما أوضحه كردى فى كتابه (كردى، ٢٠١١)

وقد أكدت دراسة جمال؛ وآخرون أن هناك تداخلاً بين مفهوم التحالف والشراكة، وعرفت كل منهما بأن التحالف هو عقد اتفاقيات تعاونية لفترة زمنية طويلة بين المؤسسات؛ للسيطرة على المخاطر والتهديدات وتحقيق الفائدة المتبادلة بين الأطراف المتحالفة وزيادة قوة الجامعة فى ارتياد الأسواق الجديدة، بينما الشراكة هي عملية مؤقتة ومحددة بمدى زمنى معين، تتم بين المؤسسات لتلبية حاجات وحل مشكلات مؤقتة (٢٠١٨، ١١٩ - ١٢٠).

وبتحليل ما سبق يتضح أن التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات نقطة اتصال وتواصل والتقاء للعلم والمعرفة واندماج الأفكار الابتكارية، وعليه تعمل الجامعات العربية والدولية على استغلالها بما يخدم حاجاتها ومصالحها، وبذلك فإن التحالفات الاستراتيجية الجامعية محاولة لإيجاد نوع من التعاون بين الجامعات المصرية بعضها البعض، أو بين الجامعات المصرية والجامعات العربية والعالمية؛ وبالتالي يكون التحالف على جميع المستويات العالمية والإقليمية والمحلية؛ من أجل حصول الجامعات على ترتيب متقدم فى التصنيفات العالمية.

ج- أهداف التحالف الاستراتيجي بالجامعات.

تتمثل أهداف التحالفات الاستراتيجية الجامعية في الأتي:

- الاسهام في تحقيق أهداف العملية التعليمية خاصة في ظل ما تواجهه الجامعات من قيود متعلقة بالموارد والميزانيات المالية، وزيادة قوة الضغوط الديموغرافية التي تواجهها مؤسسات التعليم الجامعي، والمطالب المتزايدة من عامة الجمهور لضمان وتحقيق الجامعات للنجاح الأكاديمي (Suherlan, 2017, 164)

- تعزيز الأداء البحثي للجامعات المتحالفة؛ ويظهر هذا الأثر بشكل أكبر في التحالفات الاستراتيجية الدولية مقارنة بالتحالفات المحلية، فالتحالفات الاستراتيجية الدولية تسهل عملية نشر الأبحاث في المجالات العلمية المشهورة، كما أن الباحثين في الجامعات المشاركة في تحالفات دولية يرتفع لديهم معدل نشر الأبحاث عبر الدول التي تنتمي إليها الجامعات وعبر التخصصات الأكاديمية المتأثرة بالتحالف Williams, 2017, (8).

- تحقيق المنافع الاقتصادية: ومن ثم تعزيز الإنتاجية، وتعزيز التعاون بين الجامعات والشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات القطاع الخاص، من خلال معالجة المشكلات الجوهرية والمعقدة ذات الأهمية التجارية والصناعية والمجتمعية Lu, et al, 2021, (188)

ويتضح مما سبق أن التحالفات الاستراتيجية الجامعية تهدف إلى تخفيض تكاليف البحث عن المعرفة وجعل عملية التعلم الجامعي أكثر مرونة، وتعزيز الأداء البحثي، وتعزيز القدرات التعاونية بين الأطراف المتحالفة.

د- أهمية التحالفات الاستراتيجية بالجامعات.

ترتكز التحالفات الاستراتيجية على استشراف المستقبل والاهتمام بقراءة الاحتياجات المستقبلية للمجتمع الجامعي، وتمكينه من مواجهة التحديات المعاصرة، وذلك من شأنه إعداد الجامعات لمواجهة التحديات والتغيرات المستقبلية التي ستؤثر على وظائفها وأدوارها؛ وذلك لكون تلك التحالفات تتضمن أنشطة تستلزم التفاعل مع مجتمعات، ونظم

تعليمية مغايرة على درجات مختلفة من التقدم الفكرى تؤهلها للإسهام فى تكوين الفكر العالمى المعاصر، وبالتالي الانتباه مبكراً إلى تحدياته المستقبلية.

وتتضح أهمية التحالفات الاستراتيجية الجامعية: (إبراهيم؛ ومحمود، ٢٠١٧، ٤٦٥، (الجبار؛ وآخرون، ٢٠١٩، ٩٥) (Gunn & Introm, 2020, 182-186)

- إتاحة الفرصة للاحتكاك بالعلماء البارزين والباحثين والخبراء الدوليين، وتنمية ثقافة الإنتاجية والإبداع والابتكار لدى الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، والمشاركة فى المعرفة، وضمان تدفقها عبر أحدث الوسائل والتقنيات المتاحة بين المجتمعات، والسعى إلى إعداد الباحثين القادرين على نقل المعرفة بين التعليم والبحث العلمى وقطاع الأعمال، ومنح الباحثين فرصة للانخراط فى خبرات متنوعة داخلياً وخارجياً.

- تعد التحالفات داخل البيئة الجامعية بمثابة استراتيجية مستدامة تنتهجها الجامعات لتستجيب لقوى التغير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يُعطى كافة أعضاء المجتمع الجامعى فرصاً لاكتساب الخبرات الدولية، وتطوير المهارات للعمل العالمى العصرى (البنك الدولى، ٢٠١٢ : ٥٧)

- تسهم فى إنشاء مراكز التميز البحثى Research Excellence Center؛ للارتقاء بمنظومة البحث العلمى بالجامعات فى إطار تحول تلك الجامعة إلى جامعة ذكية لمواكبة عصر المعرفة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة فى هذا المجال، حيث تقوم مراكز التميز على وجود كفاءات علمية من الباحثين ومساعدتهم لإجراء البحوث والدراسات التعاقدية فى مختلف فروع العلوم وذلك لعلاج مختلف مشكلات المجتمع ومتطلباته، كما تقوم باستقطاب الباحثين المتميزين للاستفادة من خبراتهم العلمية.

- تعمل على إقامة التعاقدات البحثية، وهى من صور التحالفات وتتم مع المؤسسات الخاصة والحكومية، علاوة على العقود البحثية المدعومة من داخل الجامعة وخارجها، والكراسى العلمية... وغيرها)، وقد أدت التعاقدات البحثية إلى زيادة الحاضنات التكنولوجية، لكونها تمثل البيئة المساندة المحفزة للمشاريع المبدعة المبتدئة والقائمة لطلاب وخريجي كل جامعة والتي توفرها وتهيئها الجامعة وتزودها بآليات النجاح.

- تدعم إنشاء حدائق العلمية والتكنولوجية والتي تعد من أهم روافد التحالفات بين الجامعة والمؤسسات الأخرى سواء وطنية أو عالمية، حيث تسهم التحالفات فى توفير التسهيلات البحثية بالجامعة، إلى جانب توفير بيئة إيجابية ومشجعة للبحوث ومبادرات رقمنة البحوث العلمية من خلال توفير البنى التحتية الإلكترونية وتطوير الأدوات المنهجية الإلكترونية والبيئات الافتراضية.
- تتمى أداء الكوادر البحثية بالجامعات إلى جانب بناء وترسيخ ثقافة البحث العلمى وما يرتبط بها من متطلبات، مع توفير التمويل اللازم والتشجيع على إجراء البحوث العلمية المبتكرة ونشرها (إسماعيل، ٢٠١٨ ، ٧٨).
- ترسخ الممارسات التسويقية بين الجامعات لتكون فعالة فى اجتذاب الطلاب وخاصة للالتحاق بالبرامج المدفوعة بمصروفات والتوصل إلى تسويق البحوث العلمية (الاشين؛ وآخرون، ٢٠١٨ ، ١٢٩).
- تسهم فى التعاون بمجال التخطيط الاستراتيجي؛ مما يساعد على تحقيق التوازن بين الأهداف وأصحاب المصلحة ذات التأثير الاستراتيجي ، Eckel & Hartley, (2008,18).
- تحقق التكامل التكنولوجي المريح للأطراف المتحالفة حيث يتم فيه نقل التكنولوجيا، وتقليص وقت الإبداع والابتكار، وتدعيم المصادقية وتخفيض التكاليف وتقليل المخاطر (باى غالى؛ وسحانين، ٢٠٢٠ ، ١٧٦).
- وبتحليل أهمية التحالفات الاستراتيجية الجامعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية يتضح أنها تعمل على إيجاد نوع من المشاركة فى الأنشطة التى تقوم بها الجامعات فيما بينها، أو بينها وبين المؤسسات الإنتاجية فمثلاً فى التحالف الاستراتيجي بين الجامعات يتم توحيد بعض المقررات التى تدرس فى عديد من الجامعات من أجل إيجاد تكامل فى المعلومات، وأيضاً تكوين فرق بحثية متكاملة فى الجامعات المختلفة، وكذلك محاولة توفير خدمات مجتمعية لجامعات التعاون من أجل زيادة قوة الجامعات فى بناء مجتمعاتها.

هـ- أنواع التحالفات الاستراتيجية بالجامعات.

يعد تطبيق التحالفات الاستراتيجية بالجامعات أداة مهمة لتحقيق الابتكار والمرونة؛ وقد أوضحت إحدى الأدبيات عدة أشكال للتحالفات الإستراتيجية منها: المشروع المشترك، والتعاقد من الباطن، والتحالف المالي، والتحالف التسويقي، والتحالف التكنولوجي، والإعارة والإستعارة (النجار ، ١٩٩٩، ١٥)، كما تعدد الدراسات التربوية التي تناولت أنواع التحالفات الاستراتيجية الجامعية، وهي على النحو التالي:

فقد صنفت بعض الدراسات التحالفات الاستراتيجية بالجامعات إلى نوعين (أبوالتجار، ٢٠٢١، ٤٢٥):

- التحالفات الجامعية الداخلية: وتكون هذه التحالفات داخل الدولة حيث يكون التركيز على انشاء ثقافة وتوفير المناخ الموائم داخل المحيط الجامعي للارتقاء بالأنشطة الداخلية المطبقة داخل الجامعة.

- التحالفات الجامعية الخارجية: وتكون عكس التحالفات الداخلية وترتبط بتقديم خدمات خارج الحدود القومية، وتكون هذه التحالفات نتيجة الجهود الحثيثة والكثيفة من قبل المؤسسات والهيئات، الدولية كاليونسكو التي تعمل على إقامة علاقات ثقافية وعلمية بين الدول ولا سيما بين الجامعات.

كما يمكن تصنيف أنواع التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات على النحو التالي:

١- تحالفات المقررات.

يظهر التحالف في المقررات من خلال توحيد المعلومات المقدمة فيوجد عدد من المقررات يتم تدريسها من خلال اثنين أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس، أو من خلال مجموعات التدريس من المجموعات المهنية داخل عديد من الدول؛ مما يساهم في تقديم مقررات عالية الجودة، وتوفير موارد التعليم، وتوفير عدد من الدورات المفتوحة عبر الإنترنت.

وفي السياق التاريخي لتحالف المقررات قام معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في عام ٢٠٠١ بتنفيذ خطة المناهج عبر التعليم المفتوح لترسيخ مفهوم المعرفة كنوع من الرفاهية العامة، وتعزيز المشاركة، وقد استجابت بعض الجامعات لعدد من الأنشطة

وبشكل إيجابي، كما قامت ١١١ جامعة في ٢٣ دولة بافتتاح ١٤٧ مقرر، حيث تمتلك الصين تحالفات مع جامعات التنمية داخل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، فهناك جامعة الصين، وجامعة بكين للملاحة الفضائية والجوية، وجامعة تسينغوا، وتسع جامعات أخرى محلية، واثنان وستون كلية، وتم إنشاء لجنة التعليم في الصين ببلدية شنغهاي بتحالف ثلاثين كلية مركز شتغهاي للمناهج الجامعية (الجوهري، ٢٠١٦، ١٦٣-١٦٥)

ويتبين مما سبق أن تحالفات المقررات بين الجامعات تساعد على التعاون وتحقيق التواصل والاتصال المستمر بين الجامعات المتحالفة معاً؛ كما تدعم بذلك توحيد المعرفة، كما تحقق تلك التحالفات سمعة للجامعة وتجعلها في ترتيب متقدم في التصنيفات الدولية؛ الأمر الذي أوجب على الجامعات المصرية بتطبيق تحالفات المقررات الحديثة بين الجامعات مع بعضهم بعضاً وبين الجامعات العالمية والعربية؛ لتحقيق مزايا تنافسية لها.

٢- تحالفات البرامج.

تساعد تحالفات البرامج الحديثة التي تقدمها الجامعات على توفير قاعدة معرفية واسعة النطاق؛ ويمكن من خلال تلك التحالفات في البرامج التغلب على التهديدات التي تواجه بعض الجامعات

كما تكمن أهمية تحالفات البرامج أنه يمكن من خلالها الاستفادة من أصول الجامعات والمؤسسات البحثية الكبيرة والمؤسسات الإقليمية، وأيضاً الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس بجامعات التحالف والذين يتمتعون بمهارات عالية في إعداد البرامج وتجهيزها (Smith, 1994,200)، وقد دعمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التحالفات الإستراتيجية؛ حيث هيأت الفرصة للجامعات لتنفيذ البرامج من خلال أجهزة الكمبيوتر والاتصالات والشبكات، وبالتالي تقديم خدمة أكثر فاعلية من خلال توسيع الحدود الجامعية (Rosevear, 1999,94-95).

ويتضح مما سبق أن تحالف البرامج يقوم على فلسفة تكمن في تبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات؛ وذلك من أجل الاستفادة من مهاراتهم في عدد من الجامعات، وأيضاً تطوير البرامج في جامعات التحالف من أجل الحصول على الجودة وفقاً للمعايير

المتفق عليها داخل الهيئات العالمية للجودة والاعتماد الأكاديمي، وتقديم الدعم لمعاوني هيئة التدريس للارتقاء بأدائهم؛ بما يتناسب مع المتغيرات العالمية في مجال إعداد البرامج التعليمية.

٣- تحالفات البحث والتطور.

تعد تحالفات البحث والتطوير نوع من التحالفات التي تتم بين الجامعات مع بعضها، أو بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج؛ ولذلك اهتمت الجامعات بالمشاركة في المعرفة باعتبارها واحدة من الاستراتيجيات المهمة المطلوبة للحفاظ على الميزة التنافسية؛ وقد تزامن هذا الاهتمام المتزايد بمشاركة المعرفة مع ظهور التحالفات الاستراتيجية عبر الحدود (الجوهري، ٢٠١٦، ١٦٥) وذلك لإجراء عديد من البحوث المشتركة بين الجامعات مع بعضها أو مع مؤسسات إنتاجية، وذلك بعدة طرق سواء عن طريق قيام جامعات التحالف بتوفير التمويل الملائم لذلك البحث، أو عن طريق توفير الموارد الفيزيائية اللازمة، أو عن طريق توفير فرق العمل البحثية التي تقوم بذلك.

٤- تحالفات التعلم.

تكمن أهمية التحالف في تعلم الجامعات من بعضها البعض، وتعد هذه التحالفات الأكثر انتشاراً بين الجامعات فهي تعمل على تقليل تكلفة عملية البحث عن المعرفة، وتتمى قدرة التعاون بين جامعات التحالف؛ فالجامعات توقع على تحالفات من أجل الوصول إلى موارد قيمة من المنظمات الحليفة مثل المعرفة، ويتوقف تحالفات التعلم على عملية نقل المعرفة، ومن أمثلة ذلك تحالفات التعلم بين جامعة UEES، وجامعة ECOTEC (2022) ECOTEC ويتبين بذلك أن الجامعة تنتج نوعين من المعرفة معرفة أكاديمية ومعرفة تنظيمية وكل منهما يسعى نحو تحقيق أهداف الجامعة، فالمعرفة التنظيمية تتمثل في الخبرة الإدارية المتراكمة لدعم الأهداف الاستراتيجية للجامعة، وتحتاج الجامعات المصرية توافر عدد من المقومات التي تسمح بتواجد هذا النوع من التحالفات، لعل من أهمها: تواجد هيكل للجامعة يسمح بتحقيق ذلك، وتوافر السياسات التي تسمح بتناوب أعضاء هيئة التدريس بين جامعات التحالف، والتركيز على المعرفة التكنولوجية.

٥- تحالفات التسويق والتوزيع:

تعمل تحالفات التوزيع والتسويق على نقل الأفكار وبراءات الاختراع من المحيط الجامعي في عديد من الجامعات إلى الجامعات الأخرى المشاركة في التحالف؛ وذلك لقدرتها على تسويقها للمجتمع الخارجى؛ ومحاولة الاستفادة منها لتلبية احتياجات السوق فى عصر التنافسية، ومن ثم فالجامعات المصرية بحاجة إلى استراتيجيات التسويق لمخرجاتها البشرية والبحثية والخدمية التى تقدمها؛ ولذلك تحتاج تلك الجامعات إلى تحالفات تسويقية مع جامعات ذات سمعة عالمية

وقد اعتمدت بعض الجامعات نهج أكثر تطوراً للتسويق؛ للاستفادة من العولمة، فعلى سبيل المثال: تركز وزارة التعليم العالى بماليزيا على تحسين جودة الخدمات التعليمية، وضمان جودة برامج الجامعات الحكومية والخاصة، كما قاموا بإنشاء مكاتب ترويجية فى عدد من المدن كدبى، وجاكرتا، وبكين، كما اعتمدت الوزارة استراتيجيات تسويقية أخرى تشمل تقديم حوافز إلى المؤسسات التى تروج للتعليم فى الخارج، والاعتراف بالدرجات الماليزية من قبل الدول الأجنبية، وإنشاء وكالة وطنية جديدة للجودة للجامعات الحكومية والخاصة، أى وكالة المؤهلات الماليزية (MQA)، وقد وضعت الوزارة خطة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ لترويج الأنشطة التعليمية التى تقدمها الجامعات الماليزية فى الخارج، وتسعى باستمرار إلى رفع مستوى الجامعات الماليزية (Mansor 2009,77).

٦- تحالفات الجامعة والمؤسسات الصناعية.

وإذا كانت الجامعات تهدف إلى التأكيد على منطق العلم طويل الأمد، والسعى نحو نشر العلم والمعرفة بينما تهدف المؤسسات الصناعية نحو احتلال مكانة متقدمة فى السوق المحلى والعالمى؛ لذلك أصبح من الضرورى تحالف الجامعات مع المؤسسات الصناعية فمن خلاله تستطيع الجامعات تطبيق معارفها العلمية فى أنشطة الابتكار، وتستفيد المؤسسات الصناعية من الحصول على المكسب المعتدل من خلال تعزيز قدراتهم الابتكارية.

ومثال على ذلك تحالف بين جامعة ميتشجان وولاية ميتشجان ومؤسسة MVAC لصناعة السيارات بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان لكليهما أثر في نجاح الجامعة؛ فالولاية كانت مسؤولة عن توفير التمويل الكافي عن طريق وضع نسب من عوائد المؤسسات للجامعة من أجل الحفاظ على الجودة العالية في التدريس والبحث العلمي، وكانت مؤسسات صناعة السيارات مسؤولة عن توظيف الخريجين وتمويل أبحاث أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (Rosevear, 1999, 117-118)، وبذلك تحقق تلك التحالفات مزايا تنافسية وتنمية مستدامة.

ويتبين مما سبق أن للتحالفات الاستراتيجية الجامعية أنواع عديدة من الدراسات ما قسمتها إلى تحالفات داخل الجامعة وأخرى خارجها؛ ومنهم من صنفها إلى تحالفات استراتيجية جامعية تتعلق ب (مقررات- برامج - تعلم- المؤسسات الإنتاجية- البحث والتطور - والتسويق والتوزيع)، وهو من أكثر الأنواع شيوعاً.

و- مجالات التحالف بالجامعات.

تركز جوانب التحالف الاستراتيجي بالجامعات على وظائف الجامعة؛ وعلى ذلك يمكن تحديد مجالات التحالف التي تتم داخل الجامعة إلى (البريري، ٢٠٢١، ١٦-١٩):

- الجوانب التعليمية والتدريبية وتأتي هذه التحالفات نتيجة التهديدات والمخاطر مما يستوجب الأمر التعاون بين الجامعات مع غيرها من المؤسسات التعليمية قبل الجامعي أو التعليم الجامعي؛ مما يساعد على مواجهة التحديات، وفي المقابل الحصول على ضمانات توفير الاحتياجات من الكفاءات المعارف والخبرات الكافية؛ لتحقيق معايير الجودة والتميز.
- جوانب تقنية: ويكون هذا متعلقاً أكثر بتقليل خطورة التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت تميز هذا العصر، فالجامعات تسعى لعقد تحالف في هذا المجال بغية تخفيض التكاليف المتعلقة بتجديد وتطوير البرامج الخاصة بالتكنولوجيا التقنية؛ الأمر الذي يسرع في البحث عن شركاء للتعاون والتحالف معهم.
- جوانب مجتمعية: وتدور هذه الشراكة حول الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجامعة والساهاون على إدارتها في التعاون والتأزر مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالجامعة.

- جوانب بحثية: حيث تكون على شكل علاقات تواصلية وتفاعلية في إطار علاقة متينة وقوية؛ مما يساهم في تحقيق التميز في البحث العلمي واقتصاديات المعرفة وذلك من خلال مشاركة المؤسسات التي لها علاقة مباشرة في إجراء البحوث.

ويتبين مما سبق أن الجامعات لا تستطيع أن تقوم بوظائفها الأساسية دون وجود تحالفات استراتيجية بعضها لبعض وبينها وبين المؤسسات الإنتاجية؛ فهي تعمل على تكوين رأس المال المعرفي وتنمية الموارد البشرية ومواءمتها مع المتطلبات التنموية وسوق العمل؛ وبما يتماشى مع التوجهات العالمية والتغيرات المعاصرة.

المتغير الثاني: الميزة التنافسية بالجامعات Competitive Advantage at Universities

تسعى الجامعات نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتحسين خدماتها التعليمية والبحثية والمجتمعية، كما تحرص على أن تتحول إلى جامعة تمتلك مزايا تنافسية تستطيع أن تنافس محلياً ودولياً، واستقطاب الكفاءات البشرية داخلياً وخارجياً، كما تواجه الجامعات المصرية على وجه الخصوص عدد من التحديات نتيجة التغيرات التي تطرأ على هذا العصر؛ الأمر الذي أوجب على تلك الجامعات البحث عن كيفية تعزيز مزاياها التنافسية التي تمنحها أفضلية لا تمتلكها الجامعات المنافسة؛ كما تساعد على إيجاد قيمة مضافة لمنتجاتها وخدماتها والاستجابة لرغبات واحتياجات المستفيدين؛ ولذلك يمكن تناول الميزة التنافسية بالجامعات على النحو التالي:

أ- نشأة الميزة التنافسية في الجامعات.

اختلفت الأدبيات والدراسات التربوية في تحديد المسئول عن ظهور فكرة التنافسية بدقة على الصعيد الدولي، فمنهم من يرجعها إلى ظهور السياسات الليبرالية التي أكدت على ضرورة التنافسية، ومنهم من يرى أنه رد فعل طبيعي لما يشهده القرن العشرين والحادي والعشرين، ومنهم من يرجع ظهورها لثمانينات القرن العشرين بالولايات المتحدة الأمريكية؛ نتيجة لمحاولة النهوض باقتصادها؛ ولذلك يمكن تناول نشأة الميزة التنافسية على النحو التالي:

ظهر مفهوم الميزة التنافسية ليشير إلى تميز دولة ما موازنة بدولة أخرى في الإنتاج، ومن ثم في تجارة منتج ما دولياً، ومن خلال مراجعة أدبيات الإدارة اتضح أن المفهوم الأساسي للميزة بدأ عام ١٩٣٩ على يد العالم Chamberlin ثم ربط Selzinck في عام ١٩٥٩ الميزة بالقدرة، ثم تطور هذا المفهوم فعرف كلا من شاندلر Schendel & Hofer الميزة التنافسية بأنها الوضع الفريد الذي تطوره المؤسسة مقابل منافسيها من خلال تخصيص الموارد (السعود، ٢٠١٦ ، ٢٣) ثم جاء Porter في عام ١٩٨٤ الذي يرى أن الميزة التنافسية هي الطرق الجديدة التي تكتشفها المؤسسة وتكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، بحيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، ثم يليه Day عام ١٩٨٥ واتفقا الاثنان في وصفها بأنها تعد هدف الاستراتيجية، بمعنى أن امتلاك وتطوير الميزة التنافسية يمثل هدفاً استراتيجياً تسعى اليه المؤسسات الاقتصادية لتحقيقه في ظل التحديات التنافسية الشديدة للاقتصاد المبني على المعرفة والكفاءات البشرية (الشريف، ٢٠١٥ ، ٣٩).

وزداد تطور مفهوم التنافسية خلال الفترة (١٩٨١) - (١٩٨٧) والتي أصبح فيها مفهوم التنافسية من المصطلحات الشائعة في الميادين الإدارية والاقتصادية، ومن خلال الميادين الإدارية المختلفة دخل مصطلح الميزة التنافسية على الإدارات التربوية كمصطلح جديد في هذا الميدان، ولذلك أصبح من الصعب تحديد مفهوم واحد ودقيق للتنافسية؛ نظراً لاختلاف وجهات النظر بين علماء الاقتصاد والإدارة والتربية في المفهوم ومحتوياته (الفتحي، ٢٠٢٠، ١٨٥)، وعلى الصعيد التربوي أصبحت الجامعات ملزمة بتحقيق الميزة التنافسية لضمان تفردا وتفوقها عن غيرها من المؤسسات المناظرة، والبحث عن طرق جديدة لتلبية متطلبات وتطلعات سوق العمل، ومواجهة مشكلات الجامعة الطارئة، وتوجيه الجامعة نحو التفرد والتفوق وفقاً للنظرية الاقتصادية (السوسى، ٢٠١٥، ٣١)

ويتضح مما سبق ضرورة فهم الميزة التنافسية في التعليم الجامعي، على أنها مفهوماً ديناميكياً وقابلاً للتغيير، ويتطلب توفر عناصر ومقومات بناء المؤسسات التعليمية ولا سيما الجامعات على أسس متفوقة، ويهدف ذلك إلى تمكين الجامعات من مجابهة التحديات الخارجية وتحقيق التوازن والتناغم بين مكوناتها الداخلية؛ وبالتالي تستطيع

الجامعات استثمار قدراتها لتحقيق المزايا والتفوق في الساحة التعليمية والبحثية والمجتمعية، وتنشأ الميزة التنافسية بين الجامعات عند توظيف طرق جديدة أكثر فاعلية وتقديم خدمات جديدة تمتاز بالإبداع والتفرد مقارنة من تلك الطرق والخدمات التي يستخدمها المنافسين .

ب- مفهوم الميزة التنافسية Competitive Advantage Concept

تعرف الميزة التنافسية لغةً: الميزة هي مصدر الفعل ماز يميز، التمييز بين الأشياء، ومزت الشيء أى عزلته وفرزته وفرقته عن بعضه البعض، ويقال امتاز القوم إذا تميز بعضهم من بعض (ابن منظور، ٢٠١١، ٤٣٠١)، ويعنى مفهوم التنافس لغة الرغبة فى الشيء والانفراد به فهو مأخوذ من تنافس أى تسابق (موقع معجم المعانى) وتعددت مفاهيم الميزة التنافسية اصطلاحاً فى الأدبيات والدراسات التربوية، فعرفها خليل " بأنها عنصر تفوق المنظمة التى يتم تحقيقها فى حال إتباعها لاستراتيجية معينة للتنافس" (٢٠١٥، ٣٩)، كما تعرف الميزة التنافسية فى الجامعات بأنها " قدرة الجامعة على تقديم خدمة تعليمية أو بحثية أو مجتمعية عالية الجودة؛ مما ينعكس إيجابياً على مستوى خريجها، الأمر الذى يكسبهم مزايا تنافسية فى سوق العمل بمستوياته المختلفة، ويعكس ثقة المجتمع فيها والتعاون معها وزيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بها، ولذا تتسابق الجامعات من أجل تحقيق الأفضلية والوصول إلى المستويات العالمية (أمين، ٢٠١٧، ٣١)

وعرفت أيضاً بأنها القدرة على تحقيق الاحتياجات الحالية والمستقبلية المتوقعة لجذب المستفيدين والمعنيين بمخرجاتها التعليمية والبحثية والمجتمعية فى أقل وقت وبأقل تكلفة وبأعلى جودة من خلال ما تقدمه من قيمة مضافة فى المجالات المختلفة؛ فضاء عن الكيفية التى يتم بها تقديم هذه القيمة والتى تؤهل خدماتها ومخرجاتها للتنافس المحلى والإقليمى والعالمى (ممدوح، ٢٠١٨، ٨٢٦)، كما تعرف هى قدرة الجامعة على تحقيق التميز على الجامعات المنافسة من خلال تبنى استراتيجيات مبتكرة يصعب تقليدها ، وتقديم خدمات تعليمية وبحثية عالية الجودة تحقق التميز على المستوى المحلى والعالمى،

وتسهم فى تنمية الاقتصاد القومى للدولة مع الالتزام بالقيم الأخلاقية للمنافسة(عبد الحميد، ٢٠٢١، ٩١١).

وبتحليل المفاهيم السابقة للميزة التنافسية يتبين أنه لم يتم الاتفاق على مفهوم واحد للميزة التنافسية، ولكن يستنتج من المفاهيم السابقة أن الميزة التنافسية بالجامعات ترتبط بالتجديد والابتكار والتخطيط الاستراتيجى، كما تحرص الميزة التنافسية على استقطاب الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس فى البرامج والتخصصات المختلفة، كما تشجع على زيادة الطلب الأجنبى على الخدمات التعليمية المقدمة، ويتطلب ذلك الإبداع والتطوير المستمر للخدمات التى تقدمها الجامعات مع الاحتفاظ بالقيم الأخلاقية والقانونية وعدم إلحاق الضرر بالجامعات المناظرة.

ج-أهداف الميزة التنافسية بالجامعات .

- تسعى الجامعة لتحقيق الميزة التنافسية بها لعدة أهداف أهمها: (خاطر، ٢٠١٥)، (رشاد؛ ومجد، ٢٠١٧، ٤٨) (اللقى، ٢٠١٩، ٣٢٥)
- إيجاد ثقافة تركز بقوة على العملاء .
 - خلق فرص تسويقية جديدة.
 - دخول مجال تنافسى جديد.
 - العمل على إيجاد بيئة تدعم وتحافظ على التحسين المستمر .
 - تكوين رؤية جديدة للأهداف التى تريد الجامعة بلوغها.
 - تلبية احتياجات سوق العمل المحلى والدولى من مخرجات التعليم الجامعى.
 - الالتزام بخط التحسين المستمر، ومتابعة تنفيذها.

ويتبين مما سبق أن هدف الجامعة بشكل عام يتمثل فى إيجاد فرص تسويقية جديدة لأبحاثها وخريجها، مع تكوين رؤية جديدة لها، تمكنها من دخول مجالات تنافسية جديدة، من خلال تحسين أداء العاملين بها، وتحسين المشاركة والمسئولية الاجتماعية، وبذلك تكون الجامعة قد حققت أهدافها، وتحسين مخرجاتها، ومن ثم يتحسن أداؤها، ورفع كفاءتها الداخلية والخارجية، والاستغلال الأمثل للإيجابى للطاقات والإمكانات، وتلبية

احتياجات سوق العمل، مما يحسن السمعة الأكاديمية للجامعات، ويوفر عائد الدعم الذاتي الذي يلبي احتياجاتها.

د- أهمية الميزة التنافسية بالجامعات.

تأتي أهمية بالجامعات فيما يلي (عبد المطلب؛ وآخرون، ٢٠١٥، ١٤٨) (الإختاوى؛ وشحاته، ٢٠١٧):

- تحسين الأداء والمستويات الإدارية والأكاديمية من خلال إلزام الجامعات ببناء وتطوير نظم المعلومات الخاصة بها كمنظومة.
 - بناء كفاءات تقابل احتياجات سوق العمل
 - توجد قيمة مضافة يتمكن العملاء (المستفيدين) من خلالها تلبية احتياجاتهم.
 - تحقيق الجامعات التميز التنظيمي في السلع والخدمات المقدمة للمستفيدين.
 - تميز الجامعات في الموارد والكفاءات والاستراتيجيات المنهجية في ظل بيئة شديدة التنافس.
- ويتبين مما سبق أهمية الميزة التنافسية في القدرة على تلبية حاجات العملاء، وخروج الجامعة من وضعها التقليدي إلى بيئة تعليمية بحثية خدمية مجتمعية أساسها التغيير والتطوير، وسبيلها إلى ذلك أن يكون لها إدارة قوية وأداء مؤسسى متميز من حيث الخدمات التعليمية المقدمة والبحثية والمشاركة المجتمعية.

هـ- مصادر الميزة التنافسية Sources of Competitive Advantage

هناك عدة تصنيفات مختلفة لمصادر الميزة التنافسية في المؤسسات فتم تصنيفها

إلى: (محمد، ٢٠١٤، ١٤١):

- ١- المصادر الداخلية: والمرتبطة بمراد المؤسسة الملموسة وغير الملموسة، مثل: العوامل الأساسية للإنتاج والموارد، وقد تأتي الميزة التنافسية من النظم الإدارية المستخدمة والمطورة، وأساليب التنظيم الإداري، وطرق التحفيز، مردودات البحث والتطوير، والإبداع والمعرفة، والقدرات التكنولوجية.

٢- **المصادر الخارجية:** وتتشكل من مستجدات البيئة المحيطة الخارجية وتغيرها؛ مما يؤدي إلى إيجاد فرص وميزات يمكن أن تستغلها المؤسسة في تحقيق التميز، كظروف العرض والطلب على الخدمات المستجدة وتطويرها وأيضاً الموارد البشرية المؤهلة.

كما أشارت إحدى الدراسات، أن مصادر الميزة التنافسية تتمثل في:

المصدر الأول: التفكير الاستراتيجي لبناء الميزة التنافسية وهي اعتماد المؤسسة على إحدى الاستراتيجيات العامة للتنافس (التكلفة - التميز - التركيز) ويقصد بالتفكير الاستراتيجي هو التفكير الإيجابي للمؤسسة الذي يضمن لها الاستمرارية والتفوق لجذب الفرص ومواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها (الزهيري ، ٢٠١٢).

المصدر الثاني: الموارد كأساس لبناء الميزة التنافسية من الضروري وجود الموارد والكفاءات العلمية لضمان نجاح استراتيجية التنافس واستمرار البحث والتطوير وتجديد الطاقات المعرفية المبدعة والمعلومات التقنية (خاطر، ٢٠١٥).

وأشارت دراسة عبد الحميد أن مصادر الميزة التنافسية بالجامعات تتمثل في موارد مادية، وبشرية، وبيئة تنظيمية ملائمة، وتفكير استراتيجي، كما أكدت أن تلك المصادر لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات لا بد أن تتسم بالتكامل فيما بينها، واستثمار الفرص المتاحة، ومواجهة التحديات (٢٠٢١، ٩٢١)

ويتبين مما سبق أن هناك عدة تصنيفات تتعلق بمصادر الميزة التنافسية بالجامعات منها مصادر داخلية ومصادر خارجية، ومنهم من صنّفها خبرة ومهارة أعضاء المجتمع الجامعي، ودورهم في التفكير الاستراتيجي، وبنية تحتية أساسية للتنافس تتمثل في: الآلات والمعدات والتكنولوجيا الحديثة، كما يتضح تأثر الجامعات بالوضع التنافسي داخلياً وخارجياً؛ وبالتالي بحاجة لمواجهة منافسيها وتطوير خططها باستمرار، ومواكبة ما يطرأ من مستجدات تقنية وتكنولوجية.

و- أبعاد الميزة التنافسية الجامعية Competitive Advantage Dimensions

تنوعت أبعاد الميزة التنافسية فتناولتها بعض الدراسات تحت مسمى الأسبقيات التنافسية أو جوانب تحقيق الميزة التنافسية؛ لكن جميعها بمضمون واحد؛ ولذلك انفقت عديد من الأدبيات والدراسات حول تلك أبعاد، وجاءت فيما يلي:

١- **التكلفة: Cost:** وهى من أهم الأدوات التنافسية للمؤسسات، وترتبط بقدرة الجامعة على خفض تكلفة الخدمة المقدمة مع الحفاظ على جودتها، وتقديم خدمات متنوعة بأقل تكلفة مقارنة بالمنافسين (الزهرانى ، ٢٠١٢ ، ١٤٣).

٢- **المعرفة Knowledge:** وتكمن أهمية المعرفة فى ظل ما يشهده العصر من تغيرات أصبحت الجانب الأكثر أهمية فى تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات، فالجامعات المتميزة التى استطاعت خوض المنافسة حينما جمعت وطورت رصيذا من المعرفة الجيدة وجسدتها فى إنتاج علمى باستخدام تكنولوجيا حديثة مدروسة، حتى أصبح لديها خبرة مكنتها من التفرد على مثيلاتها من الجامعات (سليمان، ٢٠١٩، ٥١٢).

ويتضح مما سبق أن تخفيض التكلفة تعنى تقديم وتسويق خدمات الجامعة ومنتجاتها بأقل تكلفة ممكنة مقارنة مع منافسيها؛ الأمر الذى يحقق لها مزايا تنافسية، كما يمكنها بذلك تحقيق أرباح أعلى.

٣- **الجودة Quality:** تعد جودة الخدمات والمنتجات أحد المزايا التنافسية المهمة التى يمكن أن تتميز بها الجامعات، وتتحقق الجودة حينما تنجح الجامعة فى تصميم وتنفيذ وتقديم منتجات وخدمات ذات مواصفات عالية وتقى بمتطلبات واحتياجات العملاء (حسين، ٢٠١٥، ٤٩)، وتتحقق الجودة عندما تنجح الجامعة فى تصميم وتنفيذ وتقديم برامج تعليمية تشبع حاجات وتوقعات المستفيدين، وتعد الجودة بلا شك سلاحاً تنافسياً فاعلاً، ولن يمانع المستفيدون أكثر ليتلقوا منتجات أكثر جودة وانسجاماً مع توقعاتهم (مصطفى، ٢٠٠٣، ١٢٩).

ويتبين مما سبق أن الجامعة تتمكن من تقديم منتجاتها أو خدماتها المتميزة والفريدة من نوعها؛ لتلقى رضا المستفيد، فيتطلب من الجامعة فهم وتحليل مصادر التميز من خلال أنشطة حلقة القيمة واستغلال الكفاءات والمهارات والتقنيات التكنولوجية العالية، وانتهاج طرق توسع فعالة وسياسات ترويجية تمكنها من زيادة الحصة السوقية للجامعة.

٤- **المرونة Flexibility:** تعنى قدرة الجامعة على التعامل بجودة وكفاءة وفاعلية وسرعة مع المتغيرات المحيطة بتقديم خدمات متنوعة مستمرة، متطورة، وفى الوقت المناسب؛ بناء على متطلبات المستفيدين وسوق العمل، بالتالى فإن المرونة هى السلاح الفعال فى

المنافسة بين الجامعات، وتتطلب الاستعداد لمواجهة التغييرات البيئية المتسارعة بكفاءة وفعالية، والاستجابة لها بأقل جهد، وقت، وتكلفة بتطوير خططها بما يتوافق مع متطلبات التعليم الجامعي المحلية والدولية (عبد العال، ٢٠١٧، ٢١٧)

وبذلك فهي الاستجابة السريعة للتغيرات التي قد تحدث في تقديم الخدمات الجامعية، وبما يلئم حاجات المستفيدين المتجددة وبالتالي هي أساس لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة، فالمرونة هنا تكمن في قدرة الجامعة على تغيير أداء العمليات من خلال طرق مغايرة وكذلك تغيير طريقة ووقت أداء تلك العمليات، فالمستفيد سواء من أولياء الأمور أو الطلاب أو المجتمع الخارجى يحتاج إلى تغيير العمليات.

٥- **الإبداع والابتكار Creativity and Innovation**: لا يتم تحقيق الميزة التنافسية للجامعات إلا في وجود الإبداع الفكرى الذى يميزها عن الآخرين مع ضرورة التوافق مع الإمكانيات المتاحة، وبدون الإبداع لا تستطيع الجامعة التميز لأن الأفكار المنسوخة أو المقلدة تقضى على تحقيق الميزة التنافسية، كما أن الميزة التنافسية تتحقق من خلال التفرد فى تقديم الجامعة الخدمة التى لا يستطيع المنافسون تقليدها (هلال ، ٢٠١٤ ، ١٤٣).

ويتضح مما سبق أن مدى تحقيق الميزة التنافسية يرتبط بمستوى الإبداع المتحقق فى الجامعة، وهذا يعنى بأن تحقيق الميزة التنافسية لا يمكن أن تكون وتستمر دون أن يكون هناك إبداع فكرى متوافق مع الإمكانيات المتاحة فى التطبيق والتمايز بها عن الآخرين.

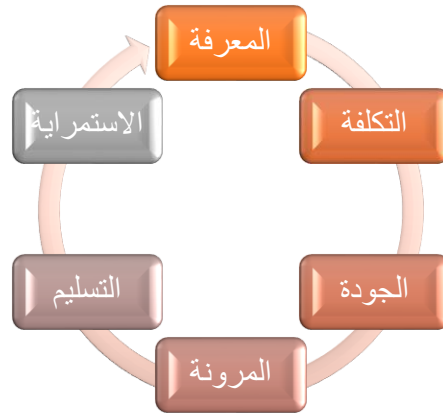
٦- **التسليم Devilry**: وفى العصر الحالى والذى يتسم بعدد من المتغيرات التكنولوجية والمعلوماتية، أصبحت سرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء عملاً أصيلاً لتحقيق المنافسة بين المنظمات، وبالتالي على الجامعات أن تؤكد على سرعة إدارة العمليات بها، وتخفيض وقت الإنتاج، والتسليم السريع للخدمات (عبدالعال، ٢٠١٧، ٢١٨)، ويعد التسليم بمثابة القاعدة الأساسية للمنافسة بين الجامعات، من خلال التركيز على خفض المدة الزمنية، والسرعة فى تقديم الخدمات بأقصر وقت ممكن.

٧- **الاستمرارية Continuity**: فالميزة التنافسية تتسم بالاستمرارية لأطول فترة ممكنة وترتبط بالمزايا الجديدة التى تحققها الجامعة للاستمرار فى المنافسة؛ ولذا ظهر مفهوم

الميزة التنافسية المستدامة Sustainable Competitive Advantage تعد نموذجا متطورا من الميزة التنافسية (Ployhart,2012,67)

قد كشفت الطبيعة المتغيرة للمحيط التنافسي بالجامعات عن حقيقة ظاهرة وهي أن المزايا التنافسية مهما كانت طبيعتها وأهميتها تتعرض للزوال وتعويضها بمزايا أكثر تطورا فلذلك ظهر بما يسمى بالميزة التنافسية المستدامة؛ بما تتضمنه من أسباب استمرارية الميزة التنافسية لأطول فترة ممكنة

ويستنتج مما سبق تكامل وترابط أبعاد الميزة التنافسية بالجامعات كما يمكن من خلال تلك الأبعاد وترجمتها على الواقع الفعلي للجامعات أن تحقق الجامعة الميزة التنافسية؛ مع الاعتماد على تلك الأبعاد في استثمار الإمكانيات للتميز والتفرد والإبداع، ويبين الشكل التالي تكامل أبعاد الميزة التنافسية.



شكل (١) من إعداد الباحثة تكامل وترابط أبعاد الميزة التنافسية

ز-متطلبات تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات Requirements of Competitive advantage in universities

تعد الجامعات ملزمة بممارسة مزايا تنافسية كالبحث عن التفرد والتفوق، وهذا يحتاج إلى توافر متطلبات محددة لتحقيق الميزة التنافسية، فقد أشارت دراسة عبد الحميد (٢٠٢١، ٩٢٧-٩٢٨) إلى المتطلبات الأساسية لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات:

أولاً: الأخذ بالمداخل الإدارية الحديثة بالجامعة مثل: (تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وإدارة الاعتماد الأكاديمي، والإدارة الاستراتيجية، وإعادة هندسة العمليات، والإدارة الإلكترونية، والتخطيط الاستراتيجي).

ثانياً: استثمار الموارد البشرية والكفاءات، وتوفير الموارد الملموسة وغير الملموسة اللازمة مثل: (الموارد المالية ، والتكنولوجيا، والمعرفة والمعلومات، والجودة في الأداء).

ثالثاً: تبنى ثقافة الإبداع داخل الجامعات مثل مجموعة الإجراءات المعتمدة على أساليب ابتكارية لتطوير الأداء، الميزة التنافسية، وتحقيق جودة الخدمة، ويشمل الإبداع الإداري والفني والتكنولوجي، وهو متطلب أساسي للأداء الجامعي الضمان استمرار الجامعات في تقديم خدماتها، وإيجاد بيئة تنافسية تعزز التعاون وتحقق الميزة التنافسية عبر تشجيع الأنشطة الإبداعية.

وبتحليل ما سبق يتضح أن متطلبات تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات ولا سيما الجامعات المصرية يمكن تلخيصها في قسمين متطلبات داخل الجامعة ومتطلبات خارج الجامعة، وتتضمن متطلبات داخل الجامعة: وجود قيادة جامعية واعية قادرة على التغيير، والتحسين المستمر، وتوافر الموارد والكفاءات البشرية من أعضاء هيئة التدريس والعاملين لدعم الابتكار والإبداع، وجود ثقافة تنظيمية قائمة على الإبداع والابتكار، وتوافر بنية تحتية تكنولوجية تقنية تركز على الإبداع، أما المتطلبات الخارجية فتتمثل في دعم الدول متمثلة في حكومتها لتنافسية الجامعات ووضع تشريعات وقوانين تشجع على الابتكار والإبداع، وتوفير التنظيم والتمويل الكافي للتعليم العالي وبحوث الجامعات ومشروعاتها البحثية، وبرامجها، ومنح الجامعات الاستقلالية التنظيمية والإدارية والمالية وإدارتها بما يضمن مرونة القرار، ويتضح بذلك أنه لا يمكن للجامعات تحقيق مزايا تنافسية بدون توفير مجموعة من المتطلبات وعوامل تدعم تحقيق الميزة التنافسية بها.

- دور التحالفات الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة.

يعتبر التعليم العالي أحد المراحل المهمة في العملية التعليمية، حيث إنه يمثل قمة الهرم التعليمي في ضوء التغيرات والتحديات الاجتماعية والتكنولوجية، فالتعليم الجامعي

على وجه الخصوص ركيزة مهمة من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو القطاع الأكثر قابلية للتحديث والتطوير اعتمادًا على المستجدات العلمية والتكنولوجية، فهو يهدف إلى إعداد القوى البشرية في جميع المجالات، ونشر الثقافة والقيام بالبحث العلمي، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجات المجتمع وتأهيل الخريجين للإبداع والمنافسة في سوق العمل.

وتعد التحالفات الاستراتيجية من أكثر المفاهيم استخدامًا على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة، حيث تشير التحالفات إلى كافة أشكال التعاون بين المؤسسات في دول العالم في عديد من المجالات بما فيها قطاع التعليم الجامعي (زقاي؛ وأمين، ٢٠١٨، ٧)، وعلى ذلك أشارت دراسة (سيد وأخرون، ٢٠٢٢، ١٨) ودراسة (Castellanos, 2018) أن من أليات دعم التعاون الدولي تطبيق التحالفات الاستراتيجية بالجامعات، ومراكز البحوث العلمية لتحسين قدرات الجامعات المصرية من الناحية الأكاديمية والبحثية والإدارية والفنية عند الأطراف المتحالفة، ولتحسين قدرتهم على المنافسة، وابتكار أساليب عمل جديدة؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة بينهم بهدف الحفاظ على المزايا التنافسية طويلة الأجل في عالم سريع التغيير والتطور من خلال خفض التكاليف، وتعزيز جهود البحث والتطوير، وزيادة الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة.

واستناداً لما تقدم فإن تحقيق الميزة التنافسية بالمنظومة الجامعية، أمر قد لا تملك مفاتيحه جامعة واحدة ولذلك اتجهت الجامعات إلى التعاون والتكامل فيما يعرف بالتحالفات الاستراتيجية حتى تتم كل جامعة ما تراه ينقصها بدلاً عن بذل جهد يستلزم وقتاً طويلاً وتكلفة أعلى، وهذا التعاون يسهم في تكوين الكوادر العلمية المؤهلة لمعالجة المشكلات ذات الصبغة المركبة.

كما يعتمد تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات على ركيزتين هما: الأولى قدرة الجامعة على تحقيق التميز على الجامعات المناظرة لها في مجالاتها الحيوية مثل البرامج الدراسية، وخصائص وجدارات أعضاء هيئة التدريس وتقنيات وأوعية المعلومات والتجهيزات المادية ونمط الإدارة، ونظم الجودة، وبرامج تدريب تواكب المستجدات العالمية،

والثانية: هو قدرة الجامعة على جذب واستقطاب الطلاب، والتمويل من السوق المحلية والعالمية (Suarez, etal, 2006, 314).

ويتبين مما سبق دور التحالفات الاستراتيجية فى تحقق الميزة التنافسية للجامعة عندما تكون قادرة على إنجاز أنشطتها وعملياتها بتكلفة أقل، وبجودة عالية وفى الوقت المحدد، كما تستطيع توفير قيمة مضافة أكبر للعملاء والمستفيدين، كما تستند الميزة التنافسية للجامعة إلى ما تمتلكه من موارد مختلفة بداخلها؛ لاكتساب مزايا تنافسية تميزها عن غيرها من الجامعات وتضمن لها البقاء والاستمرارية والتميز .

ويتضح دور التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات فى مسيرة التغيرات والتحولات والاستفادة منها؛ وذلك من خلال تطوير النواحي التعليمية والبحثية والخدمية، كما تسهم فى تعزيز قدرة الطلاب على النجاح وتزويدهم بالفرص وضمان استعداد وجاهزية الطلاب لمتطلبات القرن الحادى والعشرين (Suherlan, 2017, 163-164)، وهذا بشأنه يحقق المزايا التنافسية للجامعات.

كما تعمل التحالفات الاستراتيجية الجامعية على تحقيق الميزة التنافسية من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية وتدريب الكوادر البشرية، وتطوير الخدمات التعليمية وبرامجها وأساليبها لتلبية احتياجات المستفيدين وأصحاب المصالح من الجامعة، وكذلك توجيه البحوث العلمية لتحقيق أهداف المجتمع والتنمية المستدامة، كما تحرص الجامعات التى تمتلك مزايا تنافسية على تطوير ودعم نظم المعلومات التى تتعلق بتلك الجامعات والبيئة الخارجية، وتوفير معلومات كافية عن الجامعات المنافسة لها؛ فامتلاك المعرفة الذى يحققه التحالف عامل أساسى لتحقيق الميزة التنافسية.

كما أشار (Sinclair& Görlach, 2018) أن التحالفات الاستراتيجية اتفاقيات تعاونية لفترة طويلة بين مؤسسات فى مجال معين بهدف تحقيق مزايا تنافسية، كما أوصت دراسة (غبور، ٢٠١٩ ، ٦٣) إلى حاجة الجامعات المصرية لتطوير البحث العلمى كأحد أهم متطلبات تحقيق التميز الاستراتيجى بها من أجل التوجه نحو العالمية ، كما أوصت بضرورة امتلاك الجامعات المصرية ميزات تنافسية فى البحث العلمى.

ويتضح مما سبق أن التحالفات الاستراتيجية الجامعية تسهم في بناء الميزة التنافسية للجامعات محليا وعالميا، والارتفاع بمستوى السمعة الأكاديمية والتنظيمية لها، وتحويلها إلى جامعات ذكية، كما أنها تسهم في بناء القدرات الأكاديمية والبحثية وتحقيق التطوير المهني والمؤسسي، وزيادة القدرات البحثية، وتنفيذ مشروعات التعاون البحثي، وذلك على أساس أن البحوث العلمية تمثل نشاطاً عالمياً مشتركاً، كما تسهم في دعم وتطوير دور الجامعات في بناء مجتمع يعتمد على اقتصاد المعرفة، وبناء قدراتها في تطوير رأس المال الفكري ونقل التطبيقات التكنولوجية إلى المجتمع، وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس من خلال ما توفره البحوث المشتركة من فرص للعمل في بيئات مختلفة، بما يتيح لهم فرص التزود بمهارات معينة وخبرات جديدة في بيئات مختلفة.

ويظهر دور التحالفات الاستراتيجية الجامعية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال تحقيق التميز البحثي في الجامعات المتحالفة، كما يقوم بدوره في جذب المؤسسات التنموية لتلك الجامعات؛ وفي ذات السياق فإن الجامعات العالمية تسعى إلى توفير بنية تحتية لازمة لجذب العلماء الموهوبين والاحتفاظ بهم من أجل تحقيق التميز البحثي؛ وعلى ذلك فالتميز في طبيعة الأبحاث هو مصدر ميزة تنافسية للجامعات؛ وبالتالي تعزز الجامعات سمعتها وتزداد قدرتها على جذب التمويل والموهوبين والطلاب (Xiaoqing li et al,2014, 345)، وبذلك تكون التحالفات الاستراتيجية في بيئة العمل الجامعي من التوجهات التي تهتم بها الجامعات المعاصرة من أجل مواكبة الأوساط الأكاديمية العالمية وتحقيق الميزة التنافسية، حيث يتم من خلالها تبادل المعارف والخبرات عبر حدود الدول والقارات من خلال توظيف المستحدثات التكنولوجية، وآليات التميز في سياق التنافس الدولي، وإنشاء شبكات إقليمية ودولية لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس.

وختاماً يتضح دور التحالفات الاستراتيجية الجامعية في تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية حيث تستطيع الجامعات المتحالفة من خلال ما تقدمه تلك التحالفات من فرص جوهرية تحقق من خلالها ربحية مستمرة بالمقارنة مع منافسيها، فهي تعزز وضع تلك الجامعات المتحالفة من خلال العوائد الربحية التي تحققها، كما تسهم تلك التحالفات في توفير مقومات المزايا التنافسية بالجامعات؛ مما يؤدي إلى تجويد الأداء

وتحسين المستويات الأكاديمية والإدارية للجامعات، وكذلك نقل التكنولوجيا واستخدامها في الجامعات، والمساعدة في دفع الجامعات المصرية نحو الاطلاع على تجارب الجامعات المتقدمة؛ بما يساعد على الارتقاء بتلك الجامعات، وتحسين قدراتهم التنافسية، والحفاظ على كوادهم البشرية المتميزة، كما تسمح التحالفات الاستراتيجية الجامعية من انتشار الجامعات التي تمتلك مزايا تنافسية من الانتشار بالخارج بشرط تقديم خدمات تعليمية وبحثية تمكنها من المنافسة.

المحور الثاني: ويتضمن جزئين هما.

١- خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء السياق الثقافي.

٢- جهود جمهورية مصر العربية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء السياق الثقافي.

ويمكن تناولهما على النحو التالي:

الجزء الأول: خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء السياق الثقافي.

وجاء للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث فيما يلي.

أولاً: خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء السياق الثقافي.

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بحرمها الجامعي الديناميكي، ومجتمعاتها الجامعية النابضة بالحياة، وسهولة الانخراط فيها، والمشاركة في الأنشطة المتنوعة بما يتناسب مع اهتمامات وميول كل طالب، والتعرف على أشخاص جدد، وتوفير خدمات للطلاب الدوليين بدءً من الشؤون الأكاديمية، ودعم اللغة الإنجليزية، والتطوير المهني، وحتى الثقافة وآداب التعامل في الجامعات.

١ - التعليم الجامعي وإدارته في الولايات المتحدة الأمريكية.

بموجب الباب الرابع من قانون التعليم العالي الأمريكي لعام ١٩٦٥ ووفقاً لآخر التعديلات التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية تكون تلك المرحلة مرحلة

اختيارية من التعليم الرسمي تعقب التعليم الثانوي؛ ويقدم في ٤٣٦٠ مؤسسة تعليمية معتمدة لإصدار الدرجات تحت الفقرة الرابعة لقانون التعليم، تعرف باسم كليات أو جامعات، وتكون هذه الجامعات خاصة أو عامة، أو كليات فنون حرة، أو كليات مجتمعية، أو كليات ربحية، أما عن رسالة التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهي تعزيز تحصيل الطلاب، وإعدادهم للقدرة الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة في تحسين وتطوير التعليم، وضمان تواجد التنافسية العالمية من خلال تعزيز التميز التعليمي، وضمان المساواة في الوصول؛ ويتمثل الهدف من التعليم جامعات عالية الجودة، ومتميزة في مجال التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع (U.S. Department of Education, 2022)

ويعد قانون التعليم العالي لعام ١٩٦٥ وفقا لآخر تعديلاته هو القانون الفيدرالي الرئيس الذي ينظم التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشترط جميع الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية للقبول بها إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الثانوي بنجاح في مدرسة رسمية معترف بها من قبل وزارة التعليم المختصة في بلد الطالب، والحصول على نسبة لا تقل عن ٧٠% أو أعلى طبقا للتخصص الذي يرغب الطالب في دراسته، وتعتبر قدرة الطالب على إجادة اللغة الإنجليزية من الشروط الأساسية للدراسة، ويتم التقدم لاختبار اللغة الإنجليزية، والدرجة المقبولة لا تقل عن ٢١٣ في الاختبار الإلكتروني أو ٥٥٠ في الاختبار الورقي (U.S Department Of Education, 2022).

كما يتم توجيه الطلاب الأجانب الملتحقين بالكليات والجامعات الأمريكية من الخارج للتواصل مع مكاتب القبول للتحقق مما إذا كانت خبرتهم الأكاديمية تؤهلهم للتعليم الجامعي في مؤسسات معينة، ومن الممكن أن يضطر بعض الطلاب إلى إكمال عام إضافي من الدراسة للتحضير للتعليم الجامعي بها، ويتولى مكتب الشؤون التعليمية، والثقافية الإشراف من وزارة الخارجية الأمريكية على برامج الطلاب الدراسية في الولايات المتحدة الأمريكية (Embassy of the US in Egypt, 2022)

ويتبين مما سبق أن التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية اختياري بعد التعليم الثانوي، ويتم تقديمه في مؤسسات تعليمية معتمدة تعرف بالكليات أو الجامعات؛ يهدف التعليم الجامعي لتحسين وتطوير المعرفة والمهارات الأكاديمية للطلاب، وإعدادهم للنجاح في مجالاتهم الجامعية والمهنية؛ على الطلاب الأجانب التواصل مع مكاتب القبول للتحقق من مؤهلاتهم الأكاديمية، وفي بعض الحالات قد يحتاج الطلاب إلى إكمال سنة إضافية للتخضير للتعليم الجامعي، ويشترط للقبول في الجامعات الأمريكية اجتياز الدراسة الثانوية بنجاح، والحصول على نسبة معينة من الدرجات، واجتياز اختبار اللغة الإنجليزية، كما أن وزارة الخارجية الأمريكية تشرف على برامج الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تمويل الجامعات الأمريكية ومكانتها في التصنيفات العالمية.

ولما كانت السياسة التعليمية للولايات المتحدة الأمريكية تقع على عاتق عديد من المؤسسات في جميع أنحاء الولايات؛ فإن اتخاذ قرارات عديدة يتم من قبل جميع الوكالات الفيدرالية التي تنفق الأموال التي يحددها الكونجرس.

وعلى ذلك فإن تمويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية لا يكون مسئولية الحكومة؛ ونتيجة تنوع أهدافه وتعدد مصادر تمويله واختلافها من ولاية لأخرى ومن جامعة لأخرى وتتمثل مصادر تمويل التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية بشقيه الحكومي والخاص تتمثل في الرسوم الدراسية، والعقود الحكومية، وعوائد الاستثمار في التعليم الجامعي والمنح الحكومية؛ وهي تختلف في النسب بين التعليم الجامعي الحكومي والخاص، وعلى ذلك صنفت إحدى الدراسات مصادر تمويل التعليم الجامعي إلى: (البابطين، ٢٠١٩، ٥٩ - ٦٠)

أ- تمويل الجامعات الحكومية (العامة): فالتعليم الجامعي الحكومي يعتمد على من ميزانية تمويله على مصادر تمويل حكومي والتي تشمل: دعم الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات والسلطات المحلية والمنح واتفاقيات التحالف وعقود التعاون والشراكات والاعتمادات والضرائب والمؤسسات الوقفية وعوائد البحث العلمي.

ب- تمويل الجامعات الخاصة (الأهلية): تمثل الرسوم الدراسية نسبة ٩٠% من تمويل الجامعات الخاصة وتقدم خدماتها التعليمية كنوع من الاستثمار في التعليم الجامعي؛ ولكنها لا تسعى للربحية على حساب المنتج، وتحظى تلك الجامعات بدعم فيدرالي وتسهيلات من حكومات الولايات منها تخفيض الضرائب، ومنح الأراضي وتسهيل إجراءات كل من شأنه تعزيز جهود تلك الجامعات.

وعملت جامعات الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق جودة نظم تعليمها وتميزه؛ بما يضمن الدولية التي تجعلها الوجهة الأولى في العالم للطلاب الدوليين عبر ثقافتها المتنوعة، فالدرجات العلمية التي تم الحصول عليها في الولايات المتحدة الأمريكية معترف بها عالمياً، وترجع أصل جودة التعليم الجامعي في الولايات المتحدة لخضوع جامعاته لمعايير تضعها مؤسسات منفصلة عن الدولة تمنحها الاعتماد أو تقوم بسحبها منها في حالة فشلها أو عدم خدمة طلابها؛ مما جعل تلك الجامعات تحتل المراتب الأولى في العالم نظراً لمقوماتها التي حققت تميزها.

أما عن تصنيف جامعات الولايات المتحدة الأمريكية فقد اشتهر نظام التعليم الأمريكي في جميع أنحاء العالم بمعايير الأكاديمية العالية، وفي تصنيف شنغهاي ٢٠٢٢؛ استمرت هيمنت جامعات الولايات المتحدة الأمريكية في هذا التصنيف، وتصدرت جامعة هارفارد للعام ٢١ على التوالي هذا التصنيف كأفضل جامعة في العالم، وجاءت جامعات أمريكية ضمن أفضل ١٠ جامعات عالمياً؛ وهي هارفارد ستانفورد، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، جامعة بيركلي، جامعة برينستون، جامعة كولومبيا جامعة كالتك، وجامعة شيكاغو (Shanghai Ranking, 2022)

كما وضع تصنيف تيميز لعام ٢٠٢٢ في قائمته عديد من الجامعات الأمريكية، مثل: جامعة كاليفورنيا، وجامعة شيكاغو، وجامعة كولومبيا Times higher (education rankings, 2022)، وحرص تصنيف ARWU وهو أحد التصنيفات الرائدة في العالم، ويعتمد على مؤشرات مثل الأبحاث العلمية وعدد الأوراق البحثية المنشورة، على تواجد جامعات أمريكية ريادية مثل: جامعة هارفارد، وجامعة ستانفورد (Academic Ranking of World Universities, 2022).

وبتحليل ما سبق يتبين أن الجامعات الأمريكية تمتلك تميز واعتراف عالمي كبير، فهناك عديد من التصنيفات الدولية المرموقة التي تقيم الجامعات حول العالم بناءً على معايير مختلفة، وتم اختيار عدد من الجامعات الأمريكية ضمن تلك التصنيفات؛ مما يعنى حرص تلك الجامعات على تطبيق معايير التصنيف العالمية وبالتالي حصولها على مراتب متقدمة فيها.

٤- جهود التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الأمريكية.

تحتل الجامعات الأمريكية بصفة عامة موقعاً قيادياً بين الجامعات الأخرى في مختلف دول العالم؛ وذلك لما تقوم به من دور مهم في حياة المجتمع الأمريكي، وما تسهم به في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وإنتاجيته، وقدرتها على تحويل المعرفة العلمية إلى اختراعات ومنتجات وعمليات ذات قاندة تجارية ومن عوامل نجاح إدارة هذه الجامعات إقامة التحالفات وجذب أعضاء هيئة تدريس وتمويل البحوث العلمية، وقد أسهم ذلك في هجرة العلماء الموهوبين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولما كان التعليم الجامعي من أهم موارد الولايات المتحدة الأمريكية وسبقها في ذلك ألمانيا؛ فحرصت على منافستها وأرسلت البعثات إليها وعقد تحالفات خاصة بعد إنشاء جامعة برلين ١٨٠٩م، وكانت مثلاً للجامعات الحديثة التي تمتلك دراسات علمية متطورة، وبدأ نصف المبعوثين الأمريكيين منذ عام ١٨١٥م في الحصول على الماجستير والدكتوراة من خلال تحالفات جامعية، وبلغ عدد المبعوثين ٩٠٠٠ مبعوث أمريكي، مقارنة ب ١٤٣ مبعوث ألماني فقط بالجامعات الأمريكية بين عامي ١٩١١-١٩١٢م (زاهر، ٢٠١٧، ٤٣٨)، ووفقاً للإحصاءات في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، تركز ثلثا مليون درجة جامعية تمنحها مؤسسات ما بعد الثانوية داخل الولايات المتحدة في ثلاثة مجالات دراسية الفنون والعلوم الليبرالية، والدراسات العامة الإنسانية (٤٠٠ ألف درجة) المهن الصحية والبرامج ذات الصلة (١٨١) ألف درجة والأعمال (١١٦ ألف درجة) من بين ٢.١ مليون درجة بكالوريوس تم منحها في ٢٠٢٠-٢٠٢١، تركز حوالي ٥٨% منها: ستة مجالات دراسية الأعمال، والمهن الصحية والبرامج ذات الصلة، والعلوم الاجتماعية والتاريخ،

National Center For العلوم البيولوجية والطبية الحيوية، وعلم النفس، والهندسة (Education Statistics, 2022)

تعد الولايات المتحدة الأمريكية جهة الطلاب الدوليين المسجلين في التعليم ما بعد الثانوي، ففي عام ٢٠٢١م تم تسجيل حوالي ٨٣٣.٢٠٤ طالباً دولياً في برامج التعليم ما بعد الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمثل ١٣% من حصة سوق التعليم الدولي (Education at a Glance, OECD, 2021).

ولعل أهم ما يميز معظم الجامعات الأمريكية هو انفتاحها الواسع على المجتمع، حيث إن مثل هذه الجامعات تجرى بحوثاً في مختبراتها ومزارعها وورشها لصالح كثير من المؤسسات الصناعية والزراعية وغيرها من مواقع العمل الإنتاجية كما تهتم بصفة خاصة بالبحوث ذات الصلة التطبيقية، والنتائج التي يتم التوصل إليها تجد طريقها إلى حيز التطبيق العملي بسرعة وكفاءة عالية (Alibach & Knight, 2017, 112). وفيما يلي عرض بعض نماذج للتحالفات الاستراتيجية الجامعية التي أبرمتها بعض الجامعات الأمريكية:

- التحالفات الجامعية بجامعة بيتسبرج مع بعض المناطق التعليمية المحرومة: ويخدم في هذا التحالف القادة الذين تم إعدادهم سابقاً بمؤسسة بيتسبرج للقيادة التعليمية، كما ساهم في حل بعض المشكلات المجتمعية لبعض المدارس في بعض الأحياء الفقيرة، وامتد نجاح هذا التحالف تاريخياً لمدة عشرين سنة (Amey, 2010).

- التحالفات التعليمية بمعهد الدراسات الدولية بجامعة بيتسبرج، تقيم كلية التربية بجامعة بيتسبرج مع عدد من التحالفات مع مؤسسات أخرى، لتعزيز التعليم والتدريب الذي يتلقاه الطلاب مع توجه المعلمين والطلاب في الفصول والقاعات الدراسية، بمعهد الدراسات الدولية في التعليم (IISE) ويتألف من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين على درجة الدكتوراه في جامعة بيتسبرج IISE، وتوجيه الطلاب نحو دراسة نظم وبرامج التعليم بمختلف دول العالم والمساهمة في عمليات التنمية بها.

- الجامعات الافتراضية جنرال إلكتريك وبيتسبرج من نتائج التحالفات التعليمية لبعض الجامعات الأمريكية مع بعض الشركات والمؤسسات التكنولوجية المحلية والدولية مثل

جنرال إلكترونيك HP, General Elektrek ، والاستفادة من بعض محركات البحث (Paton , etal, 2014,56-57)

ومن صور التحالف إنشاء مركز التعليم الحضري (تعليم المدن) (CUE) ومقره جامعة بيتسبرج، و تشير رؤية ورسالة المركز إلى أن المهمة الأساسية للبرنامج هي تعزيز برامج البحوث التربوية ونشرها باستخدام أساليب موثقة بالأرقام والبيانات لتحسين التعليم في المناطق الحضرية في منطقة بيتسبرج لتحقيق هذه المهمة، كما يهدف المركز إلى الحفاظ على ظروف المجتمعات الصف الثاني عشر بالمرحلة الثانوية K-١٢ التي تشجع التعاون، ولقد وضعت جامعة بيتسبرج مدارس التعليم في مقارنات مرجعية بين غيرها من المؤسسات الأقران للبحوث والتدريس وإصلاح التعليم، كما يسعى المركز إلى تكوين علاقات متبادلة مع المدارس المحلية وخاصة بالنسبة لمستوى التعليم الثانوي K-١٢ في المجتمع التعليمي المحلي والإقليمي بهدف توفير عدد من المنح الدراسية الميدانية، والاكتشافات والتكامل، وبعض المبادرات الرائدة في مجال بحوث التعليم في المدن والحضر (CUE,2021)

-التحالفات المتعددة بجامعة نورث ويسترن بعد مشروع (VoVis) مثال لأحد المشاريع الجامعية المتعددة الأطراف محلياً ودولياً حيث تم هذا المشروع من خلال التحالف بين أكثر من طرف حيث شكلت جامعة نورث ويسترن الطرف الأول ومتحف الاستكشافات العلمية بجامعة إلينوى الطرف الثاني، والمركز القومي للتطبيقات الكومبيوتر المتطورة وعدة شركات أخرى، من بينها شركتي (Ameritech & Bellcore) بكونه الطرف الثالث، واستهدفت إدارة هذه التحالفات تحسين وتطوير الخبرات التعليمية المقدمة لطلاب المدارس الثانوية باكتشاف البيئات التعليمية الموزعة المتعددة الوسائط (DMLE)

-التحالفات التقنية بجامعة نورثرن إلينوز Northern Illinois تهتم مؤسسة ويستل للتكنولوجيا Westell Technologies وهي مؤسسة خاصة بإنتاج وتقديم خدمات مرتبطة بتطوير أجهزة الاتصالات، حيث قامت جامعة نورثرن إلينوز بإقامة عدة مشاريع شراكة تدريبية وتحالفات استراتيجية في مجال تقديم الأعمال والخدمات الصناعية (كليش ٢٠٠٠، ٤٦٨-٤٧٠)

- تحالف نظم التعليم الثنائي بجامعة ديكن وكليات المعلمين يأخذ هذا النوع من التحالف أنماطاً إدارية متعددة تعمل الجامعات الأمريكية على الأخذ بها مثل: إدارة برامج التدريب التعاوني وخلال تلك الفترة التدريبية التي يقضيها الطالب أثناء دراسته في مواقع العمل الفعلية وعادة لا تقل عن فصل دراسي واحد.

- التحالف التكنولوجي بمعهد لنكولن وجنرال موتورز ومعاهد شركات الوجبات السريعة
- التحالف التكنولوجي بجامعة كارنيجي ميلون بولاية بنسلفانيا، وتم فيها استخدام التكنولوجيا في توسيع نطاق الخبرات التعليمية خارج حدود الفصول والقاعات الدراسية بالشاركة مع شركة أنسوفت Ansoft Copt للبرمجيات، وبعد هذا المشروع من المشروعات التحالفية والتعاونية الطموحة والواعدة بتقديم شبكات الاتصال بالإنترنت، والتصميم للتكنولوجيا الافتراضية المتقدمة، والذي أضاف أبعاداً حقيقية حول قيمة وأهمية استخدام تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات في مجال التعليم والتعلم، وأسفر عن نظم التعليم الهجين (Horizon House Publication, Inc., Dec 2000)

- التحالفات الإلكترونية بجامعة أكسفورد Xavier University : بعد مشروع General Electric Partnership وهي مثال لأحد المشاريع الإلكترونية الناجحة، حيث تم هذا المشروع منذ العام ١٩٩٧م لتشجيع التحالفات التعاونية.

- التحالف بجامعة بورديو: شاركت جامعة بورديو بتقديم برامج مع شركات صغيرة ومتوسطة مما جعلها تتنافس بنجاح كبير مع المصنعين الأجانب حيث يكون التحالف طويل الأمد بين المؤسسات الصناعية والجامعات وقائمة على الابتكار التكنولوجي، والحفاظ على هوية العلامة التجارية القوية السمعة للشركات

<http://www.education.pord.edu/ResearchService>

- تحالفات جامعة كاليفورنيا مع القطاع الخاص: تعددت صور التحالفات الجامعية لجامعة كاليفورنيا مع القطاع الخاص في جميع المجالات من الهندسة إلى علوم التغذية، وكان أكثر مجال التقنية الحيوية؛ إذ أن ٩٥% من اختراعات جامعة كاليفورنيا تدخل في ذلك المجال، بل إن هناك قناعة بأن شركات التقنية الحيوية ما كانت لتقوم لها قائمة لولا

- برامج الشراكة مع الجامعات، ومن مزايا الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص
الابتراعات التالية التي حصلت عليها جامعة كاليفورنيا (Daniel, Feb 7, 2003)
- التحالف بين شركة هو كست سيلانيز لصناعة الألياف الصناعية وجامعة رتجيرز Rutgers University
 - تحالف بين جامعة نورث كارولينا North Carolina State University ، وولاية نورث كارولينا Hill
 - تحالف بين جامعة ميتشجان وولاية ميتشجان ومؤسسة MVAC لصناعة السيارات بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان لكليهما أثر في نجاح الجامعة؛ فالولاية كانت مسئولة عن توفير التمويل الكافي عن طريق وضع نسب من عوائد المؤسسات للجامعة من أجل الحفاظ على الجودة العالية في التدريس والبحث العلمي، وكانت مؤسسات صناعة السيارات مسئولة عن توظيف الخريجين وتمويل أبحاث أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (Rosevear, 1999, 117-118).
 - تحالفات جامعة استانفورد: ويرجع إليها الفضل في إنشاء وادي السيلكون، حيث تحالفت بعض مراكز بحوثها مع مؤسسات عدة، ومن أمثلتها: تحالفها مع مؤسسة (The Legal Constitution Committee ,1997) Hawlett Packard
 - تحالف بين بعض كليات المعلمين الأمريكية وبعض المؤسسات المجتمعية: تنوعت أهداف هذه التحالفات، فمنها ما كان خاص بالكليات ، حيث استهدف تطوير برامجها التعليمية، وتدريب طلابها، والإنماء المهني للعاملين فيها، ومنها ما كان يهدف لمساعدة المؤسسات الأخرى على تنفيذ بعض برامجها، ومن صور تلك التحالفات: (De la Garza et al, 1997
 - Optus Communications – NSW Department of Education and Training.
 - NSW Department of Community Services.
 - مشروع تحالف جامعة الينوي مع بعض المؤسسات الاجتماعية: توجه هذا التحالف لخدمة بعض المناطق الفقيرة في ولاية شرق لويس East St. Louis ، وذلك بغرض

العمل على تنمية هذه المناطق، من خلال عدة مشاريع تتم بالشراكة مع جامعة الينوى **Illinois University**، وبعد إجراء مباحثات بين هؤلاء جميعا و إدارة الجامعة (Axel-Lute , etal, 2020).

ومن ناحية أخرى توصلت دراسة حديثة عن سياسات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية تم من خلالها تصنيف ١٢ جامعة على أنها جامعات مبدعة **Innovation Universities** ، وذلك لما يميزها عن غيرها من كثافة علاقاتها وتحالفاتها مع عديد من الشركات العالمية، والجامعات التي وصفت بأنها مبدعة هي (Rosan ,2020):
Stanford University.- Georgia Tech.- Carnegie – Mellon University.- Ohio State University.- Purdue University.- Pennsylvania State University – Texas A & M University.- University of Utah.- University of Wisconsin.- Virginia Tech.- North Carolina State University.- University of California at San Diego.

ويتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت أفضل استثمار في التعليم الجامعي وذلك من خلال دعم الجامعات وتمويل المنح البحثية، وتوقيع العقود مع أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأمريكية التقليدية وجامعات الأبحاث من خلال تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية بين الجامعات مع بعضها لبعض، أو بين الجامعات والمؤسسات الأخرى، كما يعد قطاع الأعمال والصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً مهماً من مصادر الإنفاق على البحث العلمي ليس فقط لما يقدمه من تبرعات ومساعدات مالية للجامعات، وإنما عن طريق إبرام تحالفات البحث والتطور بين الجامعة أو أحد أقسامها والمؤسسات الصناعية، كما تتحالف الجامعات هناك مع الوزارات وسلطات الحكم المحلي بل ومع شركات أو حكومات أجنبية، وفي محاولة لتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه لمواجهة المنافسة الأجنبية.

٥- القوى والعوامل المؤثرة فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية بالولايات المتحدة الأمريكية

ولما كان التعليم الجامعى الأمريكى هو نتاج طبيعى لتفاعل مجموعة من القوى والعوامل المختلفة؛ فإن تلك القوى والعوامل تؤدى دورها فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالولايات المتحدة الأمريكية؛ ويمكن تناولها على النحو التالى:

- العوامل الجغرافية.

تقع الولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الجنوبى من أمريكا الشمالية، وتتسم بمناخ متنوع بسبب مساحتها الكبيرة، وتنوعها الجغرافى؛ حيث تمتد من المحيط الأطلسى شرقاً إلى المحيط الهادى غرباً حيث تقع بين كندا والمكسيك، وتضم أيضاً ولاية ألاسكا وجزر هاواى، كما تضم عدداً من الأراضى، والجزر فى الكاريبى والمحيط الهادى، كما تنقسم إلى ٧ أقاليم رئيسة تضم فى المناطق الشرقية جميع مظاهر التضاريس، ومرتفعات الأبلاتش، أما المناطق الوسطى، فهى لمناطق سهلية منبسطة، وتقع البحيرات العظمى الخمس فى الشمال الشرقى، ويتم تصريف مياه السهول العظمى إلى البحر عبر نهر المسيسيبي، وروافده (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٩، ١٠١-٣٠١).

وتبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٩.٨٣٢,٥١٧ كم، وتتميز بمناخ معتدل فى الغالب، واستوائى فى هاواى، وفلوريدا، وتعد ثالث أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة، بعد روسيا، وكندا، وتضم جبل ماكينلى الذى يمثل أعلى نقطة فى قارة أمريكا الشمالية، ووادى الموت الذى يمثل أدنى نقطة فيها. ويقع الساحل الغربى والجنوبى لولاية الاسكا على طول حزام نشط بركانيا، ويمثل مركزاً للزلازل، فضلاً عن الأعاصير والانزلاقات الطينية (CIA, 2021).
-العوامل التاريخية.

وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين أضيفت ٣٧ ولاية جديدة إلى المستعمرات الأصلية ومع توسع الدولة عبر قارة أمريكا الشمالية، واكتسبت عدداً من الممتلكات فى الخارج، وقد مرت الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥) التى هزم

فيها اتحاد الولايات الشمالية الكونفدرالية الانفصالية المكونة من ١١ ولاية من ولايات العبيد الجنوبية، كما واجهت الدولة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، الذى أدى إلى انهيار اقتصادى، وركود خسر ربع العمالة وظائفها، وبفضل الانتصارات التى حققتها فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ونهاية الحرب الباردة فى ١٩٩١ تظل الولايات المتحدة الدولة القومية الأقوى فى العالم، ومن نهاية الحرب العالمية الثانية، حقق اقتصاد نموًا ثابتًا نسبيًا، وانخفاض معدلات البطالة والتضخم والتقدم السريع فى التكنولوجيا (Central Intelligence Agency (CIA), 2021)؛ وبالتالي فقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية دورها كقوة عظمى فى شتى المجالات على مستوى العالم ككل.

-العوامل الدينية.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة علمانية، دستورها يفصل الدولة عن الدين، والنشاط الدينى فيها يرتبط بكنائس مستقلة تنتمى لطوائف دينية مختلفة، أما فى مؤسسات التعليم، فإنه يتم التطرق إلى شرح معنى الدين بصورة عابرة فى الدراسات التاريخية ودراسة الأدب، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبا أن الدين ليس من مسؤوليات الدولة وإنما يخضع للحرية الشخصية دون تدخل من جانب السلطات سواء على المستوى القومى أو المحلى (إسماعيل، ١٩٩٨، ١٥)؛ الأمر الذى أدى إلى اهتمام الدولة بالدراسات والأبحاث والبعد عن الصراعات والطوائف الدينية.

-العوامل الاجتماعية.

يشتمل المجتمع الأمريكى على عديد من الأجناس والأعراق ولتحقيق الاستقرار اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بقيم الديمقراطية، مقابل الأرستوقراطية ونظام الطبقات وما يتبعها من مساوى باعتبار أن التفرقة بين طبقات المجتمع وتغلب طبقة على أخرى فى النفوذ أو السياسة أو الإدارة من شأنه أن يبطى قوة الإنتاج، وسادت عقيدة الرئيس لينكون (حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، وصار الاتجاه على ذلك نحو المساواة الاجتماعية والاقتصادية خاصة وقت الأزمات؛ مما أتاح للمواطن الأمريكى وغيره من الأجانب حرية العمل حسب قدراتهم وإمكانياتهم؛ وترتب على ذلك ارتفاع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان (مارتن، ٢٠٢١، ٢٨-٣٨) أما عن اللغة الرسمية فلا يوجد

لها لغة رسمية فبعض الولايات تجعل اللغة الإنجليزية لغة رسمية لها، ونتيجة لتحسن الأوضاع فى الولايات المتحدة الأمريكية زاد عدد السكان وتجمعهم فى مدن، وزادت معدلات النمو فى كافة القطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والتكنولوجيا والاتصالات.

-العوامل السياسية.

ويعطى النظام السياسى الولايات سلطات فى الولايات المتحدة الأمريكية فهو نظام فيدرالى؛ مما جعل السلطة على المستوى القومى غير مركزية، وذلك بهدف حماية حقوق الأفراد، والحرية السياسية وبالنسبة الأعضاء الحكومة الأمريكية (رئيس الدولة، ونائب الرئيس، وأعضاء الكونجرس)؛ وعدددهم ١٠٠ عضو فإنهم يعينون بالانتخاب، ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية، واتساع علاقاتها الدولية حدثت تغيرات جوهرية فى بنية ووظائف الإدارة الفيدرالية، وتمت تعديلات دستورية تعديل رقم (١٤) لإقرار نظام اجتماعى واقتصادى أكثر مساواة بين المواطنين الأمريكيين؛ الأمر الذى أوجد نظاماً سياسياً جديداً بين مكونات المجتمع السياسى (الغيثاوى، ٢٠١٦، ٢٤٧٠).

-العوامل الاقتصادية.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاداً رأسمالياً ضخماً، وتتمتع العاصمة واشنطن باقتصاد قوى نسبياً بشكل أكبر معدل فى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (Popkova & Sergi, 2021, 218)، أما عن حجم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فلديها أكبر اقتصاد فى العالم حيث بلغ إجمالى الناتج المحلى للولايات المتحدة حوالى ٢٢.٦٧ تريليون دولار فى عام ٢٠٢٠ (صندوق النقد الدولى).

ثانياً: خبرة مملكة ماليزيا الاتحادية فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية فى ضوء السياق الثقافى.

١- التعليم الجامعى إدارته وتمويله بالمملكة الماليزيا الاتحادية.

تعود البدايات التاريخية لنشأة وتطور منظومة التعليم العالى بماليزيا إلى إنشاء فرع جامعة الملايو بالعاصمة الماليزية كوالالمبور عام ١٩٤٩م، كأول مؤسسة يتم إنشائها على الأراضى الماليزية، وتعود جذور نشأة هذه الجامعة إلى اندماج كليتين جامعتين تم تأسيسهما فى سنغافورة خلال حقبة الاستعمار البريطانى، ولكن البداية الفعلية للتعليم

العالي كانت بعد حقبة الاستقلال عام ١٩٥٧م، وما تلاها من تحول فرع جامعة الملايو إلى جامعة مستقلة عام ١٩٦٢م بمدينة كوالالمبور، التي كانت تمثل العاصمة الفيدرالية للبلاد ذلك الوقت، ثم أنشئت الجامعات الأخرى

(Mukherjee & Wongs,2011,163)

وقد تأثرت نشأة وتطور جامعة الملايو بالتقاليد الأكاديمية والمؤسسية البريطانية تحديداً، ويظهر باعتمادها كثيراً على الموارد الخارجية، مثل الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس الأجانب القادمين من الخارج، كما شاع استخدام اللغة الإنجليزية كلغة للتدريس في ظل ضعف الموارد واللغة المحلية، ولكن هذا الواقع تغير تدريجياً بمرور الوقت بالتزامن مع زيادة أعضاء هيئة التدريس المحليين وانتشار استخدام اللغة الملاوية في التعليم.

وقد بدأت بوادر جهود التدويل بماليزيا خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وطُبقت ممارسات التدويل بماليزيا على مدى فترات زمنية طويلة في الماضي حيث أطلقت عليها مسميات مختلفة، كما شهدت ظاهرة التدويل على مر السنين زيادة كبرى في الحجم ودرجة الأهمية، وتطبق مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بماليزيا نظاماً متطورة للتدويل بالرغم من اختلاف الأسباب والمبررات ومستويات تدويل مؤسسات التعليم العالي هكذا أصبحت ماليزيا مقصداً تعليمياً، وذلك لتقدمها تعليماً بجودة عالمية وبرسوم وتكاليف في متناول الجميع، فتوجهت منذ عام ١٩٩٨ لإقامة فروع الجامعات الأجنبية لها سمعتها وشهرتها العالمية في ماليزيا، وذلك بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الماليزية (Yean, 2013, 16)، ولا يختلف التعليم العالي في ماليزيا عنه في دول العالم من حيث الشهادات الجامعية لمرحلة البكالوريوس وبرامج الدبلومات المهنية بجانب برامج الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه.

وتتمثل رؤية التعليم الجامعي في مملكة ماليزيا الاتحادية من خلال تعليم جامعي عالي الجودة فرد متميز، وأمة مزدهرة، أما رسالته فهي استدامة نظام تعليمي عالي الجودة لتطوير إمكانيات الأفراد وتلبية التطلعات الوطنية، كما يهدف التعليم الجامعي إلى إعداد المتخصصين في المجالات المختلفة للوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة المدربة،

كما يمنح التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث والخدمات الاستشارية للمجتمع، ويوجد فى وزارة التعليم العالى فى مملكة ماليزيا الاتحادية جامعات حكومية، وخاصة ودولية، حيث تنقسم مؤسسات التعليم العالى إلى ثلاثة أنواع: الجامعات والكليات المتوسطة، والمؤسسات البوليتكنيكية (التقنية)، ومن بينها ٢٠ جامعة حكومية تضم ٥ جامعات بحثية، و ٤ جامعات شاملة، و ٣٦ مؤسسة بوليتكنيكية، و ٩ فروع لجامعات أجنبية، و ١٠٥ كلية مجتمع، و ٤٠٤ كلية خاصة (MOHE, 2022).

ومن بين الجامعات الماليزية؛ هناك الجامعة الإسلامية الدولية، وهى جامعة دولية فى طبيعتها حيث تشرف عليها جهات دولية عديدة، وهى لا تكتفى بالدراسات الإسلامية الدينية ولكنها تشتمل على جوانب عديدة وشاملة من المعرفة حيث يمزج التدريس فيها بين القيم الإسلامية والفلسفة الإسلامية فى اكتساب المعرفة، أما الكليات المتوسطة فهى تقدم تعليمًا يصل إلى مستوى الدبلوم، وبالنسبة للمؤسسات البوليتكنيكية فتأسست لى تقدم تعليمياً وتدريباً تقنياً فى المجالات الهندسية والتجارية لتخريج الفنيين والعمال التنفيذيين المتوسطين، وتتراوح الدراسة بها بين عامين وثلاثة أعوام، أما الجامعات الخاصة فتقدم أنواع مختلفة من برامج التحالفات الدولية (Suyantining Sih, et al, 2022, 251) ويحتل التعليم الجامعى فى مملكة ماليزيا الاتحادية سواء فى الجامعات الحكومية، الخاصة، أو الدولية درجة متميزة من بين مختلف دول العالم، وتشتهر مملكة ماليزيا الاتحادية بتميزها بشكل خاص فى تدريس التخصصات التالية: التخصصات الهندسية، والبرمجيات وعلوم التكنولوجيا، وعلوم الاقتصاد وإدارة الأعمال. ونظراً لزيادة عدد الجامعات فى مملكة ماليزيا الاتحادية وتنوعها زادت المنافسة بينهم؛ مما أدى إلى زيادة الجودة التعليمية (Chan & Muthuveloo, 2022, 344)، ويشترط للالتحاق بالتعليم الجامعى فى مملكة ماليزيا الاتحادية المرور بمرحلة وسيطة بعد مرحلة التعليم الثانوى تسمى تعليم بعد المرحلة الثانوية تستهدف إعداد الطلاب للحصول على شهادة المدارس العليا الماليزية التى يُطلق عليها شهادة (STPM)، ويمكن تقديم الشهادة التعليمية العامة للتعليم ما قبل الجامعى مستوى A، أو من الممكن تقديم أى شهادة معادلة أخرى للتعليم ما قبل البكالوريوس؛ مثل شهادات التعليم الثانوى المصرية، الأردنية، السعودية، ويقدم هذا

النوع من التعليم مجموعة من المقررات التي على الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات الماليزية دراستها لمدة عامين، وبعد النجاح في تلك المدارس يكون خريجها مؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعي، أما عن لغة الدراسة في التعليم الجامعي بماليزيا فهي ثنائية حيث اللغة الأساسية للدراسة في الجامعات الخاصة والدولية هي اللغة الإنجليزية، أما الجامعات الحكومية فتعتمد على اللغة الماليزية أولاً مع إلزام الطالب بدراسة اللغة الإنجليزية ضمن مقررات الدراسة (MOHE, 2022).

أما عن إدارة التعليم الجامعي في مملكة ماليزيا الاتحادية فلديها إدارتين هما: وزارة التعليم العالي وقسم تعليم الفنون التطبيقية وتعليم كليات المجتمع، كما يتم دعم الجهود المبذولة لتحقيق هذا الدور من قبل الجهات ذات الأدوار الحيوية في التعليم العالي وهي: مركز تحويل تنمية رأس المال البشري، وتنسيق تمويل التعليم العالي، ووكالة المؤهلات الماليزية، والخدمات العالمية للتعليم الماليزي.

وعلى الجانب الآخر فإن تمويل التعليم الجامعي في مملكة ماليزيا الاتحادية حيث تتولى الحكومة الفيدرالية مسؤولية تمويل التعليم في البلاد، وتخصص له ١٨% من الميزانية القومية، والتي تبلغ حوالي ٦% من إجمالي الناتج المحلي السنوي، وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي، فإن الدولة ملزمة بإنشاء، وتمويل الجامعات، والمؤسسات الثقافية والتربوية الحكومية، حيث تشارك الحكومة الفيدرالية في الإنفاق على التعليم الجامعي، وبدأت الدولة تزيد من المخصصات المالية للتعليم الجامعي نظراً لأهميته الجوهرية في إحداث التنمية الاقتصادية (Dumanig & Symaco, 2020.157) و الجامعات والمؤسسات التعليمية الخاصة والدولية، فليست ممولة من حكومة ماليزيا، ويتم تمويلها من قبل أشخاص أو جهات خاصة أو دول أجنبية، مثل: الكليات الخاصة، الجامعات الخاصة، وفروع الجامعات الأجنبية، حيث تتلقى ماليزيا عديد من المساعدات الخارجية التعليم والتدريب، وذلك في شكل مساعدات فنية وبرامج استثمارية، وتأتي هذه المساعدات من مؤسسات دولية مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسيف ومنظمة اليونسكو وكذلك بعض الدول مثل: أستراليا وكندا واليابان والمملكة المتحدة فيما يعرف بالتحالفات الاستراتيجية.

ونتيجة تنوع الجهات الفاعلة فى التعليم الجامعى المالىزى تنوعت مصادر تمويله ما بين التمويل الحكومى والرسوم الدراسية والقروض التعليمية والمنح الدراسية والتمويل الذاتى والوقف (مجد؛ وآخرون، ٢٠١٩، ٢٩٠ - ٣٠٨).

وبتحليل ما سبق يتبين أن التعليم الجامعى بمملكة ماليزيا الاتحادية قد حقق نجاحًا فى فترة وجيزة حيث بدأت بوادر جهود تدويل التعليم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، فالتعليم الجامعى فى مملكة ماليزيا الاتحادية يتميز بجودة عالية ورسوم وتكاليف فى متناول الجميع؛ مما جعلها مقصًا تعليميًا من كل دول العالم، وعن رؤية التعليم الجامعى فقد تمثلت فى تعليم جامعى على الجودة فرد متميز وأمة مزدهرة، ورسالته فهى استدامة نظام تعليمى على الجودة لتطوير إمكانات الأفراد، ويهدف التعليم الجامعى فهو إعداد المتخصصين فى المجالات المختلفة للوفاء باحتياجات الدولة المالىزية، وللتعليم الجامعى بماليزيا إدارتين، وبالنسبة لتمويل التعليم الحكومى تتولى الحكومة الفيدرالية تمويل، والتعليم الجامعى الخاص تتولاه الأفراد والمؤسسات الخاصة.

٢- مكانة الجامعات المالىزية فى التصنيفات العالمية.

وتؤكد الأدبيات التى تناولت المملكة المالىزية الاتحادية أن نجاحها فى نظامها السياسى والاقتصادى والتعليمى يعود فى المقام الأول إلى اعتماد ماليزيا على فكر التخطيط الاستراتيجى والاستفادة من آلياته (صقر، ٢٠١٩، ١٠٨) وماليزيا من النمر الأسيوية التى دخلت ميدان المنافسة من خلال استغلال وتوظيف كل طاقاتها بشكل يقضى على الفاقد الاقتصادى، وإنتاج أفضل المنتجات والتميز فى طرق تسويقها اعتمادًا على القوى العاملة والماهرة والمدرية والمتفقة، والتى تتمتع بالانتماء والولاء لعملها؛ وذلك من خلال اهتمامها بالتعليم وقياداته، وماليزيا من الدول التى عملت إصلاحات بشكل واضح فى التعليم من أجل مواكبة العصر، واحتلت الصدارة فى عام ٢٠١٩م فى جودة التعليم الجامعى (السبتى، ٢٠٢١، ٢١٢ - ٢٢٤).

كما تؤكد الخطة الاستراتيجية الوطنية لمنظومة التعليم العالى بمملكة ماليزيا الاتحادية على ضرورة رفع مستوى أداء الجامعات على نحو يضعها ضمن قائمة أفضل الجامعات العالمية، كما تسعى الجامعات المالىزية نحو تحقيق السمعة الجيدة والاعتراف

الدولى لها؛ حيث حددت الخطة الاستراتيجية لها الخطوات الإجرائية التفصيلية التى تعزز قدرة الجامعات الماليزية على خوض غمار المنافسة على المستوى العالمى؛ وذلك من خلال زيادة معدلات تميز أنشطتها التعليمية والبحثية.

ففى عام ٢٠٠٨ دخلت جامعة ماليزيا الاتحادية للعلوم فى التصنيفات الدولية بين الجامعات المرموقة وتوالت بعدها عدد من الجامعات الماليزية فى التصنيفات الدولية، كما احتلت الجامعات الماليزية المرتبة ٥٧ فى التعليم فى مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الصادر عام ٢٠١٩، ونما قطاع التعليم الجامعى نموًا كبيرًا فى الأعوام العشر الأخيرة.

ووفقًا لتصنيف SCImago فقد ظهرت ٤٠ جامعة ماليزية فى هذا التصنيف لعام ٢٠٢٢ فعلى سبيل المثال فقد جاءت جامعات: جامعة مملكة ماليزيا الاتحادية ، وجامعة بوترا، وجامعة العلوم الماليزية، والجامعة الوطنية ، وجامعة التكنولوجيا فى الترتيب العالمى (٦٤٩-٧٨٨-٨٧٢-١١٥٤-١٣٧١) على الترتيب (SCImago Institutions Rankings, 2022)

ويتبين مما سبق أن الجامعات الماليزية تحرص على تواجدها ضمن التصنيفات العالمية؛ مما يؤكد على اهتمام تلك الجامعات بتطبيق المعايير والشروط الواجب توافرها للحصول على ترتيب فى تلك التصنيفات؛ الأمر الذى يبين مدى تفوق وتميز تلك الجامعات فى تقديم مسيرتها العلمية والتعليمية والمجتمعية.

٣- جهود التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الماليزية.

ولقد أصبحت ماليزيا مقصدًا تعليميا، وذلك لتقدمها تعليمًا بجودة عالمية وبرسوم وتكاليف فى متناول الجميع، فتوجهت الإقامة فروع الجامعات أجنبية لها سمعتها وشهرتها العالمية فى ماليزيا، وذلك بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالى الماليزية.

وظهرت التحالفات الاستراتيجية فى مملكة ماليزيا الاتحادية منذ ١٩٨٠ على شكل ترتيبات لبرنامج تحالف لاعتماد درجة جامعية بين جامعات أو كليات جامعية خاصة وجامعات فى الدول الناطقة باللغة الإنجليزية؛ تأثرًا فى ذلك بالسائد من توجهات عولمة التعليم الجامعى، وعام ٢٠٠٧ أنشئت برامج للتحالف داخل المملكة الماليزيا الاتحادية؛

وذلك لتوسيع قاعدة التعليم العالى، وتحسين نوعيته على المستوى القومى أو
الدولى (Ismail, 2013, Richar&)

وأكدت مملكة ماليزيا الاتحادية فى خطتها المستقبلية لعام ٢٠٢٠ على الأهمية
الخاصة للبحث العلمى والتقنية فى الجهود الوطنية للتنمية الصناعية والمنافسة على
المستوى العالمى، كما أولت قطاعات مثل الاتصالات والمعلومات أهمية قصوى حيث
خصصت لها ما يقارب بليونى دولار سنويا (باداركو، ٢٠٢٠).

وعلى ذلك فقد تنوعت نماذج التحالفات الاستراتيجية الجامعية بمملكة ماليزيا
الاتحادية فعلى سبيل المثال: تجربة جامعة نوتنجهام بماليزيا University of
Nattinghan Malaysia Campus فى التحالفات الاستراتيجية فقد تلتزم الجامعة
بتقديم تجربة تعليمية دولية تحت إشراف أكاديمى عالى المستوى، فتعمل على استقطاب
الطلاب الموهوبين والموظفين المتميزين، والشركاء التجاريين، حتى تكون فروعها فى كل
من ماليزيا والصين نماذج رائدة فى التعليم العالى؛ حيث تقدم الجامعة مجموعة متنوعة
من البرامج الدراسية للطلاب، وتمنح درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة فى مختلف
التخصصات مثل : الآداب والعلوم الاجتماعية والهندسة والعلوم التطبيقية، ويبلغ عدد
طلابها حوالى ٥٠٠٠ طالبا من ٨٥ بلداً مختلفاً، تولى الجامعة البرامج الدراسية والبحث
العلمى اهتماماً كبيراً للأنشطة البحثية بالتحالف مع القطاعين العام والخاص فى ماليزيا
وجميع أنحاء العالم وذلك فى مجالات ذات صلة مباشرة بماليزيا ومنطقة شرق آسيا
بالاعتماد على الخبرة المميزة لجامعة نوتنجهام، وتعد مجالات الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا
النانو، والمحاصيل المستدامة، وتكنولوجيا ما بعد الحصاد، والاتصالات والثقافات،
وإنتاجية الأعمال والابتكار من أبرز المجالات البحثية التى تدعمها الجامعة، وتوفير
الدعم والتسهيلات للطلاب (Norraihan & Aziah, 2007,16).

وتركز وزارة التعليم العالى بماليزيا على تحسين جودة الخدمات التعليمية، وضمان
جودة برامج الجامعات الحكومية والخاصة، كما قاموا بإنشاء مكاتب ترويجية فى عدد من
المدن كدبى، وجاكرتا، ومدينة هوتشى، وبكين، كما اعتمدت الوزارة استراتيجيات تسويقية
أخرى تشمل تقديم حوافز إلى المؤسسات التى تروج للتعليم فى الخارج، والاعتراف

بالدرجات الماليزية من قبل الدول الأجنبية، وإنشاء وكالة وطنية جديدة للجودة للجامعات الحكومية والخاصة، أى وكالة المؤهلات الماليزية (MQA)، وقد وضعت الوزارة خطة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ لترويج الأنشطة التعليمية التي تقدمها الجامعات الماليزية فى الخارج، وتسعى باستمرار إلى رفع مستوى الجامعات الماليزية؛ لذا تسعى إلى عقد تحالفات تسويقية الجامعات الأجنبية ذات الترتيب الأعلى منها فى عديد من التصنيفات العالمية؛ وذلك من أجل التسويق لمخرجاتها التعليمية فى السوق العالمى، وبالتالي تسعى الجامعات الماليزية إلى تعزيز الصفات والمميزات البارزة فى البرامج التي تقدمها، وتحقيق أعلى درجات الجودة بها (Mansor 2009,77).

وشهد العقدين العقدين الأخيرين إقامة علاقات نوعية فى إطار التحالفات وشركات التعاون الماليزى؛ ومن المبادرات التي أعدتها وزارة التعليم العالى بمملكة ماليزيا الاتحادية ضمن جهودها فى تدويل التعليم الجامعى؛ مما يسهل سلوك العمل الابتكارى، وتطوير أداء مؤسسات التعليم الجامعى (Dilip, 2022, 643- 644)، ومن بين مبادرات التطوير مؤسسة الخدمات الدولية للتعليم الماليزى وذلك لمساعدة الطلاب الدوليين والمحليين فى التعرف على الأنشطة الجارية بمؤسسات التعليم العالى فى مملكة ماليزيا الاتحادية، وإمكانية التواصل معهم من خلال التطبيق الشامل، الذى يهدف إلى تحقيق فعالية عملية التعلم والبحث، وإمكانية تقدم الطلاب لدورات ومؤسسات دفعة واحدة Education (Malaysia Global Services (EMGS), 2022)

وتوفر مملكة ماليزيا الاتحادية برامج تمكن من خلالها الطلاب من دراسة تخصصات على أعلى المستويات بتكاليف نوعًا ما مقبولة، وتتيح إمكانية للطلاب الجمع بين الدراسة فى مملكة ماليزيا الاتحادية وإكمال الدراسة أحد أرقى دول العالم من حيث جودة التعليم (Naufa, 2021, 24)، كما أن هناك عدة تحالفات وعلاقات تعاون عديدة بين مؤسسات ماليزية ودول أخرى من حول العالم من أجل دراسة هذا النوع من البرامج الدراسية، فضلاً عن وجود مؤسسات تعليمية من دول أخرى لديها حرم جامعى فى إحدى المدن الماليزية، مما يسهل على الطلاب الدراسة فيها.

وتتضح جهود المملكة الماليزيا الاتحادية في حرصها على جودة التعليم الجامعي من خلال إنشائها هيئة الجودة (MQA)، وأصدرت قانون الجودة الماليزي في العام ٢٠٠٧ لاعتماد البرامج الأكاديمية تقدمها جميع مؤسسات التعليم العالي؛ مما يضمن جودة البرامج والدورات التدريبية والأنشطة التعليمية والتدريسية والتحديث المستمر للبرامج والمناهج (Gard et al , 2022, 252) وفي إطار تكثيف التعاون الأكاديمي والصناعي لتحقيق التحالفات التي من خلالها يمكن سد الفجوة بين مؤهلات الخريجين والوظائف المتاحة في السوق، أنشأت وزارة التعليم العالي الماليزية منصة (Edu Data) لنشر المعلومات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي لكافة المهتمين وأصحاب المصلحة، ومن خلال تلك المعلومات يمكن أن تصبح أداة قياس تصنيف تعكس جودة مؤسسات التعلم الجامعي في مملكة ماليزيا الاتحادية.

كما اهتمت مملكة ماليزيا الاتحادية بفتح أبوابها أمام الجامعات الأجنبية ذات السمعة الطيبة لعمل تحالفات وشراكات تعود بالنفع على مملكة ماليزيا الاتحادية، ومن مظاهر التحالف المحلية والدولية وجود ١٠ جامعات أجنبية في ماليزيا تتبع أستراليا والصين والمملكة المتحدة وأيرلندا بالجامعات الماليزية ، وقد تحالفت الجامعات سواء محلياً أو دولياً من أجل تقديم برامج أكاديمية متميزة للتحالف مثل برامج ١+٢، ١+٣، ٠+٣ وهي تعنى سنوات الدراسة في تلك البرامج التي سوف يقضيها في ماليزية وفي المؤسسات الأخرى المتحالفة، فالأولى السنوات التي سيقضيها في ماليزية والرقم الثاني الأعوام التي سيقضيها في الدولة المتحالفة (Richard& Ismail, 2013, 46)

ومن أهم ما يميز برامج التحالف الماليزية أن تلك البرامج تقدم تجربة تعليمية شاملة، كما تسمح للطالب العمل خلال مدة لا تزيد عن ٢٠ ساعة في الأسبوع إلى جانب الدراسة، كما أن التعليم الجامعي يتميز بالتطوير السريع، كما أنها تقدم دورات من أفضل الدورات العالمية في مجال الهندسة والكمبيوتر والعلوم، كما توفر كل سبل الراحة، كما تعتبر الجامعات الماليزية من أفضل الجامعات الدولية، حيث يمكن للطلاب من خلالها الحصول على شهادات معتمدة دولياً ومن كبار الدول بتكاليف أقل من حصولهم على تلك الشهادات في الدول الأخرى، فضلاً أن تكاليف الدراسة المعيشة في ماليزية أقل

بكثير مما كانت عليه في الدول الأجنبية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها (Beerkens, 2022, 40)

ومن الجامعات الماليزية التي سعت نحو إقامة تحالفات استراتيجية جامعية في برامجها الأكاديمية مع دول أخرى على سبيل المثال، جامعة تايور : استراليا والمملكة المتحدة، والجامعة المساعدة بينها وبين استراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، والجامعة الطبية الدولية بينها وبين استراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (Naufa, 2021, 29)

كما اهتمت مملكة ماليزيا الاتحادية بإرسال عدد من كبير من الطلاب المحليين للدول الأجنبية خاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزلندا ليم إعدادهم وتدريبهم وإكسابهم الخبرات لشغل مناصب قيادية وتدرسية بالجامعات الماليزية المختلفة؛ والتي كانت حكرًا في السابق على الأجانب (Kassim, 2013, 45)، علاوة على ما سبق فقد أنشئت مركزًا مستقلًا للبعثات تزامنًا مع إعادة تشكيل وزارة التعليم العالي في ٩ مارس ٢٠٢٠ والذي يركز على رعاية الكوادر البشرية التدريسية في الجامعات الماليزية أثناء الخدمة بهدف تحسين جودة التعليم الجامعي ومكافأة المتميزين بمنح ممولة كوليًا أو جزئيًا وتوفير فرص التعليم المستمر لهيئة التدريس والفئات المستهدفة لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للتعليم العالي في البلاد (MOHE, 2022)

واستكمالًا لجهود المملكة الماليزيا الاتحادية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية فقد حرصت على الأتي (مرسى، ٢٠٢٠، ١٧٦-١٧٨)، (Mohe, 2022)

-الاهتمام باللغة الإنجليزية وجعلها لغة التعليم والتدريس في مناهج العلوم والتكنولوجيا، وبناءً عليه تم تعديل سياسة التعليم العالي بماليزيا من السياق المجتمعي إلى تحرير قطاع التعليم العالي؛ مما أدى إلى التوسع في مؤسسات التعليم العالي الخاص والسماح للمؤسسات التعليمية الأجنبية لعمل مشروعات مشتركة وتحالفات استراتيجية وفروع لها في مملكة ماليزيا الاتحادية.

- وضع وزارة التعليم العالي بماليزيا استراتيجية لتهيئة التعليم الجامعي للتحالفات والشراكات والتوأمة، وعلى ذلك فقد أصدرت الوزارة الخطة الاستراتيجية القومية للعلوم

والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥-٢٠٣٠) وتمثلت رؤيتها في جعل مملكة ماليزيا الاتحادية مركزًا للتميز.

-سعى المملكة الماليزيا الاتحادية نحو جذب المزيد من الطلاب الدوليين؛ مما أدى إلى تصنيف مملكة ماليزيا الاتحادية على أنها محور الطالب الإقليمي وذلك للنمو المتزايد في اعداد الطلاب الدوليين ووجود الاستراتيجية الملائمة لاستقطاب أكبر عدد من الطلاب إلى ماليزيا من أجل التعليم الجامعي، كما أسهمت الصين وكوريا الجنوبية واليابان وتركيا وهونج كونج في تسجيل الطلاب الدوليين في جامعات ماليزيا الاتحادية كنوع من التحالفات الاستراتيجية.

- إنشاء مركز التعليم الماليزي والذي تمثلت رؤيته في أن يكون مرجعًا استشاريًا في مجال التعليم العالي الدولي، وعن رسالته فركزت على تنمية الوعي بين مؤسسات التعليم الجامعي الماليزي بأهمية استكشاف السوق العالمي من خلال معارض مملكة ماليزيا الاتحادية التعليمية في جميع أنحاء العالم، كما يهدف المركز إلى التحالف مع المؤسسات التعليمية في البحث من خلال الشركاء الأجانب.

- إنشاء المركز المالي للخدمات التعليمية للباحثين الدوليين والذي يسهم في مساعدة عديد من الباحثين الراغبين في الدراسة بماليزية فهو يقدم خدمات المشورة المجانية لهؤلاء الطلاب، ويساعدهم على التقدم للمنح الدراسية المتوفرة وتوفير معلومات كافية عن فرص التوظيف بعد الدراسة، كما يساعد المركز المؤسسات التعليمية المتحالفة معه حتى يتحقق الاستفادة للطلاب والشركاء.

- إنشاء مركز الطلاب الدوليين بجامعة مالايا الماليزية حيث تمثلت رؤيته في مساعدة الجامعة لكي تصبح مؤسسة دولية في كافة المجالات المختلفة (التدريس ، والبحوث والابتكار، والنشر).

- إنشاء جامعة أوتارا الماليزية مركزًا للتعاون والشؤون الدولية والذي تمثلت رسالته في الحفاظ على المعايير الدولية وتوسيع الأفق الأكاديمية من خلال برامج التوعية العالمية التي يقدمها المركز، والجهود المبذولة لزيادة التعاون والتحالفات بما يتفق مع أحدث الاتجاهات في مجال تدويل التعليم الجامعي.

- إنشاء الجامعة الوطنية الماليزية مركز العلاقات الدولية والذي تمثلت رؤيته في تعزيز جهود التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات ونشر برامجها لكي تصبح جامعة عالمية متميزة.

ويتبين مما سبق حرص مملكة ماليزيا الاتحادية على تطوير التعليم الجامعي، واستقطاب أكبر عدد من الطلاب والباحثين الدوليين، وإقامة عديد من التحالفات الاستراتيجية مع الجامعات العالمية، وإنشاء عدد كبير من المراكز الدولية، كما يلجأ إليها عدد من الباحثين والدارسين الدوليين؛ نظراً لحسن استقبالهم لضيوفهم، وانخفاض تكلفة المعيشة والدراسة مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، كما تتيح للطلاب الحصول على شهادات دولية من جامعات عالمية من خلال تحالف ماليزيا مع تلك الجامعات بإنشاء فروع لها أو تقدم نفس البرامج التي تقدمها تلك الجامعات العالمية؛ مما يحقق للتعليم الجامعي مزايا تنافسية .

٤- القوى والعوامل المؤثرة في تطبيق التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الماليزية.

يتأثر التعليم الجامعي في مملكة ماليزيا الاتحادية بمجموعة من العوامل الثقافية التي مرت بها الدولة من (جغرافية، واجتماعية ودينية، واقتصادية، سياسية، تاريخية) التي ساهمت في تشكيل منظومة التعليم الجامعي الماليزي حتى ظهر بصورته الحالية؛ وتمثلت تلك العوامل فيما يلي:

-العوامل الجغرافية.

تقع مملكة ماليزيا الاتحادية جنوب شرق آسيا بين دائرتي عرض (٧١) شمال خط الاستواء وخطى طول (١٠٠-١٢٠) شرقاً، ويفصلها بحر الصين الجنوبي إلى قسمين غربى وهو شبه جزيرة ماليزيا، ويقع جنوب تايلاند و شمال سنغافورة، وشرق اندونيسيا، والقسم الثانى تقع مملكة ماليزيا الاتحادية فى جنوب شرق آسيا قرب خط الاستواء، وتبلغ المساحة الإجمالية ٣٢٩٧٥٨ كم ١٢ وتضم ١٣ ولاية، ولديها ثلاثة أقاليم اتحادية كوالالمبور (مقر العاصمة)، وبوتراجاي، ولايوان، حيث تضم مساحة كبيرة من الأراضى على الطريق البحرى من الهند إلى الصين، تحيط البحار حول معظم أراضيها؛ حيث يبلغ

طول ساحل مملكة ماليزيا الاتحادية ٢٠٠٠ ميل من المحيط الهندي إلى بحر الصين الجنوبي، ويبلغ طول ساحل ماليزيا الشرقية حوالي ١٤٠٠ ميل، وتتميز بالمناخ الاستوائي بما يعنى الطقس الدافئ، ورطب على مدار السنة (Malaysian's Official Portal, (The Government of 2022

-العوامل التاريخية:

ظهرت مملكة ماليزيا الاتحادية كدولة حديثة فى عام ١٩٦٣؛ حيث فى السابق بسطت المملكة المتحدة البريطانية نفوذها فى تلك المناطق حتى أواخر القرن الـ١٨؛ فتكون النصف الغربى من مملكة ماليزيا الاتحادية من عدة مستعمرات سميت مالايا البريطانية حتى تم استقلالها عام ١٩٤٦، وتم إعادة ضمها ضمن اتحاد الملايو، ونظراً لظهور موجات معارضة لضمها، أعيد تنظيمها مرة أخرى ضمن اتحاد مالايا الفيدرالى عالم ١٩٤٨، ثم حصلت على الاستقلال فى وقت لاحق فى ٣١ أغسطس ١٩٥٧، وفى ١٩٦٣ دمجت سنغافور سراوق، بورنيو الشمالية البريطانية، واتحاد مالايا جميعها لتشكل مملكة ماليزيا الاتحادية، وفى السنوات الأخيرة ظهرت توترات فى الاتحاد الجديد أدت إلى نزاع مسلح مع اندونيسيا فانفصلت سنغافورة عام ١٩٦٥، وفى أواخر القرن العشرين شهدت مملكة ماليزيا الاتحادية طفرة وخضعت للتطور سريع، وانضمت إلى مجموعة الدول الثمانية الإسلامية النامية (صافى، ٢٠٢١، ١١٨ - ١٢٠).

-العوامل الاقتصادية.

العملة الرسمية هى الـرينجيت Ringgit Malaysia ورمزه MYR ، ويعتمد الاقتصاد المالىزى على الزراعة والصناعة وصيد الأسماك حيث نجحت فى التحول من دولة ذات اقتصاد مؤسس على الإنتاج إلى اقتصاد مؤسس على المعرفة مما مكنها من البقاء فى سوق العمل الدولى (Graprugasem, etal, 2014)، وبلغ قيمة الناتج المحلى الإجمالى لمملكة ماليزيا الاتحادية فى عام ٢٠٢٢م ٣٧٣ مليار دولار بنسبة ١٠.٥% ، بينما بلغ قيمة الناتج المحلى الإجمالى للفرد ٢٦٣٣ دولار فى نفس العام (Trading Economics Indicators,2022)

-العوامل الاجتماعية.

اللغة الرسمية فى مملكة ماليزيا الاتحادية هى الملايو، وتكتب بالحروف اللاتينية أو العربية وبها كثير من الكلمات العربية وهناك لغات أخرى ولهجات محلية يستعملها السكان فى الأقاليم المختلفة. فالشعب فى مملكة ماليزيا الاتحادية يتكون من أجناس مختلفة فهناك الصينيون والهنود وغيرهم، ويلاحظ استخدام اللغة الانجليزية على نطاق واسع فى دوائر الحكومة والصناعة والتجارة ويتحدث بها الماليزيون بشكل شائع. وكان المجتمع الماليزى خلال فترة الاحتلال مزيجًا من عناصر مختلفة، وأجناس متباينة، وكان المستعمر يبيث بين هذه الأجناس المختلفة نار الشقاق والخلاف، ومن ثمَّ كان المجتمع الماليزى مفككًا مختلف الطبقات، واليوم تعد مملكة ماليزيا الاتحادية من أكثر دول العالم فى التعدد الثقافى، وانتشار الأمان، حيث أن معدلات الجريمة والعنف فيها منخفض بدرجة كبيرة، وشيوع مظاهر الود تجاه الطلاب الدوليين من حيث التعامل والتفاعل مع السكان (عبد الواحد، ٢٠٠٩، ٥٠)، بلغ عدد سكان مملكة ماليزيا الاتحادية وفقًا لإحصائيات وحدة التحديث والتخطيط الإدارى للحكومة الماليزية فى العام ٢٠٢٢ نحو ٣٣ مليون نسمة مقارنة بحوالى ٣٢.٦ مليون نسمة فى العام ٢٠٢١، و ٣٢.٤ مليون نسمة فى ٢٠٢٠ (Malaysia population, 2022).

-العوامل السياسية.

تعد مملكة ماليزيا الاتحادية دولة فيدرالية اتحادية ملكية ديمقراطية دستورية، " اليانغ دى - براتون أغونج بمثابة رئيس الدولة، ويعتبر رئيس وزراء مملكة ماليزيا الاتحادية رئيسًا للحكومة، ويمارس السلطة التنفيذية من قبل الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات الثلاث عشرة أما السلطة التشريعية الاتحادية فهى مسئولية البرلمان الاتحادى، والمجالس التشريعية للولايات، كما أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وتتمتع السلطة التنفيذية بمستوى محدد من السلطة فى تعيين القضاء فى المحاكم حيث أن دستور مملكة ماليزيا الاتحادية محددة، ويستند نظام الحكم إلى نظام وستمنستر والذى ينص على على التسلسل الهرمى للسلطة فى مملكة ماليزيا الاتحادية وفقًا للدستور الفيدرالى إلى الفروع الثلاثة للحكومة الماليزية (المكونات الإدارية)، وهى

السلطة التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، ويكون البرلمان المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ)، والمجلس الأدنى (مجلس النواب) (Jeong, 2012, 29) وتتسم مملكة ماليزيا الاتحادية بنظام متعدد الأحزاب منذ الانتخابات المباشرة الأولى للمجلس التشريعي الفيدرالي في مايو في عام ١٩٥٥؛ والتي جرت على أساس النظام الانتخابي (الأفضلية للأكثر أصواتًا) حيث يتألف تحالف الأمل القائم حاليا من حزب العمل الديمقراطي، وحزب العدالة الشعبية، وحزب الأمانة الوطنية، وحزب اتحاد السكان الأصليين مع حزب حفظ التراث، بينما تضم صفوف المعارضة بالدرجة الأولى ائتلاف الجبهة الوطنية، والحزب الإسلامي الماليزي وغيرها (صافي، ٢٠٢١) واتجهت السياسة الخارجية لماليزيا في السبعينيات من القرن العشرين تجاه الصين وانضمت عام ١٩٧١ لمنظمة الأمم المتحدة، وأقامت علاقات دبلوماسية مع فيتنام الشمالية، وكوريا الشمالية، والصين وظهرت أزمة الجبهة الوطنية، واعتبر ائتلاف الأحزاب في الأول من يونيو عام ١٩٧٤ اتحادا سياسيا لها، وبدأت الحكومة الماليزية عام ١٩٧١ خطة اقتصادية مداها ٢٠ سنة، هدفت إلى توزيع الثروة بين جميع الماليزيين بشكل أفضل ومن بعدها سياسة التنمية الجديدة التي أطلقتها الحكومة عام ١٩٩١، مما خفض التوترات العرقية بالبلاد (My Gov, 2022)، مما يحقق بدوره الاستقرار للبلاد.

-العوامل الدينية.

تضم مملكة ماليزيا الاتحادية ثلاثة أعراق الملايو، الهنود، والصينيون؛ الأمر الذي أدى إلى تعدد الأديان فيها ما بين مسلمين، ومسيحيين، وهندوس، وبوذيين وبهائيين، وشيعة، وديانات أخرى؛ ويمثل المسلمون الأغلبية فيها، وبلغ عددهم وفقا لإحصائيات ٢٠٢٢ نحو ٢٨ مليون نسمة بنسبة حوالى ٦٣,٤% من إجمالي السكان بينما بلغت نسبة المسيحيين نحو ٩,٢% من إجمالي السكان، وبلغت نسبة البوذيين نحو ١٩,٨%، والهندوس حوالى ٦,٣% بينما شكلت باقى الديانات نحو ٣,٤% (Malaysia population, 2022).

وبموجب المادتان ٣ و ١١ من الدستور الاتحادي المملكة ماليزيا الاتحادية ١٩٥٧ وفقا لآخر تعديلاته، فإن الإسلام دين الاتحاد؛ مع ضمان ممارسة الأديان الأخرى بسلام

وتألف فى أى جزء من الاتحاد لكل فرد الحق فى اعتناق وممارسة ديانته، ويحق له نشرها، ولا يجوز إكراه أى شخص على دفع أى ضريبة تخصص كل أو بعض عوائدها الأغراض ديانة أخرى تختلف عن ديانة هذا الشخص، ولكل جماعة دينية الحق فى إدارة شؤونها الدينية الخاصة، وتأسيس ورعاية مؤسسات الأغراض دينية أو خيرية، وشراء وامتلاك المنشآت والاحتفاظ بها وإدارتها بموجب القانون ولا تسمح هذه المادة بأى عمل يتناقض مع أى قانون عام يتعلق بالنظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة، وأعطت المادة ١٢ من ذات الدستور لكل جماعة دينية الحق فى تأسيس ورعاية مؤسسات التربية للأبناء وفق ديانة هذه الجماعة (Malaysian public law ,1957)

ويتبين مما سبق أن الإسلام هو الدين الرسمى لدولة مملكة ماليزيا الاتحادية إلا أن اختلاف الأجناس العرقية داخل مملكة ماليزيا الاتحادية خلق نوعاً من تعدد الديانات فالدين السائد بين الصينيين هو الدولية والطاوية، وبين الهنود الديانة الهندوسية، هذا بجانب وجود أقلية مسيحية، وبين الدستور الماليزى فى مواده سالفه الذكر أن العبادة مكفولة للجميع ما لم تتعارض مع القانون.

وبتحليل ما سبق يتبين أن مملكة ماليزيا الاتحادية لديها عديد من العوامل التى ساهمت فى تطوير التعليم الجامعى وتطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية، منها الاستقرار السياسى، والحرية الدينية، وحسن الاستضافة والود، كما أن مناخها مناسب للوافدين والمعيشة بها، فضلاً عن مستوى المعيشة المناسب للطلاب الدوليين، وتكاليف التعليم المنخفضة للطلاب مقارنة بغيرها من الدول الأخرى المتقدم؛ الأمر الذى ساعد مملكة ماليزيا الاتحادية فى تحقيق مزايا تنافسية عديدة، كما أن غالبية جامعاتها تأخذ ترتيب متقدم فى قائمة التصنيفات العالمية.

الجزء الثاني: جهود جمهورية مصر العربية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء السياق الثقافي

١- التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية (فلسفته و إدارته وتمويله).

ولقد اهتمت مصر بالتعليم الجامعي على مر العصور؛ ومما يؤكد ذلك جامعة الأزهر التي تعد أول جامعة مصرية؛ وهي جامعة عالمية عريقة متكاملة، تعتبر ثالث أقدم جامعة في العالم بعد جامعتي الزيتونة في تونس عام ٧٣٧ ، والقرويين في المغرب عام ٨٥٩؛ حيث أنشأها الأزهر كجامع عام ٩٧٠ في عهد الدولة الأموية بمصر على يد جوهر الصقلي، ثم تحولت إلى جامعة علمية لنشر الدين والعلم في حلقات الدروس التي انتظمت فيها آنذاك، ثم توسعت في مجالات العلوم المخلفة، وتضم عددًا من الفروع داخل وخارج مصر، ومقرها الرئيس بالقاهرة (الأزهر الشريف، ٢٠٢٢).

وتمثلت رؤية التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية في منظومة تعليم عالٍ، وبحث علمي مواكبة لأخر المستجدات العلمية والتكنولوجية ومتفاعلة إيجابياً مع محيطها، ووصولاً إلى مجتمع قادر على الإنتاج والاستخدام الأمثل للمعرفة، أما رسالته تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي والبحث العلمي، مع ضمان جودة كافة مكونات هذه الخدمات وفقاً لمعايير الجودة الوطنية والعالمية، وخلق بيئة مهياة للنشاط التعليمي، والبحثي، والتدريبي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٢)، ومن أهداف التعليم الجامعي في مصر ربط جمهورية مصر العربية بمحيطها الاقليمي والدولي من خلال منظومة تعاون ثقافي وعلمي وتعليمي نواتها المكاتب والمراكز الثقافية المصرية العربية بالخارج، ومحركها الفاعل الأساتذة، والعلماء، والباحثون المصريون، تفعيلاً وتأكيذاً لقوة جمهورية مصر العربية الناعمة في محيطها الإقليمي والدولي، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من النظم المتطورة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار حول العالم سواء من خلال التعاون مع الدول الصديقة المتقدمة في هذه المجالات أو بالاستفادة من طاقات علماء جمهورية مصر العربية في الخارج، والتوسع في التنفيذ العملي؛ لتدويل التعليم (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٢).

ووفقا للمادة (١) من قانون تنظيم الجامعات المصرية ٤٩ السنة ١٩٧٢؛ فإن أهداف الجامعات فى جمهورية مصر العربية بصفة عامة تتمثل فى المساهمة فى رقى الفكر، وتقديم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين، والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة، وطرائق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة؛ ليسهم فى بناء المجتمع، وصنع مستقبل الوطن، وخدمة الإنسانية وتعتبر الجامعات بذلك معقلا للفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأعلاها؛ وهى الثروة البشرية (الجريدة الرسمية، ١٩٧٢ ، مادة (١).

وجاء التعليم من المحاور الرئيسة لاستراتيجية التنمية المستدامة التى كان من أهم أهدافها فى مجال التعليم الجامعى ما يلى (استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ٢٠١٥ ، ٣٦)

الهدف الأول: الارتقاء بمؤسسات التعليم العالى المصرية من بينها الجامعات؛ ومن مؤشرات ذلك:

- أن تكون جميع مؤسسات التعليم العالى المصرية معتمدة مرتين على الأقل قبل حلول عام ٢٠٣٠ من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد محل معالمة.
- وجود ١٠ جامعات مصرية على الأقل فى مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم.
- وجود ٤٠ جامعة مصرية فى مؤشر أفضل جامعات أفريقيا بحلول عام ٢٠١٨.
- وجود ١٥ جامعة على الأقل فى مؤشر أفضل جامعات المنطقة العربية بحلول عام ٢٠٢٠.
- الجامعات المصرية من أفضل ٢٠ مؤسسة تعليم عال فى الأبحاث العلمية المنشورة فى الدوريات المعترف بها عالمياً بحلول عام ٢٠٢٠.
- مقياس وطنى لمقارنة طلب الطلاب والكثافة المتاحة ومقارنتها بالمؤسسات ومواجهة الفجوة لوضع استراتيجية للتوسع مع اعتبار متطلبات سوق العمل وإدخال التخصصات الجديدة المطلوبة.
- تعزيز وتوسع البعثات للجامعات العالمية ذات التصنيف المرتفع .

- أنظمة لتمويل الطلاب بحيث لا يحرم من المؤهل من لا يملك القدرة المالية بحلول عام

٢٠١٦

- مضاعفة التمويل الحكومي الموجه للتعليم العالي مرة كل ٣ سنوات حتى عام ٢٠٢٣.
- تطوير نظام يسمح بالمرونة في عدة سنوات التعليم العالي حسب الاحتياج التخصصي.

الهدف الثانى تدويل الجامعات المصرية ومن مؤشرات ذلك:

-معدل عدد الطلاب غير المصريين فى الجامعات المصرية
-نسبة التبادل بين أساتذة الجامعات والمشرفين على الرسائل الجامعية وبين البرامج العلمية وذلك على المستويين الإقليمى والدولى.

وتبين مما سبق وجود علاقة وطيدة بين أهداف التعليم الجامعى وفق استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠ وتحقيق الميزة التنافسية فى التعليم الجامعى؛ وذلك لبناء إنسان مصرى لديه ولاء لوطنه ومبدع ومبتكر يفهم الاختلاف ويتقبله متمكن من المعارف والمهارات الحياتية، وقادر على التعلم مدى الحياة، وقادر على المنافسة.

ووفقاً لإحصائيات وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ٢٠٢٢، يوجد فى مصر ٩٥ جامعة، و ٢٠٤ من المعاهد الحكومية والخاصة، و ١١ معهد بحثي (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٢٢)، ويتضح بذلك تنوع الجامعات فى جمهورية مصر العربية ما بين حكومية، وأهلية، وخاصة؛ إلى جانب جامعة الأزهر، والكليات العسكرية التابعة لوزارتى الدفاع، والداخلية، وفروع الجامعات المصرية فى الخارج، والأكاديميات، والمعاهد العليا

وتضم الجامعات المصرية آلاف الطلاب، والطالبات المصريين، وعدد من الطلاب الدوليين الوافدين، من جنسيات مختلفة بمرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا؛ حيث يتوافد إليها الطلاب محلياً، ودولياً للدراسة فى مختلف التخصصات الجامعية، والمجالات العلمية، والبحثية، وبلغ عدد الطلاب بالتعليم الجامعى بمصر نحو ٣,٥ مليون طالب خلال العام ٢٠٢٢، ووصل عدد الطلاب الوافدين المتقدمين على منصة «أدرس فى مصر» ٢,٧ مليون طالب فى التعليم الجامعى للعام ٢٠٢٢م (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢)

وعن إدارة التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية تدار الجامعات الحكومية عبر مجالس حاكمة في ٣ مستويات: هي المجلس الأعلى للجامعات ثم مجلس الجامعة ثم مجلس الكلية، وفقاً للاختصاصات والممارسات الإدارية لكل مستوى فيما جاءت به المواد (١٢-١٨-٢٢-٤٠) من قانون تنظيم الجامعات ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية وفقاً لأخر تعديلات (الجريدة الرسمية، ١٩٧٢، مواد ١٢-١٨-٢٢-٤٠)، وأما الجامعات الخاصة المصرية، والجامعات الأهلية فيندرج النظام الإداري لها في ٤ مستويات رئيسية: مجلس الجامعات الخاصة والأهلية، ومجلس الأمناء، ومجلس الجامعة، ومجلس الكلية وفقاً لقانون ١٢ لسنة ٢٠٠٩ (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٩ مادتان (١٦، ١٨)، والجامعات الخاصة الأجنبية وفقاً لقانون ١٦٢ لسنة ٢٠١٨؛ فتكون الإدارة مشتركة بين الجامعة الأم والفرع، ويتمتع الفرع بخصوصية وفقاً لما تبينه لائحته الداخلية، ويكون لها رئيس ومجلس أمناء، ومستشارا بالفرع يعينه الوزير المختص كحلقة اتصال من الجهات الحكومية المختصة، وإدارة الفرع، ويشرف على إدارتها مجلس شئون فروع الجامعات الأجنبية برئاسة الوزير المختص أو من ينوب عنه (الجريدة الرسمية، ٢٠١٨، مواد ٣، ٤، ٧، ٨، ١٥، ٢١، ٢٢)

أما عن تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية يتم تدعيم الجامعات الحكومية المصرية من قبل الحكومة كمصدر رئيس لتمويلها؛ من خلال ما يخصص لها من الميزانية العامة للدولة إلى جانب بعض الرسوم الدراسية من الطلاب والبرامج المميزة والانتساب الموجه في بعض الكليات؛ وذلك بموجب قانون تنظيم الجامعات ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية وفقاً لأخر تعديلات، أما الجامعات الخاصة فحددت المادة (٥) من القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٩ أن الجامعات المصرية من حقها أن تدير أموالها بنفسها وتحدد مصروفاتها الدراسية؛ ولها أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق لها أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٩، مادة ٥)

أما الجامعات الخاصة الأجنبية فحددت المادة (٨) من قانون ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ أن يكون للجامعة الأم إنشاء وتجهيز الفرع داخل جمهورية مصر العربية ويدير الفرع أمواله بنفسه، ويحدد المصروفات الدراسية على أن يتم تحصيلها بالجنيه المصري، ويجوز تحصيلها من الطلاب الأجانب بالعملة الأجنبية وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ويجوز للفرع استثمار نتائج المشروعات البحثية وفقاً لما تقره القوانين بالجامعات المصرية (الجريدة الرسمية، ٢٠١٨، مادة ٨)، وأما الجامعات الأهلية وفقاً للمادة (١٣) من قانون (١٢) لسنة ٢٠٠٩ فتكون مواردها المادية من المساهمات المالية والأصول العينية التي يقدمها المواطنون والشخصيات العامة والجمعيات الأهلية والمؤسسات ذات النفع العام وهيئات المجتمع المدني وأي منح أخرى يقبلها مجلس أمناء الجامعة بالإضافة إلى المصروفات الدراسية ومقابل الخدمات البحثية التي تقدمها للمجتمع (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٩، مادة ١٣).

ويتبين مما سبق أن جمهورية مصر العربية أولت اهتماماً بالغاً بالتعليم الجامعي، فحددت وفقاً لقانون تنظيم الجامعات إدارته وتمويله، كما أكدت الدولة من خلال استراتيجية التنمية المستدامة على ضرورة تطوير التعليم الجامعي وتدويله، والسعى نحو حصول الجامعات المصرية على ترتيب متقدم في قائمة التصنيفات العالمية.

٢- مكانة الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية.

كما شهدت الجامعات المصرية تقدماً فى عدد من التصنيفات الدولية، وذلك بالتعاون مع بنك المعرفة المصري، من خلال اتخاذ خطوات لمساعدة الجامعات على تحسين تصنيفها الدولى، وساهم ذلك فى الآتى (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٢١)

ويشير تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ أن مصر حصلت على المركز ١٣٥ من ١٤٤ دولة من حيث جودة التعليم العالى، بينما احتلت المركز ١٣٧ حيث التعاون بين الجامعة والصناعة (Schwab, 2017, 169)، وفى تصنيف التايمز البريطانى للجامعات للعام ٢٠١٩ تم إدراج ١٩ جامعة مصرية بين أفضل ١٢٠٠ جامعة وجاءوا فى المرتبة (٦٠١ - ٨٠٠) وهم (الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بنى سويف، كفر

الشيخ، والمنصورة، وقناة السويس)؛ بينما جاءت فى المرتبة (١٠٠١-١٢٠٠) جامعات (الأزهر، أسيوط- حلوان المنوفية والمنيا وعين شمس وجنوب الوادى والزقازيق Times (Higher Education, 2019)

وفى تصنيف شنغاي لعام ٢٠٢٠ يتضح ظهور جامعة القاهرة فقط ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة عالمية ، بينما جاءت جامعة الإسكندرية فى الفئة من ٧٠١ - ٨٠٠ ، ثم جامعتى عين شمس والمنصورة فى الفئة ٨٠١ - ٩٠٠ ثم جامعة الزقازيق فى الفئة ٩٠٠-١٠٠٠ Academic Ranking OF World Universities (ARWU) (Shangghai, 2020)، ويشهد تصنيف QS العالمى ٢٠٢٠ للمنطقة العربية إدراج (٢٢) جامعة مصرية من بين (١٢٩) جامعة على مستوى المنطقة العربية، وشملت الجامعات المصرية التى أدرجت فى هذا التصنيف (القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، المنصورة، أسيوط، الأزهر، حلوان، قناة السويس، الأمريكية، الألمانية، البريطانية، طنطا، الزقازيق، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، بنها، بنى سويف، المنيا، الفيوم، المستقبل، جنوب الوادى، كفر الشيخ، المنوفية) : QS University Rankings (Arab Region, 2020)

ارتفاع عدد الجامعات المصرية المدرجة فى تصنيف التايمز البريطانى من ٣ جامعات عام ٢٠١٦ إلى ٢٣ جامعة عام ٢٠٢٢ ، كما زاد عدد الجامعات المصرية المدرجة بتصنيف التايمز لتأثير الجامعات وفقا لتحقيقها أهداف التنمية المستدامة إلى ١٦ جامعة عام ٢٠١٩ ، وإدراج ٣١ جامعة مصرية فى تصنيف QS للجامعة العربية للعام ٢٠٢٢ ، وإدراج ١٧ جامعة مصرية فى تصنيف US News الأمريكى فى ٢٠٢٢ مقارنة ب ١٦ جامعة عام ٢٠٢١ ، إدراج ٤٢ جامعة مصرية فى ٢٠٢٢ فى تصنيف SCImago الإسبانى مقارنة ب ٣٥ جامعة عام ٢٠٢١ ، وإدراج ٤ مراكز بحثية مصرية ضمن المراكز العشرة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى مؤشر سيماجو العالمى SCImago ، وارتفاع عدد الجامعات المصرية المدرجة بتصنيف ويب ماتريكس الأسبانى التابع للمركز الأعلى للبحث العلمى webometrics لعام ٢٠٢٢ إلى ٧٦ مؤسسة تعليمية وبحثية مصرية (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٢٢).

وفي مجال النشر الدولي؛ أشار تقرير هيئة سيماجو SCImago لعام ٢٠٢٢ إلى حصول جمهورية مصر العربية على المرتبة ٢٤ عالمياً في مجال النشر الدولي من بين ٢٣٣ دولة بعدد ٤٤٢١٩ بحثاً دولياً، و ٣٨٨ لمعامل H Index، وبلغ عدد الاستشهادات ٤٢٤٩٣ استشهداً، فنقدت جمهورية مصر العربية مركزين مقارنة بعام ٢٠٢١ والذي احتلت فيه المرتبة ٢٦ عالمياً، وبلغ إنتاج جمهورية مصر العربية ١.١٣% من إجمالي الناتج العالمي من المنشورات الدولية، وإدراج ٥٥ مجلة ضمن ٦١ دورية علمية مصرية تم إصدارها خلال الفترة ٢٠١٨- ٢٠٢٢، من الجامعات المصرية، ومراكز البحث في تصنيف Clarivate Analytics لتصنيف الدوريات العلمية على مستوى العالم للعام ٢٠٢٢ (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٢).

ويتبين مما سبق أن الجامعات المصرية تخطو خطوات واسعة لتحقيق مكانة في التصنيفات العالمية، وكذلك في مجال النشر الدولي؛ وذلك استجابة للخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك الاستراتيجية القومية للعلوم والابتكار والتكنولوجيا (٢٠١٥-٢٠٣٠)

٣- جهود الدولة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية.

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوضع استراتيجية قومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥-٢٠٣٠)، واشتملت على سبعة محاور منها: التعاون الدولي، والتي جاءت متفقة مع خطة التنمية المستدامة في مصر: رؤية مصر ٢٠٣٠، وبناءً على ذلك قدمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جهود مضاعفة في مجال تطوير البحث العلمي في إطار توسيع تحالفاتها الاستراتيجية وعلاقاتها الدولية والإقليمية، وظهرت التحالفات الاستراتيجية الجامعية بين مصر وغيرها من جامعات العالم في صور متعددة:

- الموافقة على تأسيس الجامعات الدولية، حيث تضم مصر عديد من الجامعات الدولية منها: والجامعة الألمانية بالقاهرة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والجامعة البريطانية في مصر، والجامعة الفرنسية في مصر، وجامعة الأهرام الكندية بالقاهرة، وجامعة الأهرام

الكندية والكلية الكندية الدولية، والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا هذا بالإضافة إلى فروع ، الجامعات الأجنبية داخل مصر، ومن أمثلتها جامعة برلين التقنية بمصر TUB، ويقع مقر الجامعة الأم بمدينة "برلين" بجمهورية ألمانيا الاتحادية، وأنشئ الفرع المصري بالجونة في محافظة البحر الأحمر عام ٢٠١٢م.

-اتفاقيات التعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية الأجنبية، من أهم صور التحالفات في مصر، حيث تترجم هذه الاتفاقيات في الحراك الدولي بانتقال الباحثين وأعضاء هيئة التدريس إلى خارج مصر في شكل بعثات؛ للقيام بأنشطة علمية متميزة من شأنها رفع إمكاناتهم وقدراتهم المهنية. فوفقاً لقانون تنظيم الجامعات يُتاح لعضو هيئة التدريس السفر إلى خارج البلاد في إطار برامج التبادل العلمي الطويلة أو القصيرة الأجل، سواء وفقاً لمنحة أو بعثة دراسية لأحد الأغراض التالية للحصول على دبلوم أو شهادة أو القيام بدراسة علمية أو إعداد بحث علمي، أو للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه فيما يتعلق بالهيئة المعاونة)، أو لكسب مزايا أو خبرة في إطار مهمة علمية، أو بالمشاركة في المؤتمرات الدولية، أو أي شكل آخر من أشكال الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس والأساتذة المساعدين والأساتذة بالجامعات؛ إذ تنص المادة (٨٧) من قانون تنظيم الجامعات في هذا الشأن على أنه يُعتبر إيفاد عضو هيئة التدريس للخارج في مهمة علمية ضرورة واجبة وحتمية، وبخاصة للحاصلين على درجة الدكتوراه من الداخل؛ لما لها من مردودات علمية متنوعة" ، ومنها على سبيل المثال الاحتكاك بثقافات أخرى مغايرة للثقافة القومية، والاتصال المباشر بجميع الجامعات الموجودة في بلد المهمة العلمية، وحضور المؤتمرات أو الحلقات العلمية المنعقدة أثناء فترة المهمة العلمية، وتعريف الجامعات الأجنبية بالمستوى العلمي الراقى لبعض أعضاء هيئة التدريس في مصر (جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦ :

مادة ٨٧)

وتزايد الاهتمام بالتحالفات الاستراتيجية وبخاصة منذ عام ٢٠١٨ ، وذلك مع تولى مصر مكتب الاتحاد الإفريقي للعلوم والابتكار فى دورته الحالية حيث تمثلت أهم الجهود المبذولة لإجراء التحالفات فى مجال البحث العلمى، فى الجهود التى قامت بها وزارة التعليم العالى والبحث العلمى باعتبارها الجهة المسؤولة عن الاتفاقات الدولية التى تقوم بتنفيذها الجامعات المصرية، ومن أهم تلك الجهود:

- دعم التعاون مع منظمة اليونسكو بالمشاركة فى المجلس التنفيذى لليونسكو فى دورته ٢٠٤ ، لعام ٢٠١٨ من خلال مشاركة مصر فى المجلس التنفيذى لليونسكو فى دورته ٢٠٤ ، وتم بحث سبل دعم التعاون بين وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى مصر ومنظمة اليونسكو فى المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية. وذلك بطرح نموذج للبرنامج التدريبى الذى تقدمه المنظمة بالتعاون مع الأكاديمية البحرية لدراسة النانو تكنولوجى عبر توفير كورس إلكترونى يقدم بشكل مجانى لأعضاء هيئة التدريس والباحثين فى هذا المجال، تمهيداً لتوفيره لجميع الجامعات المصرية المهتمة بمجال النانو تكنولوجى، مع تدعيم أوجه التعاون ضمن الاتفاق الذى عقده المكتب الإقليمى لمنظمة اليونسكو مع جامعة زويل لإنشاء مدينة للعلوم تعد الأولى من نوعها فى المنطقة العربية على غرار المدن العلمية المشهورة بالعالم تهتم بالإنجازات العلمية وتبسيط العلوم (اليونسكو، ٢٠١٩ : ٥٤)

- دعم التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID :حيث قامت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى عام ٢٠١٨م بالتعاون مع وكالة (USAID) بإنشاء عدد من مراكز التوظيف بالجامعات المصرية، ويأتى ذلك فى إطار مبادرة للتواصل بين الجامعات المصرية والمراكز البحثية والقطاع الخاص والجامعات الأمريكية الممولة من المعونة الأمريكية؛ بهدف توفير فرص عمل أفضل لشباب الجامعات المصرية بعد تخرجهم. كما تم طرح برنامج التعاون المصرى الأمريكى فى إجراء أبحاث مشتركة لشباب الباحثين لإيجاد قنوات اتصال ونقل وتوطين التكنولوجيا مرحلة الماجستير أو الدكتوراه، علاوة على تقديم منح سفر للولايات المتحدة لاستكمال الأبحاث بالخارج، بالإضافة إلى تمويل الأبحاث العلمية المشتركة، حيث تم تنفيذ (٨) منح فى إطار برنامج رواد الابتكار، وتنفيذ

عدد (٥) مشروعات فى إطار برنامج الحفاظ على التراث الثقافى، وطرح منح التعاون الدولى من خلال صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠١٨، ١٩)

-التعاون مع وزارة البحث العلمى الصينية لإنشاء المركز المصرى الصينى لنقل التكنولوجيا: وقعت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى عام ٢٠١٨م اتفاقية لإنشاء المركز المصرى الصينى لنقل التكنولوجيا بين وزارتى البحث العلمى المصرية والصينية، وتم من خلال هذا الاتفاق تدريب (١١) باحثاً من الشباب فى مجالات "سياسات العلوم والتكنولوجيا، وريادة الأعمال بالصين. كما تم الاتفاق على تمويل عدد من المشروعات البحثية بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية الصينية للعلوم، وتم وضع حجر الأساس لمحطة رصد الأقمار الصناعية والحطام الفضائى باستخدام الليزر والأرصاد البصرية، وذلك بالتعاون مع إدارة القضاء الصينية، وذلك تحقيقاً للتنمية المستدامة بالقارة الإفريقية هذا علاوة على إنشاء الكلية المصرية الصينية للتكنولوجيا بجامعة قناة السويس بالإسماعيلية، ومعهد كونفوشيوس التعليم اللغة الصينية للطلاب والباحثين (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٢١، ١).

-إنشاء فروع للجامعات اليابانية فى مصر (نموذج الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا) فى إطار التعاون الدولى مع الجامعات اليابانية تم دراسة إمكانية إنشاء درجات علمية مشتركة بين الجامعات المصرية واليابانية، وكذلك بحث إمكانية إيفاد خبراء يابانيين بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولى إلى مصر للمساعدة فى بحث سبل إنشاء الجامعات التكنولوجية، بهدف دراسة إنشاء أفرع لهذه الجامعات بمصر، وكذلك المشاركة مع الجامعات المصرية فى تقديم برامج متميزة فى المجالات التى تخدم خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وهو ما ظهر فى عقد بروتوكول تعاون مع جامعة هيروشيما، لإنشاء فرع للجامعة فى مصر يضم كافة التخصصات العلمية المختلفة، ومنها الطب والتعليم والزراعة، وغيرها من المجالات العلمية والبحثية (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ٢٠١٨ (٢٩)

-توقيع الإعلان المشترك للنوايا بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية: تم التوقيع على الإعلان المشترك للنوايا بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية عام ٢٠١٨، بهدف توسيع التعاون بين مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى المصرية والألمانية لتشمل: إنشاء برامج دراسية مشتركة بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الصناعية، فضلاً عن إجراء مشروعات بحثية مشتركة فى المجالات ذات الأولوية للبلدين، كما تضمنت نصوص الإعلان الاستمرار فى تفعيل دور الهيئة الألمانية للتبادل العلمى DAAD فى مجالات البحث العلمى، وتوفير المنح للدارسين المصريين وخاصة شباب الباحثين كما تضمن الإعلان توقيع اتفاقية مع تحالف الجامعات التطبيقية الألمانية لإنشاء فرع لها بالعاصمة الإدارية الجديدة، حيث تنص الاتفاقية على إنشاء جامعة للعلوم التطبيقية تقوم على أساس البحث العلمى والتطبيق العلمى للعلوم المتقدمة، وتمنح درجات أكاديمية (بكالوريوس وكل درجات الدراسات العليا بأنواعها) فى تخصصات عديدة (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠١٨، ١٩)

كما تتمثل جهود وزارة التعليم العالى والبحث العلمى بجمهورية مصر العربية فى توقيع بروتوكولات تعاون محلية وإقليمية ودولية، ولقد تتضمن هذه البروتوكولات ما يلى:

-توقيع بروتوكول تعاون بين جامعة النيل ومعهد بحوث الإلكترونيات بالصين؛ للتعاون المشترك لتحقيق التبادل المعرفى والأكاديمي.

-توقيع (٣٥) اتفاق ثنائى بين الجامعات المصرية ونظيراتها من الجامعات الأجنبية وذلك بواقع (١٤) مذكرة تفاهم، و (١٦) اتفاق تعاون، و (٣) بروتوكول تعاون، و (٢) اتفاق توأمة.

-توقيع بروتوكول تعاون بين الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية والحكومة الموريتانية فى مجال التأهيل والتدريب والبحث العلمى والاستزراع السمكى وبناء سفن الصيد وإدارة الموانئ.

-توقيع بروتوكول تعاون بين جامعة الإسكندرية والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء لإنقاذ بحيرة مريوط.

- توقيع بروتوكول تعاون بين مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا ومعهد بحوث الإلكترونيات بالصين لتبادل البحوث ونشر المعرفة.

- توقيع (٣) بروتوكولات تعاون بين معهد بحوث الإلكترونيات المصري وكل من مع جامعتى منزو ونيتشيا بالصين، بهدف التعاون فى تكنولوجيا تصنيع الخلايا الشمسية المتقدمة ذات الكفاءة العالية، ووحدات تخزين الطاقة الشمسية المتقدمة ذات الكفاءة العالية، ووحدات تخزين الطاقة الشمسية بتكنولوجيا النانو، والتعامل مع المخلفات الإلكترونية.

- توقيع شراكة (١٠) سنوات فى البحوث والابتكار بين مصر والاتحاد الأوروبي.
- توقيع بروتوكولات تعاون لدعم رسالة المستشفيات وتوفير احتياجاتها مع كل من (مؤسسة اسمعونا الخيرية الجمعية المصرية للرعاية الصحية - قطاع الطب الوقائى بوزارة الصحة - بيت الزكاة بالأزهر الشريف) (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠١٨:٣٠).
وقامت وزارة التعليم العالى المصرية بتدشين العديد البروتوكولات وعلاقات تعاون داخلية إقليمية دولية منها، وفى هذا النطاق تذكر نموذج الجامعة المصرية - اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، فى إطار التحالفات الاستراتيجية والتعاون الدولى مع الجامعات اليابانية تم إيجاد درجات علمية مشتركة بين الجامعات اليابانية والجامعات المصرية، مع إمكانية إرسال مجموعة من الخبراء اليابانيين بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولى إلى مصر لتقديم يد العون فى تقصى سبل إنشاء الجامعات التكنولوجية، على غرار الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، وعلى هذا الأساس تم إطلاق قمر صناعى مصرى باسم "كيوب سات" من داخل المنصة اليابانية بالمحطة الفضائية الدولية، ويعد هذا الإنجاز مشروع تحالف المعرفة الذى تموله وتدعمه أكاديمية البحث العلمى المصرية بالتعاون مع المعاهد البحثية والقطاع الصناعى والجامعات فى مصر (خاطر، ٢٠٢١، ١٠٧).

ويتبين مما سبق أن التحالفات الجامعية تمثل نظرة شمولية ذات أبعاد متعددة بغرض إحلال التعاون محل المنافسة بين اثنين أو أكثر من المؤسسات الجامعية، وهى سند حقيقى للجامعات المتحالفة للاستمرار فى النشاط والتوسع مستقبلاً، ولذلك تعددت

الجهود التي قامت بها الدولة في مجال إقامة التحالفات الاستراتيجية بالجامعات المصرية؛ لدعم توجه الدولة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، من أجل دعم الابتكار في الخدمات التعليمية والبحث العلمي، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **البرنامج القومي للتحالفات التكنولوجية:** يعد البرنامج القومي للتحالفات التكنولوجية من أكثر البرامج التي تربط البحث العلمي بالصناعة بطريقة فعالة، ويهدف إلى إنتاج أو تطوير المنتج المحلي، وتعميق التصنيع المحلي ودعم الصناعة الوطنية، بإضافة مكون تكنولوجي مبتكر ، ويأتي هذا البرنامج كأول برنامج تنفيذي في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠، وقد بلغ عدد التحالفات ١٤ تحالفًا، ويصل الدعم المالي لكل تحالف إلى ١٥ مليون جنيه، ويشارك في تنفيذها مؤسسات متنوعة ما بين جامعات ومعاهد ومراكز بحثية ومؤسسات صناعية ومؤسسات مجتمع مدني، ومن أمثلة هذه التحالفات الاستراتيجية: (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ٦٣ ٦٤)

-برنامج الابتكار: يهدف البرنامج إلى ربط البحث العلمي بالصناعة ودعم الباحثين بالتمويل اللازم للمشروعات التطبيقية التي تتميز بالابتكار والتفرد والحدثة في جميع المجالات، وذلك بتمويل يصل إلى ٣ ملايين جنيه كحد أقصى للمشروع الواحد

-برنامج دعم الأبحاث والتنمية التكنولوجية: أطلقه صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية لدعم المشروعات الصغيرة، سواء كانت بحوثاً أساسية لاستكمال رسائل الماجستير أو الدكتوراة، أو تلك التي تتميز بوجود تطوير مكون تكنولوجي أو تصنيع نموذج أولي.

-برنامج دعم البحوث الأساسية والتطبيقية : يقوم صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية من خلال هذا البرنامج بتمويل المشروعات العلمية بحد أقصى ٢ مليون جنيه للمشروع الواحد.

- توقيع بروتوكول تعاون بين بحوث الإلكترونيات والجامعات البريطانية: يهدف هذا التعاون إلى دعم فرص الاستثمار في مخرجات البحث العلمي .

- منتدى التسويق التكنولوجي: يتم من خلاله استعراض المخرجات البحثية الناتجة عن المبادرات والمشروعات التي قامت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بتمويلها والإشراف على تنفيذها، كما يتم التسويق لها بالتعاون مع الجامعة الأمريكية والمركز القومي للبحوث

وجامعة أسيوط، ومدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا وجامعة بنى سويف ومركز البحوث الزراعية والمعهد القومى لعلوم البحار والمصايد.

-**البرنامج القومى للحاضنات التكنولوجية** "انطلاق": أطلقت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا البرنامج القومى للحاضنات التكنولوجية انطلاقاً فى أكتوبر ٢٠١٠ ، ليصبح أكبر مظلة لإنشاء وإدارة الحاضنات التكنولوجية فى منظومة ريادة الأعمال والابتكار، بحيث تغطى أقاليم مصر المختلفة، وذلك بهدف تحويل الأفكار والابتكارات ومخرجات البحوث لشركات تكنولوجية ناشئة قادرة على المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية، منتجاتها ذات قدرة تنافسية، تحقيقاً لهدف الاقتصاد المعرفى، ويقوم البرنامج على استكشاف الأفكار الجديدة، واحتضان أصحابها من الباحثين والمبتكرين ورواد الأعمال والطلاب فى الجامعات المصرية والمدارس الفنية، وتوفير البيئة المناسبة والدعم المادى والفنى واللوجستى للأفكار التكنولوجية المتميزة، وتتوسع الحاضنات ضمن هذا البرنامج ما بين عامة ومتخصصة فى مجال النسيج والنكاه الصناعى وانترنت الأشياء والإلكترونيات، والواقع الافتراضى والواقع المعزز، عبر تحالفات مع جامعات حكومية مثل السويس ودمياط، والإسكندرية وعين شمس وأسيوط والأزهر بقنا، ومراكز بحثية مثل: معهد بحوث الإلكترونيات وبعض منظمات العمل المدنى مثل: مؤسسة مصر الخير ومؤسسة اتصال، وبالتعاون مع جهات أجنبية عاملة فى مجال دعم الحاضنات والابتكار وريادة الأعمال (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠١٩، ٢٢) وفى هذا السياق انطلقت المرحلة الأولى من البرنامج بمحافظة سوهاج وطنطا والوادي الجديد ودمياط والزقازيق والسويس، وقد تضمنت تلك المرحلة الآتى: (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٢٢ ، ٦٠ - ٦١)

الحاضنة التكنولوجية بالمركز الإقليمى بدمياط، وتعطى أولويات لصناعة الأثاث والألبان، والصناعات الحرفية والتقليدية.
الحاضنة التكنولوجية بالمركز الإقليمى بالوادي الجديد، وتعطى أولوية للصناعات الغذائية والزراعية والتكنولوجيا الخضراء

- برنامج حاضنات مشروع رواد.

تم إنشاء مشروع رواد تحت مظلة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بقرار وزاري ٨٨ لعام ٢٠١٧ ، ويعتمد المشروع على إقامة شبكة قومية للحاضنات وذلك بالتعاون مع الجامعات المصرية في عدد من المجالات، ويهدف البرنامج إلى تمكين الشباب من تأسيس المشاريع الخاصة بهم، والعمل على دعم دور ريادة الأعمال في تنمية الاقتصاد الوطنى المصرى، وتحفيز ثقافة الابتكار ؛ تطبيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التى تهدف إلى بناء مجتمع مبدع منتج للعلوم والتكنولوجيا، من خلال نظام متكامل للابتكار والمعرفة، يربط تطبيقات المعرفة ومخرجات البحث العلمى بالأهداف الوطنية، ومن أمثلة حاضنات هذا المشروع : حاضنة الذكاء الاصطناعى بالتعاون مع جامعتى الإسكندرية وعين شمس، وحاضنة أعمال جامعة الفيوم، وحاضنة أعمال جامعة أسوان، وحاضنة أعمال جامعة المنصورة (أبو المجد، ٢٠٢٢، ١٧).

- إنشاء مراكز التميز البحثى

سعت الدولة المصرية إلى تحقيق تطور نوعى فى مستوى البحوث، من خلال إنشاء مراكز التميز البحثى فى المجالات الخاصة بكل مركز، وذلك بإيجاد علاقات تعاونية وترابطية بين المؤسسات المشتركة فى المركز الواحد لنشاط محدد، بدون إنشاء مؤسسات وكيانات جديدة، وقد تبنى المؤتمر القومى الأول لتطوير منظومة البحث العلمى فى مصر تحت رعاية القيادة السياسية إنشاء أربعة مراكز تميز نوعية فى المجالات البحثية التالية. نمذجة الحاسبات والتقيب عن البيانات، والخدمات الإلكترونية والنقالة، والتصميم الإلكتروني، وقد تم إنشاء مراكز التميز البحثى فى بعض الكليات التابعة للجامعات المصرية.

-إنشاء الحدائق العلمية والمجمعات التكنولوجية

بدأت مصر تتجه نحو بناء بعض الحدائق العلمية، بداية من المنطقة الصناعية ببرج العرب والتي سميت فى بدايتها بمدينة مبارك العلمية، ثم تحول اسمها إلى مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، وتم البدء فى إنشائها بداية التسعينيات من القرن الماضى، وثانى محاولة لإنشاء حديقة علمية جامعية، هى إنشاء القرية الذكية فى بداية

الألفية الثالثة، وكذلك وادى التكنولوجيا بالإسماعيلية الذى تم البدء فى إنشائه فى ١٩٩٧ ، ولكن بعد الانتهاء من المباني الإدارية توقف تماما (جاد الله، ٢٠١٩، ٣٣٠ - ٣٣٩)، ويلاحظ هنا أن الحقائق العلمية التى تم إنشاؤها غير مرتبطة بالجامعات، وصدق رئيس الجمهورية على إقامة عدد ٨ مجتمعات تكنولوجية داخل الجامعات الإقليمية جنوب الوادى بقنا - أسوان - المنوفية - قناة السويس بالإسماعيلية - المنيا سوهاج - الزقازيق - المنصورة وذلك بالتنسيق مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المصرية، كما تم التنسيق مع كل الجامعات المعنية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بحيث تتولى الهيئة الهندسية تنفيذ المشروع، وتتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات توفير التجهيزات والتمويل اللازم، على أن توفر الجامعات مساحة الأرض التى تقام عليها المجتمعات (وزارة التعليم والبحث العلمى، ٢٠١٨، ٨٥)

وحرصت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى جمهورية مصر العربية على تعزيز التعاون المشترك مع شتى الدول الأفريقية فى قيادة التعليم العالى والبحث العلمى، حيث بلغ إجمالى المنح المصرية المخصصة لدول القارة الإفريقية ٢٣١٧ منحة، وتشمل: منح برامج التبادل الثقافى، ومنح وزارة التعليم العالى باللجنة الفرعية، وتدريب عديد من شباب الدول الإفريقية فى دورات تدريبية قصيرة بعديد من مجالات البحث العلمى؛ منها : الفضاء والاستشعار عن بعد، وبحوث الفلك والجيوفيزياء، والبحوث الصحية.

فضلاً عن لقاء وزير التعليم العالى والبحث العلمى المصرى ورئيس مجلس إدارة السيفير Elsevier؛ لدعم الباحثين المصريين، والسيفير؛ هى إحدى كبرى دور النشر العالمية، وشريكا استراتيجياً فى دعم الوزارة لإنشاء تصنيف للمراكز، والهيئات البحثية المصرية مع سيماجو SCImago من خلال الاستفادة من المعلومات التى توفرها السيفير؛ وهى أساس التصنيف الإلكتروني والتقدم بمشروع الطلاب الوافدين، تفعيل خدمة الدفع تأشيرة دراسية أسوة بالبلاد المختلفة.

كما أن تكلفة الدراسة فى الجامعات المصرية منخفضة مقارنة بالدول وحرصت الجامعات المصرية فى استقطاب الطلاب الوافدين، كما يعد انفراد جمهورية مصر العربية

بجامعة الأزهر من أبرز العوامل الداعمة للمنافسة بقوة على شريحة كبرى من الطلاب الدوليين (سالم، ٢٠٢٠، ١٢).

ويتضح مما سبق أن جمهورية مصر العربية قامت بعدد من الجهود من أجل تطبيق تدويل التعلم الجامعي؛ ولذلك سعت لإنشاء عدد من فروع الجامعات البريطانية والأمريكية، كما سعت نحو عقد عديد من بروتوكولات التعاون الدولي بين عديد من الدول، وقامت بإنشاء مركز التميز البحثي، والحاضنات العلمية والتكنولوجية، كما أن جمهورية مصر العربية تسعى نحو استقطاب الطلاب الدوليين والباحثين فضلاً عن تكلفة الدراسة والمعيشة في مصر أقل مقارنة بالدول المتقدمة، كما تقدم عديد من المنح لطلاب الدول الإفريقية حرصاً منها على تقديم التعاون الدولي والإقليمي.

٤- القوى والعوامل المؤثرة في تطبيق التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية.

يعتبر أى نظام تعليمي هو المرآة التي يعكس صورة المجتمع وواقعه، وهو يشتمل على كل ما يرتبط بالمجتمع من عوامل تاريخية، أو عوامل اقتصادية، أو عوامل سياسية، وعوامل جغرافية، وإن جميع هذه العوامل تتصل بصلة وثيقة بنظام التعليم القائم في كل دولة من دول العالم؛ إذ أنه من غير هذه الظروف يكون النظام التعليمي غير مناسب وغير متلائم مع واقع الدولة أو المجتمع؛ وبناء على ما سبق فإن التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية يتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة، والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

-العوامل الجغرافية.

تقع جمهورية مصر العربية في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، وتمتلك امتداداً آسيوياً متمثل في شبه جزيرة سيناء، ويحدها من الشمال البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله ٩٩٥ كم، ويحدها شرقاً البحر الأحمر بساحل طوله يبلغ ١٩٤١ كم، ويحدها في الشمال الشرقي فلسطين بطول ٢٦٥ كم، ويحدها من الغرب ليبيا على امتداد خط بطول ١١٥ كم، كما يحدها جنوباً السودان بطول ١٣٨٠ (اسماعيل، ١٩٩٨، ٣٧٢-٣٧٣).

وتبلغ مساحة جمهورية مصر العربية حوالى ١.٠٢ مليون كيلو متر مربع والمساحة المأهولة تبلغ ٧٨.٩٩ كم بنسبة ٧.٨% من المساحة الكلية وأهم ما يميز سطحها هو تجانسه وعدم تعقده حيث يشكل وادى النيل والدلتا أهم الظواهر الجغرافية، مما يدل على أن السطح فى أهم ملامح الأراضى المصرية (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٩، ٣٢٠).

-العوامل الدينية.

الدين هو المشرع الأول لمنظومة القيم، والداعم المعنوى لكافة مقومات الحياة، ويترجم ذلك فيما يقوم به الإنسان من أعمال مبنية على دوافع متعلقة بالعقيدة فيبذل قصارى جهده فى تحقيق أهدافه، وجمهورية مصر العربية دولة عربية إسلامية مصدر شريعته كتاب الله وسنة رسوله المصطفى صل الله عليه وسلم.

فالدين وما يتضمنه من روحانيات لا يتعارض مع مقومات الحياة المادية، بل يدعمها، ويرسخ كيانها، ويمكن أن نلمس ذلك فيما يقوم به الإنسان من أعمال مبنية على دوافع نفسية، وتتصل بالعقيدة والإيمان والتقديس، فهو يبذل قصارى جهده، بل ويتشبث فى أن يصل إلى غاياته، لأنه يعد الوصول إليها تحقيقاً لذاته وإشباعاً لرغبته الملحة فضلاً عن إحساسه برضا الله سبحانه وتعالى وإلتماس رضاه (سليمان، ١٩٨٩، ٩٦).

وجاءت المادة ٢ من الدستور المصرى ٢٠١٤ والتي نصها الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيس للتشريع وجاءت المادة ٣ من الدستور بأن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيس للتشريعات المنظمة، لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية (الدستور المصرى، ٢٠١٤)، وحث الدين على تحقيق التطور الحضارى والنهوض بالدولة، والإفادة من خبرات الآخرين فى قول الله تبارك وتعالى (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ) سورة النحل اية ٩١

-العوامل التاريخية-

دخلت جمهورية مصر العربية إلى القرن العشرين وهي مثقلة بأعباء الاستعمار البريطاني، مما أدى إلى ثورة ١٩١٩م للمطالبة بالاستقلال؛ فتم إلغاء الحماية البريطانية على جمهورية مصر العربية في عام ١٩٢٢م، والاعتراف باستقلالها وصدر أول دستور مصرى عام ١٩٢٣؛ وقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والتي ساهمت بعديد من الانجازات من أهمها وضع أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٦٠؛ وبعدها بدأ الصراع المصرى الإسرائيلى واحتلت سيناء حتى دخل الجيش المصرى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وفى ٢٥ يناير ٢٠١١ قامت ثورة الشعب المصرى، مطالبة بالعيش الكريم، والحرية والعدالة الاجتماعية، واستمرت ١٨ يوم، يليها ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فقدم الجيش المصرى بيانه الأول ليمهل كافة القوى السياسية بالبلاد ٤٨ ساعة كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرف التاريخى الذى يمر به الوطن، وفى ٣ يوليو ٢٠١٣ صدر بيان القيادة العامة للقوات المسلحة عقب اجتماع عدد من الرموز الدينية والوطنية والشباب بعد الاتفاق على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصرى قوى ومتماسك لا يظلم أحداً من أبنائه وتياراته وينهى حالة الصراع والانقسام.

-العوامل الاقتصادية-

تعبر العوامل الاقتصادية عن ظروف وأوضاع البلاد ماديا؛ وتتأثر الأوضاع الاقتصادية بجميع العوامل المحيطة داخليا وخارجيا، ويتم ربطها بالاقتصاد العالمى. ومرت جمهورية مصر العربية قبل انتعاشها الاقتصادى نتيجة التوجهات التنموية بظروف اقتصادية متنوعة وكثيرة لا سيما فترة الثورات، والحروب كان لها أثرها على جميع مؤسسات سواء الاجتماعية والتربوية بجميع إيجابياتها وسلبياتها، مما أثر على وضعها الاقتصادى بما شهدته من تأثير وسيطرة النفوذ الأجنبى، وضعف الرأسمالية الوطنية، وإنمائها فى داخل الاستعمار، وزيادة الاحتكارات العالمية واتجاهها نحو السيطرة على الاقتصاد العالمى بشكل مباشر وغير مباشر، وإحداث تنمية اقتصادية فى المجتمع المصرى؛ اتجه البعض نحو المشروعات الاستثمارية الصغيرة، والأعمال الحرفية (صبرى)،

٢٠٠٩، ١٣٣)، وفي العام ٢٠٢٢ بلغ معدل النمو السنوي للنتائج المحلى الإجمالى للفرد فى جمهورية مصر العربية نحو ٣٨٩٧ دولار Economics Trading Indicators, (2022)

-العوامل الاجتماعية.

تعد التربية من أهم العوامل التى ترقى بالمجتمعات دائما إلى الأمام، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات المجتمعية؛ حيث إن هناك علاقة تأثير وتأثر بين التربية والمجتمع والتعليم بصفة عامة والتعليم العالى والبحث العلمى بصفة خاصة يتأثران ويؤثران فيما يحدث داخل المجتمع، فعندما يتعرض التعليم لأى مشكلة أو ضغوط اجتماعية فإنه يكون معرض لعدد من المشكلات، ولا يقوم بدوره التربوى الاجتماعى، حيث إن أى مشكلة تحدث فى المجتمع تؤثر فى النظام التعليمى وجميع مؤسساته وقد تعرض المجتمع المصرى لبعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الآونة الأخيرة كان لها تأثيرات كبيرة على التعليم الجامعى.

-العوامل السياسية

تبنت مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ م سياسة الانفتاح الاقتصادى وشجعت استثمارات القطاع الخاص والأجنبى، ثم تبنت الحكومة سياسة إصلاح الهياكل الاقتصادية، واعتمدت على الخصوصية من عام ١٩٨٥، وتمثلت معالم تلك السياسة الاقتصادية فى خفض الإنفاق العام وتحويله من القطاعات (التعليم - الصحة) إلى القطاعات الإنتاجية (الزراعة - الصناعة) (القصبى، ٢٠٠٩، ١٣٣)، وقد وافق المجتمع المصرى بجميع فئاته على دعم وتشجيع التعليم العالى والبحث العلمى فى دستور ٢٠١٤ م والذى نص فى المادة رقم (٢٣) تكفل الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وتبنى الباحثين والمخترعين، وخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ١% من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية (دستور، ٢٠١٤)، وتعد جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة؛ وهى موحدة لا تقبل التجزئة، ونظامها جمهورى ديمقراطى يقوم على أساس المواطنة، وسيادة القانون، الشعب المصرى جزء من الأمة

العربية يعمل على تكاملها ووحدتها، وجمهورية مصر العربية جزء من العالم الإسلامي، تنتمي إلى القارة الأفريقية، وتسهم في بناء الحضارة الإنسانية. ويتضح مما سبق أن هناك مجموعة من العوامل أثرت في التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية فالعوامل الجغرافية التي تميز موقع جمهورية مصر العربية كموقع استراتيجي ومحوري على مستوى الشرق الأوسط جعلها قبله لكل الطلاب الوافدين للدراسة بها، كما أن العوامل التاريخية أبرزت دور الأزهر الشريف كنواة أولى للتعليم الجامعي، كما أن الظروف السياسية التي مرت بها مصر مؤخرًا أثرت في تطوير التعليم العالي والسعي نحو تدويل التعليم الجامعي، وهذا ما أكدته رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

المحور الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين دول المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية) وجمهورية مصر العربية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية وإمكانية الاستفادة منها في الجامعات المصرية (تحليل مقارن) .

يتبين من خلال التحليل المقارن أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية، والتي جاءت على النحو التالي:

١- أوجه التشابه :

تتشابه جمهورية مصر العربية مع دول المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية) من خلال المراحل الدراسية للتعليم العالي والذي يتمثل في نظام تعليمي سائد في كل دول العالم من حيث الشهادات الجامعية وتشابهت أيضًا في طبيعة التسلسل الهرمي لنظم التعليم في كل دولة حيث جاءت مراحل التعليم الجامعي بعد مراحل التعليم الثانوي والتي سميت في جميعها بمرحلة التعليم قبل الجامعي، فضلًا أن جميعها يشترط حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة للالتحاق بجامعتها، أما مملكة ماليزيا الاتحادية فقد وضعت مجموعة من الشروط على الطالب منها ضرورة اجتيازه فترة بينية

تتوسط مرحلتى التعليم الثانوى والجامعى مدتها عامين، وكذلك ضرورة اجتياز الطالب اختبار اللغة الإنجليزية للقبول.

أما من ناحية إدارة التعليم الجامعى فقد تشابهت جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية فى أن المسئول عنها هى وزارة التعليم العالى، وما يتبعها من هياكل إدارية متخصصة، وجميعها اهتمت بمحور تمويل التعليم الجامعى من حيث الميزانية المخصصة للتعليم الجامعى، أو من خلال بدائل أخرى للتمويل ووضعت القوانين واللوائح والتشريعات لتنظيم سياسته، ويتضح من خلال التحليل المقارن أن معظم القوانين والتشريعات المتعلقة بالتعليم الجامعى فى دول المقارنة حديثة نسبياً كما تم إجراء بعض التعديلات عليها فى ضوء ما تم استحداثه من برامج تعليمية وممارسات ركزت معظمها على تنظيم مؤسسات التعليم الجامعى بأنواعه المختلفة، والاهتمام بتطبيق الجودة والرقابة والتنافسية والمحاسبية والقيم الحاكمة وأتفق جمهورية مصر العربية مع دول المقارنة فى اهتمامهم بمستقبل التعليم الجامعى وضرورة إعداد الخطط الاستراتيجية المختلفة، ومتابعة تنفيذها.

علاوة على ما سبق فقد وضعت جمهورية مصر العربية رؤية ٢٠٣٠ والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠ وفى مملكة ماليزيا الاتحادية وضعت الخطة المستقبلية المتمثلة فى (الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠)، والخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم العالى لما بعد ٢٠٢٠، والخطة الاستراتيجية لسياسة تدويل التعليم العالى.

ولما كانت جمهورية مصر العربية ودول المقارنة تستهدف كل منهم فى توجهاتهم المستقبلية تحقيق مزايا تنافسية؛ لذا قامت كل منهم بتطوير خططهم الاستراتيجية وهو ما جعلها تتجح فى الوصول إلى مراكز أكثر تقدماً مقارنةً بفترات سابقة فى تصنيف الجامعات، كما أن جمهورية مصر العربية تتشابه مع دول المقارنة فى حرصها على حضور جامعاتها ضمن قائمة التصنيفات العالمية، كما حققت كل منهما أرقاماً متميزة فى تلك التصنيفات.

وفيما يتعلق بجهود جمهورية مصر العربية ودول المقارنة في تطبيق التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية فقد تشابه كل منهم في تشجيع عمليات الجامعة وأنشطتها ودعم الحراك الأكاديمي والبحثي محليًا ودوليًا، وإرسال بعثات خارجية وتوفير منح والتبادل الدولي للموارد البشرية ودعم التواصل والتحالفات والشراكات العلمية والبحثية مع الخبرات الأجنبية.

كما تشابهت جمهورية مصر العربية ودول المقارنة في بعض أساليب سعيها لتحقيق مزايا تنافسية من خلال الشراكات والتحالفات واستقطاب أكبر قدر من الكفاءات التدريسية والبحثية والطلاب الدوليين ، وأطلقت الفكرة من خلال منصة "أدرس في مصر" وفي ماليزيا "Edu Data"، ومعهد التعليم والتعاون الأكاديمي الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويستنتج مما سبق تشابه بين جمهورية مصر العربية مع دول المقارنة في وجود رؤية ورسالة وأهداف تسعى كل منها لتحقيقها في قطاع التعليم العالي عبر الاهتمام بقيم التنافسية وإضفاء البعد الدولي على التعليم الجامعي من خلال ما تضمنته رؤية ورسالة وأهداف جامعات كل منها سواء مباشرة أو بشكل ضمني، حيث ركزت رسالة التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز تحصيل الطلاب، وإعدادهم للقدرة التنافسية العالمية من خلال تعزيز التميز التعليمي وضمان المساواة في الوصول للأهداف ، وجاء ذلك موافقًا مع رسالة التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية والتي اهتمت بضرورة نشر المعرفة والتقدم العلمي محليًا وإقليميًا ودوليًا.

٢- أوجه الاختلاف.

ويتبين أوجه الاختلاف بين دول المقارنة وجمهورية مصر العربية في الجدول التالي.

جدول (١) من إعداد الباحثة

المصدر: استنادا إلى الإطار النظري، وخبرتي دولتي المقارنة وجمهورية مصر العربية

الدولة			أوجه المقارنة					
جمهورية مصر العربية	مملكة ماليزيا الاتحادية	الولايات المتحدة الأمريكية	التشأة	العدد/ النوع	الجامعات			
٩٧٠ تأسست أول جامعة وهي جامعة الأزهر بالقاهرة	١٩٥٧م تأسست أول جامعة وهي جامعة الملايو	١٦٣٦م تأسست أول جامعة وهي جامعة هارفارد				التشأة	العدد/ النوع	الجامعات
تشمل ٩٥ جامعة ما بين حكومية وأهلية وخاصة بالإضافة إلى ٢٠٤ من المعاهد الحكومية والخاصة و ١١ معهد بحثي.	تضم عشرين جامعة حكومية و ٥ جامعات بحثية و ٤ جامعات شاملة و ٣٦ مؤسسة بولتكنيكية و ٩ فروع لجامعات أجنبية و ١٠٥ كليات مجتمعية، و ٤٠٤ كلية خاصة	٤.٣٦٠ مؤسسة تعليمية معتمدة ما بين جامعات خاصة وعامة أو كليات فنون حرة أو كليات مجتمعية أو كليات ربحية						
ثنائية اللغة تعتمد الجامعات الخاصة والدولية اللغة الإنجليزية أما الجامعات الحكومية فتعتمد اللغة العربية في أغلب برامجها الدراسية وهي اللغة الرسمية للبلاد.	ثنائية اللغة: تركز الجامعات الخاصة والدولية على اللغة الإنجليزية، أما الحكومية فتعتمد على اللغة الماليزية(الملايو) أولاً ، وهي اللغة الرسمية للبلاد.	اللغة الإنجليزية هي لغة الدراسة الرئيسية في جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على اختلاف أنواعها، وجعلتها بعض الولايات اللغة الرسمية لها.	العدد/ النوع	الجامعات	الجامعات			
لغة الدراسة	لغة الدراسة	لغة الدراسة				العدد/ النوع	الجامعات	الجامعات

الدولة			أوجه المقارنة
جمهورية مصر العربية	مملكة ماليزيا الاتحادية	الولايات المتحدة الأمريكية	
<p>تمثلت رؤيته في منظومة تعليم عالي وبحث علمي وطنية حديثة مواكبة لأخر المستجدات العلمية الحديثة والتكنولوجية ومتفاعلة إيجابياً مع محيطها وصولاً إلى مجتمع قائم على الإنتاج والاستخدام المستمر للمعرفة، أما رسالته فقد ركزت على تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي والبحث العلمي مع ضمان كافة مكونات هذه الخدمات وفقاً لمعايير الجودة الوطنية والعالمية وخلق بيئة مهياة وصالحة للنشاط التعليمي والبحثي.</p>	<p>تمثلت رؤيته في تعليم جامعي عالي الجودة فرد متميز وامة مزدهرة، أما رسالته فقد ركزت على استدامة نظام تعليمي عالي الجودة لتطوير إمكانيات الأفراد وتلبية التطلعات الوطنية</p>	<p>وعن رؤيته فقد تأثرت بطابع اللامركزية، أما الرسالة فقد ركزت على تعزيز تحصيل الطلاب وإعدادهم للقدرة التنافسية العالمية من خلال تعزيز التميز التعليمي وتحقيق المساواة</p>	<p>الرؤية والرسالة</p>
<p>تمثلت في المساهمة في رقي الفكر وتقديم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد من المتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليسهم في بناء المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية</p>	<p>تمثلت في إعداد المتخصصين في المجالات المختلفة للوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة المدربة ومنح تسهيلات إجراء البحوث والخدمات الاستشارية للمجتمع</p>	<p>تمثلت في تحسين وتطوير التعليم وضمان تواجد جامعات عالية الجودة ومتميزة في مجال التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع</p>	

الدولة			أوجه المقارنة	
جمهورية مصر العربية	مملكة ماليزيا الاتحادية	الولايات المتحدة الأمريكية		
تتولى إدارة التعليم الجامعى وزارة التعليم العالى والبحث العلمى	تتولى إدارة التعليم الجامعى وزارة التعليم العالى وقسم تعليم الفنون التطبيقية وتعليم كليات المجتمع	تتولى إدارة التعليم الجامعى حكومات الولايات والحكومات المحلية والقطاعات الخاصة بتنظيم التعليم	الإدارة العليا (القيادة)	
قانون تنظيم الجامعات المصرية ١٩٧٢م ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، وقانون ١٢ لعام ٢٠٠٩، والدستور المصرى ٢٠١٤ وفقاً لآخر التعديلات.	دستور الاتحاد الماليزى ١٩٥٧ وقانون ١٩٩٦ وفقاً لآخر التعديلات ويمثل بداية تدويل التعليم العالى والنواة الأولى للتحالفات والشراكات مع الجامعات الأجنبية	قانون التعليم العالى لعام ١٩٦٥ وفقاً لآخر تعديلاته	القوانين واللوائح والتشريعات	
تمويل الجامعات الحكومية مسئولية الحكومة وبعض مصروفات الطلاب والبرامج المميزة التى تدرس باللغة الإنجليزية والانتساب الموجه فى بعض الكليات . وهناك تمويل ذاتى فى الجامعات الأهلية والخاصة المصرية ذات الفروع الأجنبية فى جمهورية مصر العربية بحيث تدير أموالها بنفسها وتحدد مصروفاتها الدراسية، ولها إمكانية إيجاد بدائل للتمويل وفقاً لما أقرته القوانين المتخصصة	تمويل الجامعات الحكومية مسئولية الحكومة إضافة إلى التمويل الذاتى (الرسوم الدراسية والقروض التعليمية والمنح الدراسية والوقف أما الجامعات الخاصة والدولية ممولة من قبل أشخاص أو جهات خاصة أو دول أجنبية.	تمويل التعليم الجامعى ليس مسئولية الحكومة وتتنوع مصادر تمويله بين الرسوم الدراسية والعقود الحكومية وعوائد الاستثمار والمنح الحكومية وهى تختلف فى النسب بين التعليم الجامعى الحكومى والخاص كما تختلف من ولاية لأخرى .	التمويل	

الدولة			أوجه المقارنة	
جمهورية مصر العربية	مملكة ماليزيا الاتحادية	الولايات المتحدة الأمريكية	التصنيفات العالمية الحضور في	
بدأ حضورها في ٢٠٠٤ وهي جامعة القاهرة في تصنيف THE في الترتيب ٤٠١ - ٥٠٠	بدأ حضورها في عام ٢٠٠٤ وهي جامعة مالايا في تصنيف QS الترتيب ٨٩	بدأ حضورها عام ٢٠٠٣ وهي جامعة هارفارد في تصنيف شنغهاي الترتيب ١		
منذ السبعينيات من القرن الماضي قامت جامعة القاهرة بالتعاون مع عدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية وزاد التوسع في الأونة الأخيرة	منذ عام ١٩٨٠ بدأ اعتماد برامج دولية من أجل الحصول على درجات جامعية بين جامعات وكليات جامعية خاصة وجامعات أجنبية واستمرت في التوسع حتى يومنا هذا	منذ عام ١٨٠٩ نتيجة للمنافسة للجامعات الألمانية، وبدأ عام ١٨١٥ إرسال عدد من المبعوثين الأمريكيين للحصول على الماجستير والدكتوراه عبر تعاون مع جامعة برلين الألمانية	التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية (وظائف	

أوجه المقارنة		الدولة	
		الولايات المتحدة الأمريكية	مملكة ماليزيا الاتحادية
التعليم والتدريب	الجامعات)	ركزت الجامعات على التطوير الوظيفي والتدريب الداخلي لهيئة التدريس وإتاحة الفرصة للطلاب لحصد خبرات التعليم العملي والنظري، وتوفير عمليات الإرشاد الأكاديمي والبحثي باستمرار.	أنشأت وزارة التعليم العالي ٢٠١٢ مؤسسة الخدمات الدولية للتعليم الماليزي لمساعدة الطلاب الدوليين المتقدمين للدراسة فيها عبر التطبيق الشامل.
		إنشاء مؤسسة للتكنولوجية التعليمية سميت تحالف فيرجينيا لتكنولوجيا التعليم بهدف إدراج التكنولوجيا في التعليم ضمن المحتوى الذى يتم تدريسه	كما أنشأت هيئة الجودة الماليزية وأصدرت قانون الجودة الماليزي في ٢٠٠٧ لاعتماد البرامج الأكاديمية المقدمة من كافة الجامعات.
		الاستفادة من أحدث المرافق والتقنيات التي تحقق تجربة القاعات الدراسية المبتكرة	إقامة برامج أكاديمية لإتاحة فرص الحصول على شهادات ثنائية دولية بالتعاون مع أرقى الجامعات.
		إطلاق مبادرة التميز والمساواة التي ركزت على أربع مجالات رئيسة هما) تحقيق التفوق الأكاديمي- وتحسين ظروف التعلم بجدارة- وإنشاء مسارات للمشاركة العالمية- وزيادة القدرة على تحمل تكاليف الجامعات)	أنشأت وزارة التعليم العالي منصة Edu Data لنشر بيانات عن مؤسسات التعليم العالي. توجد برامج تعاون دولية ١+٢، ١+٣، ٠+٣.
		تطوير المؤسسة الإسكندنافية.	تقديم منح للطلاب والباحثين محليًا ودوليًا وتوفير معلومات عنها عبر المواقع الإلكترونية
		- تعزيز التعاون الدولي التربوي من خلال تداول وانتشار العمل الفكرى ووضع برنامج تمويل رودس؛ لتأكيد التفاهم بين إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال تبادل الطلاب	عقد تحالفات تعاون مع مؤسسات وهيئات عالمية كجامعة سانواى مملكة ماليزيا الاتحادية، وتحالف كلية إنتي الماليزية مع جامعة كوفنتري.
		- تطوير هيئة التبادل الدولي لطلاب بريطانيا العظمى وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.	جعل اللغة الإنجليزية لغة التدريس والتعلم فى مناهج العلوم والتكنولوجيا فى التعليم العالي.
		- تطوير مؤسسة فولبرايت بموجب قانون التبادل الأكاديمي الذى أصدره الكونجرس الأمريكى والذى ييسر بالتوسع فى عملية التبادل الأكاديمي عالميًا	إنشاء مناهج التعليم العالي عددا من المراكز لخدمة برامج التحالفات منها: مركز التعليم الماليزي، والمركز الماليزي للخدمات التعليمية للباحثين
			اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمى استراتيجية تضمنت ٩ محاور فى إطار الاهتمام بالطلاب الدوليين، وتم إطلاق منصة إدرس فى مصر وتتضمن المنصة بيانات كافية عن كل مؤسسات التعليم العالي المعترف بها من الوزارة.
			- توقيع شراكات متعددة لجامعات مصرية مع نظيراتها الأجنبية المصنفة دوليًا.
			- موافقة مجلس الوزراء على قانون تنظيم العمل بالفروع الدولية للجامعات كخطوة مهمة فى دعم عمليات التعليم ويساعد القانون الدراسين فى الحصول على شهادة من الجامعة الأم دون مغادرة بلادهم.
			- وجود ٦ جامعات قائمة باتفاقيات دولية معترف بها منها على سبيل المثال: الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والبريطانية والفرنسية
			- تم توقيع خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ اتفاقاً ثنائيًا بين الجامعات الحكومية ونظيراتها من الجامعات الأجنبية و٩٣ اتفاقاً ثنائيًا بين الجامعات الخاصة ونظيراتها من الجامعات الأجنبية و ١٣ برنامجًا تنفيذيًا بين وزارة التعليم العالي

الدولة			أوجه المقارنة	
جمهورية مصر العربية	مملكة ماليزيا الاتحادية	الولايات المتحدة الأمريكية		
<p>تدريب شباب دول إفريقية في عدد من مجالات البحث العلمي) الفضاء، الاستشعار عن بعد، .. الخ.</p> <p>إنشاء عدد من المراكز عقد عدد من البروتوكولات الدولية واتفاقيات التعاون في مجالات مختلفة.</p> <p>تنظيم مؤتمرات لدعم البحث العلمي والشراكة العلمية والتعاون الدولي في البحوث الطبية مع الاتحاد العام للجامعات الإفريقية.</p> <p>لقاء وزير التعليم العالي ورئيس مجلس إدارة السفير عام ٢٠٢٢ لدعم الباحثين المصريين.</p>	<p>إنشاء مركزاً مستقلاً للبعثات تزامناً مع إعادة تشكيل وزارة التعليم العالي من ٩ مارس ٢٠٢٠ والذي يركز على رعاية الكوادر البشرية التدريسية في الجامعات الماليزية أثناء الخدمة لتحسين جودة التعليم الجامعي ومكافأة المتميزين بمنح ممولة كلياً أو جزئياً وتوفير فرص التعليم المستمر.</p> <p>وإنشاء عدد كبير من المراكز البحثية.</p>	<p>دعم الأنشطة البحثية والبرامج والخدمات التعليمية في كافة الجامعات.</p> <p>تطوير المركز العالمي للمعلومات لإصدار مقالات عن التربية في البلاد المختلفة ونشر دورية شهرية.</p> <p>إنشاء معهد التعليم الدولي والتعاون الأكاديمي الدولي (IIE)، لتطوير التعليم الدولي والحصول على التعليم من جميع أنحاء العالم عبر التبادل التعليمي.</p> <p>تطوير لجنة عصابة الأمم للتعاون الفكري.</p>	البحث العلمي	

الدولة			أوجه المقارنة		
جمهورية مصر العربية	مملكة ماليزيا الاتحادية	الولايات المتحدة الأمريكية	خدمة المجتمع		
استضافة مقر اتحاد الجامعات الإفريقية لدول شمال إفريقية بلغ إجمالي المنح المصرية المخصصة للدول الإفريقية ٢٣١٧ منحة. شاركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في فعاليات منتدى الاستثمار في التعليم العالي بالتعاون مع الجمعية المصرية البريطانية للأعمال بمشاركة ممثلين عن ٣٦ جامعة بريطانية	التكاليف المعيشية والدراسية للطلاب منخفضة مقارنة بدول أخرى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا تعديل سياسة التعلم العالي من السياق المجتمعي إلى تحرير قطاع التعليم العالي والطرق المؤدية إليه صنفت مملكة ماليزيا الاتحادية على انها محور الطالب الإقليمي.	تطوير منظمة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو لتؤكد على دور التربية الدولية في تحقيق وصيانة السلام العالمي. تطوير أكبر منظمة تعليمية دولية تعرف بالجمعية لشئون الطلاب لتعالج معوقات التبادل الدولي. تطوير مؤسسة Amid east وهي غير ربحية تسعى لتدويل التعليم وتضم ١٤ مكتبًا في ١٤ دولة عربية من بينها مصر			

ويتضح من الجدول السابق أن هناك فارق زمني بين إنشاء جامعة الأزهر وجامعات الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية فالأولى فارق زمني يعادل ٦٦٦ عام والثانية ٩٧٩ عام وهذا يدل على عراقية جامعة الأزهر وحضورها الأكاديمي والبحثي منذ مئات السنوات، مما يمكنها من تأصيل خبراتها وجعلها منارة للعلم والتعليم الجامعي حتى يومنا هذا.

وفيما يتعلق بالتحالفات الاستراتيجية بالجامعات يتبين أن هناك جهود بذلت سواء بطريقة مقصودة أو بطريقة غير مقصودة من أجل تحقيق التعاون الدولي وتدويل التعليم وصولاً إلى سعى دول المقارنة نحو تطبيق التحالفات الاستراتيجية بالجامعات من أجل تحقيق ميزة تنافسية.

ويستنتج مما سبق أن هناك فروق كبيرة بين عدد الجامعات المصرية نحو ٩٥ جامعة عن الولايات المتحدة نحو أكثر من أربعة آلاف مؤسسة تعليم عالي ؛ مما يبين تأكيد جهود الولايات المتحدة الأمريكية في إتاحة التعليم الجامعي للجميع سواء داخليا

وخارجياً رغم رفع يدها عن تمويله؛ فهي تسهل إجراءات الاستثمار في التعليم الجامعي؛ مما يحقق التنافس بين الجامعات في تحقيق معايير الجودة العالمية، وسمعتها الدولية، الأمر الذي يجعلها وجهة محلية ودولية للوفود إليها للإفادة من الخبرات واكتساب المعارف والخبرات.

كما يتبين أن العامل الاجتماعي الثقافي المتنوع في الولايات المتحدة الأمريكية ساعد على رفع يد الحكومة شبه الكلى عن تمويل التعليم الجامعي وزيادة وضعها التنافسي، وقد أثرت جائحة كورونا على حركة الطلاب الدوليين من وإلى مصر والولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا كما تم إغلاق جامعات فعلية لفترات أثناء الوباء مثل جامعة الناس بالولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت التدابير التكنولوجية لمواصلة دراستهم عن بعد وأنشئت منصات التعليم عبر الانترنت ، كما اتجهت إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي من خلال تقديم محتويات الدورات التعليمية عن بعد بكفاءة للطلاب عن طريق التدريس من خلال الانترنت.

وبالرغم من اختلاف جمهورية مصر العربية ومملكة ماليزيا الاتحادية في نشأة الجامعات إلا أن مملكة ماليزيا الاتحادية شهد العقدين الأخيرين علاقات نوعية بينهما في إطار تحالفات وشراكات التعاون الماليزي، ومن جهودها المبادرات التي أعدتها نحو تدويل التعليم الجامعي والاهتمام بالجودة في الجامعات للحفاظ على السمعة الدولية حيث أنشأت قسماً مخصصاً للعلاقات الدولية ليكون المنسق الرئيس لوزارة التعليم العالي في مبادرات تدويل التعليم الجامعي.

وفي نفس السياق فقد اختلفت رؤية ورسالة وأهداف التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية ودول المقارنة ويرجع ذلك لاختلاف السياسات المنظمة للتعليم العالي في كل منهما وكذلك اختلاف القوانين والتشريعات المنظمة، وظهر ذلك جلياً في توجه كل دولة في السعي للتخطيط المستقبلي وإضفاء البعد الدولي للتعليم الجامعي وربط مؤشراتته بمؤشرات التنمية المستدامة، وتوجيهه لتحقيق الميزة التنافسية؛ بما يحقق مكانة الجامعات في التصنيفات العالمية.

وباستقراء ما سبق يتبين أن للعوامل الاقتصادية فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية بدول المقارنة دور فى تطوير الإنتاج البحثى وتشجيع النشر الدولى؛ حيث تدعم كل منهم الأبحاث العلمية وبراءات الاختراع بزيادة مخصصات البحث العلمى بالجامعات وبرامج الشراكة والتعاون مع الخبراء من العلماء والمتخصصين، كما يستنتج أيضًا أن العوامل السياسية والاجتماعية فى مملكة ماليزيا الاتحادية ساعدت على جذبها للطلاب الدوليين من خلال علاقاتها الدولية الطيبة، وكذلك انخفاض تكاليف المعيشة والدراسة بها مقارنة بدول أخرى، كما أنها توفر سبل الأمان والرعاية الصحية كونها دولة مستقرة سياسيا واقتصاديًا واجتماعيًا وبالتالي تقدم مزايا تنافسية بما يتناسب مع ظروف الطلاب المعيشية. واستكمالًا لما سبق يتضح أن الجامعات المصرية ظهرت فى التصنيفات الدولية منذ عام ٢٠٠٤ ومع ذلك لم تحظ بنفس الانتشار والاعتراف الدولى كما حدث مع جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية رغم بداية الدخول فى كل التصنيفات جاءت فى فترات زمنية متقاربة منذ ظهور التصنيفات الدولية، وقد يرجع ذلك إلى تأخر الجامعات المصرية عن مصاف الجامعات الدولية نتيجة عن ضعف قدرات التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع عن تحقيق مزايا تنافسية تؤهلها عن تحقيق مراكز أكثر تقدمًا، وقد يكون السبب أيضًا محدودية الموارد المادية والتقنية والكفاءات البشرية المؤهلة لتلبية متطلبات الجامعات، وهجرة بعض الكفاءات البشرية للجامعات الأكثر تقدمًا، وضعف النشر الدولى فى الدوريات والمجلات العلمية المصنفة دوليًا ذات معامل التأثير العالى.

المحور الرابع: نتائج البحث والتصور المقترح والدراسات المستقبلية.

وينقسم إلى:

١ - نتائج البحث.

نتائج البحث حول تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية على ضوء خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية:

- تتمى التحالفات الاستراتيجية بالجامعات القدرات والمهارات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين بالجامعات، كما تعمل على دمج رأس المال الفكري للجامعات مع بعضها البعض.
- تعمل التحالفات الاستراتيجية على رفع روح التعاون الجماعي، وإيجاد منافع متبادلة وبنية تحتية قوية، وبيئة معرفية ناجحة.
- تسهم في تبادل الخبرات بين الجامعات في النواحي الأكاديمية من خلال التبادل الطلابي والبحث العلمي؛ وعليه التحول نحو الاقتصاد المعرفي للدولة.
- تعمل التحالفات الاستراتيجية في الجامعات المصرية على إضفاء البعد الدولي ويتطلب الأمر إرادة صادقة وأفكار واقعية وتسويق قوى، والذي يضمن تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية
- تساعد التحالفات الاستراتيجية على دعم التمويل الذاتي، وإنشاء مصادر جديدة للتمويل في الجامعات، وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي.
- تمكن الجامعات من استغلال أصولها المادية والمعنوية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الربحية.
- تتفاوت الجامعات الدولية فيما بينها في تطبيق التحالفات الاستراتيجية للاستفادة منها في تحقيق الميزة التنافسية.
- تكمن أهمية التحالفات الاستراتيجية الجامعية في تبادل المنفعة وتكامل الأدوار حيث يقوم كل طرف من التحالفات بتقديم إمكاناته وخدماته في مقابل تحقيق الأهداف التي يتم الاتفاق عليها

- توجد علاقة وثيقة بين التعليم الجامعي والمجتمع بصفة عامة، وعليه فهو يتأثر بعوامل مختلفة (الاجتماعية- السياسية- الدينية- الاقتصادية- الجغرافية- التاريخية)؛ الأمر الذي كان له مردود إيجابي نحو تنافسية الجامعات المصرية.
- تكسب التحالفات الاستراتيجية الجامعية سمعة أكاديمية طيبة على المدى الطويل، كما تحقق ميزة تنافسية مستدامة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال وجود تلك التحالفات .
- تسهم التحالفات الاستراتيجية الجامعية في تحسين جودة التعليم الجامعي، وتطوير البرامج الدراسية ورفع كفاءات الموظفين والطلاب والباحثين للعمل في المجتمع العالمي وتحقيق الابتكار والإبداع، ووضع الجامعات في قائمة التصنيفات الدولية، وتعمل على دعم البرامج التعليمية، والمشروعات البحثية المحلية والإقليمية والدولية وإنشاء أنماط من التعليم الجامعي عابر للحدود، ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية.
- عقد تحالفات استراتيجية إقليمية بين الجامعات المصرية؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك أهداف الخطة الاستراتيجية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠.
- تدعم التحالفات الاستراتيجية الحراك الأكاديمي والبحثي وتكون الطلاب وهيئة التدريس الدوليين المدركين للثقافات الدولية.
- اهتمت جمهورية مصر العربية بالتعليم ولا سما التعليم الجامعي حيث يعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في كل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما تبين عبر العصور أن التعليم الجامعي هو الوجه الإيجابي في نهضة مصر.
- تميزت دولتا المقارنة(الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية) بجهودها وخبراتها العالمية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية فقد نجحت في استقطاب الموارد البشرية الدولية؛ الأمر الذي ساهم في تحقيق الميزة التنافسية وحضور دولي في التصنيفات العالمية لجامعاتهم.
- انتهت نتائج المقارنة إلى وجود أوجه تشابه عديدة بين جمهورية مصر العربية ودول المقارنة، كما توصلت لوجود اختلافات بين توجهات التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة

التنافسية بجمهورية مصر العربية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية، كما توصلت نتائج البحث إلى حاجة التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية بالتكيف مع المتغيرات الاجتماعية وتقريب الفوارق.

■ يوصى البحث بضرورة زيادة الاهتمام بالتعليم الجامعي الدولي بجمهورية مصر العربية، والعمل على توفيره وتفعيله في كافة الجامعات المصرية، ومشاركة جميع فئات المجتمع.

■ يوصى بضرورة توفير متطلبات تطبيق التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية.

٢- تصور مقترح لتطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية على ضوء خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة ماليزيا الاتحادية.

قامت الباحثة بتحكيم التصور المقترح من خلال عرضه على السادة المحكمين؛ لإبداء آرائهم حول مدى مناسبة التصور؛ ومدى شموله وتكامله ومدى الوضوح والقابلية للقياس والقابلية للتنفيذ والتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥/٢٠٣٠)، وبما يتوافق مع السياق الثقافي للجامعات المصرية.

أولاً: صياغة التصور المقترح بصورته الأولية.

يعتمد التصور المقترح على الإطار النظري للبحث، وما يتعلق بالتحالفات الاستراتيجية الجامعية وتطبيقها لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية، وخبرتي الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية في تطبيق التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية، وتم عرض التصور المقترح على خبراء في مجال التعليم الجامعي، ومجالى التربية المقارنة والإدارة التربوية، ومنهم من يمتلكون اهتمامات بحثية بالموضوع ولديهم خبرة في مجال الشراكة البحثية والتحالفات الاستراتيجية بالجامعات المصرية، وتم عرض التصور من خلال تطبيق الواتس أب؛ وتوصلت نتائج التحكيم إلى قابلية التصور للتنفيذ، بعد إجراء التعديلات المطلوبة، والتي جاءت على النحو التالي:

■ تم حذف بعض الأهداف الخاص بالتصور بسبب تكرارها في المضمون .

■ استبعاد بعض المنطلقات التي يقوم عليها التصور؛ لأنها لا تتوافق مع السياق الثقافي للجامعات المصرية.

■ استبعاد بعض الإجراءات المقترحة نظرًا لعدم وضوح سبل تنفيذها على أرض الواقع.
■ تم حذف بعض أليات تقويم التصور والإجراءات المقترحة نظرًا لتركيبها وتعقيدها وعدم وضوحها.

■ بلغت نسبة موافقة السادة المحكمين على التصور المقترح (٩٧%) وهي نسبة مقبولة.
ثانيًا: التصور المقترح في صورته النهائية.

بعد الانتهاء من تحكيم التصور المقترح، وإجراء التعديلات المطلوبة، جاء التصور المقترح في صورته النهائية على النحو التالي:
أ- مفهوم التصور المقترح.

يقصد به إطار ونموذج عام يتضمن مجموعة من المتطلبات الممكنة التي توضح كيفية تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية بكفاءة وفاعلية من خلال تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية كإحدى صيغ تدويل التعليم الجامعي عبر الفهم الواضح لفلسفة وطبيعة التحالفات الاستراتيجية في دول المقارن (الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ماليزيا الاتحادية) من أجل عقد تعاون وتحالفات لمعالجة المشكلات التي تعاني منها الجامعات المصرية مثل: النمطية والمحلية، وضعف مراكز بعضها في التصنيفات العالمية؛ الأمر الذي يحول بين تلك الجامعات وبين تلبية متطلبات سوق العمل محليًا ودوليًا، ومن ثم يعوقها عن تحقيق الميزة التنافسية وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب- فلسفة التصور المقترح.

تتضمن فلسفة التصور المقترح مجموعة من المبادئ والمفاهيم الرئيسة التي تعكس رؤية التصور وتشكل أساسه الفكري، وهي:
- أن التحالفات الاستراتيجية الجامعية تمثل توجهًا استراتيجيًا تتسلح به الجامعات ومؤسساتها المختلفة لحصد مزايا تنافسية تعزز من وضعها التنافسي وتضمن بقاؤها في السوق المحلية والدولية.

- اعتماد تصنيف مكانة الجامعات المصرية فى التصنيفات الدولية على تضمين البعد الدولى فى الأنشطة التعليمية والبحثية المجتمعية المختلفة.
- زيادة حدة المنافسة العالمية بين الجامعات؛ مما تفرض على الجامعات المصرية تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية لتحقيق الميزة التنافسية.
- ج- أسس ومنطلقات التصور المقترح.**
تقوم أسس ومنطلقات التصور المقترح على:
- الاتجاه نحو دمج البعد الدولى فى جميع أنشطة التعليم الجامعى؛ ومن صورها التحالفات الاستراتيجية التى تساعد على تجويد الإنتاجية البحثية للجامعات، كما توفر للجامعات إمكانية استكشاف المواهب القيادية والإدارية والبحثية، وتوفير التكلفة من خلال مرونة الموارد التى تقتضى الاستعانة بمصادر خارجية وتحالفات مع الجامعات متعددة الجنسيات.
- تزايد اهتمام الجامعات بتفعيل عدد كبير من التحالفات الاستراتيجية الجامعية مع نظيراتها الأجنبية؛ لتحقيق الإفادة من نتائجها بشكل كامل وعلى مدى طويل دون إهدار للموارد المادية والبشرية المتاحة.
- التوجه نحو تدويل التعليم الجامعى من خلال التحالفات الاستراتيجية يسهم فى تحسين حضور الجامعات فى قائمة التصنيفات الدولية.
- مواجهة التحديات التى تعوق تحقيق الميزة التنافسية عبر التحالفات الاستراتيجية، وتعظيم الاستفادة منها فى تحقيق الجودة والفاعلية التعليمية والبحثية وضمان استمرارية الجامعات المصرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.
- د- أهداف التصور المقترح.** تتمثل أهدافه فيما يلى:
- تحسين جودة التعليم الجامعى المصرى؛ بما يتلائم مع نظم التعليم الجامعى العالمية، وتحديث نظم التعليم، والبحث العلمى فى الجامعات المصرية.
- الارتقاء بوظائف الجامعات المصرية : التعليمية والبحثية والمجتمعية من خلال التحالفات الاستراتيجية، وإضفاء البعد الدولى متعدد الثقافات والخبرات على جميع جوانبه؛ مما يسهم فى الارتقاء بالسمعة الدولية والأكاديمية والبحثية للجامعات المصرية.

-وضع رؤية لما يمكن الاستفادة منه لتحقيق الميزة التنافسية فى الجامعات المصرية عبر التحالفات وما تعتمد عليه من أبعاد دولية فى بناء تحالفات محلية وإقليمية ودولية عابرة للحدود .

-استقطاب الجامعات المصرية لأكبر قدر من الكفاءات البشرية فى شتى المجالات ومن مختلف الدول فى ظل التحديات وهيمنة بعض الجامعات الجنبية على السوق .
-تفعيل ربط رؤية ورسالة وأهداف الجامعات المصرية ومؤسساتها بالبعد الدولى، ووضع الجامعات المصرية لخططها الاستراتيجية فى ضوء الانفتاح العالمى والتوسع فى عقد تحالفات واتفاقيات مع مؤسسات وهيئات دولية والإفادة من خبراتها مع مراعاة السياق الثقافى للمجتمع المصرى.

هـ - إجراءات تطبيق التحالفات الاستراتيجية بالجامعات المصرية لتحقيق الميزة التنافسية

تنقسم إجراءات تطبيق التحالفات الاستراتيجية بالجامعات المصرية إلى مجموعة متطلبات هى: متطلبات داخل الجامعات (متطلبات داخلية)، ومتطلبات خارج الجامعات (متطلبات خارجية)، وجاء كل منهما كما يلى:

١ - المتطلبات الداخلية:

-إنشاء مركز متخصص للتحالفات الاستراتيجية والتعاون المحلى والإقليمى والدولى تكون من مهامه متابعة تنفيذ التحالفات الاستراتيجية بالجامعة، والاتفاقيات، ونشر ثقافة التحالفات الاستراتيجية داخل الجامعة، وتدريب الكوادر البشرية من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب والباحثين لتأهيلهم ونقل مهاراتهم من أجل الاستعانة بهم فى تطبيق التحالفات الاستراتيجية ونشر ثقافتها بالجامعة.

-أن يوفر مركز التحالف الاستراتيجى الدعم اللازم والبيانات الكافية للمستفيدين والمعلومات الخاصة بتحالفات الجامعة والجامعات الأخرى والبرامج والمنح والبعثات التى توفرها تلك التحالفات .

-أن يقوم المركز على تنسيق اتفاقيات التحالفات مع الجامعات والمؤسسات والهيئات المختلفة محليًا ودوليًا.

- من مهام المركز تسويق الأبحاث العلمية عبر النشر الإلكتروني الدولي للإنتاج البحثي المصري، وتنسيق التعاون مع الجامعات أخرى لتبادل الخبرات بما يستقطب الكفاءات، كما يدْعَمُ رصيد الجامعات المصرية من الاتفاقيات والتحالفات العلمية مع الجامعات والهيئات والمؤسسات الإنتاجية والبحثية المحلية والإقليمية والعالمية.
- أن تستضيف الجامعة أعضاء هيئة التدريس وخبراء أجنبي يتلمذ على أيديهم أعضاء هيئة معونة من الجامعات المصرية في مجال التخصص لتعظيم الاستفادة من الاحتكاك بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية.
- توفير الدعم الكافي للطلاب والباحثين الراغبين في الدراسة بالخارج، والسعى نحو توفير برامج متشابهة مع الجامعات المتحالفة، وتكوين شبكة من العلاقات الدولية مع المغتربين العرب للإفادة من خبراتهم.
- توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنشاء قاعدة بيانات ونشر معلومات محدثة عن إنجازات الجامعة وتحالفاتها.
- وجود خطة استراتيجية للتحالفات معلنة في الجامعات المصرية تدعم البعد الدولي في رؤيتها ورسالتها وأهدافها وتتسم بالوضوح والواقعية؛ مع التحديد لمدة تنفيذ التحالف وآلياته وتمويله وإجراءات التنفيذ ومسئوليته ومتابعته وتقييمه في جميع الجوانب الأكاديمية والإدارية.
- مشاركة جميع أطراف الجامعة في القرارات المتعلقة بعمليات التقييم الذاتي؛ مما يساهم في الكشف عن نقاط القوة والضعف والعمل حيالها؛ وبالتالي تحقيق جودة العمل الجامعي.
- استطلاع آراء هيئة التدريس والطلاب والباحثين والخريجين خاصة الدوليين وتحليلها والإفادة من النتائج في تطوير اتفاقيات التحالفات؛ مما يزيد من تنافسية الجامعات المصرية.
- التقييم المستمر لمتابعة سير اتفاقيات التحالفات الاستراتيجية بالجامعات المصرية.

- تطوير قدرات الموارد البشرية من القيادات وهيئة التدريس والطلاب كل في تخصصه وفى حدود وظيفته فى الجامعات المصرية من خلال نشر ثقافة تطبيق التحالفات الاستراتيجية الجامعية، وعقد ورش العمل والتدريبات المستمرة.

- دعم الأنشطة والخدمات البحثية والأكاديمية المستهدفة والاهتمام بوظيفة التدريس وفقاً لمعطيات مجتمع المعرفة.

- الاهتمام بتنشيط المواقع الإلكترونية الرسمية بالجامعات المصرية باستمرار بما يكسبها الحداثة والتميز .

- مشاركة الجامعات المصرية فى المؤتمرات العلمية والمحلية والإقليمية والدولية، ومتابعة كافة المستجدات.

- تفعيل دور الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات المصرية بضرورة نشر ثقافة المعرفة الدولية والتحالفات الاستراتيجية.

- تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم بما يتفق مع توجهات التعليم الجامعى المحلى والدولى

- تشكيل فرق بحثية متخصصة من الكفاءات التدريسية بما يفيد فى إجراء بحوث علمية عالمية، ومشاركة نخبة من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرات الدولية فى تحكيم البحوث العلمية والدوريات العلمية المتخصصة.

- تشجيع الجامعة للإشراف العلمى المشترك بين الجامعات المصرية على طلاب الماجستير والدكتوراه.

- التوسع فى برامج التعليم المميز، وتعليم اللغات الأجنبية بالجامعات المصرية، ومراعاة النُعد الدولي فى المقررات الدراسية والبرامج الأكاديمية.

- توفير مقومات تطبيق التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية من خلال

- تضمين قيم التحالفات الاستراتيجية فى رسالة كل جامعة، بحيث يتم إعلان ونشر رسالة الجامعة بما تشتمل عليه من مفاهيم وقيم وأبعاد التحالفات الاستراتيجية لجميع أعضائها وطلابها والأطراف ذات العلاقة.

-تبنى الجامعات فى أهداف خطتها الاستراتيجية التحول التدريجى نحو تحقيق الميزة التنافسية، مع وضع نظام للحوافز والمكافآت يشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة بفاعلية فى أنشطة دعم التحالفات الجامعية، والاهتمام بالبرامج البحثية، وإلغاء الحواجز التنظيمية بين المستويات الإدارية فى الجامعات المصرية.
-الاقتداء بالجامعات الدولية وخاصة الرائدة منها، ولديها خبرة ناجحة فى التحالفات الاستراتيجية.

-إقامة تحالفات استراتيجية بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية مثل كامبردج واكسفورد وغيرها، وكذلك بين الجامعات العربية وتركيز الاهتمام فى تلك التحالفات على مجال التدريب وتقديم البرامج التعليمية فى التخصصات المختلفة، وفى مجال البحث العلمى من خلال ما يعرف بالحدائق العلمية ومراكز البحوث ، وكراسى البحوث وإنشاء حاضنات الأعمال الجامعية التى تدعم الباحثين ذوى الأفكار المبدعة، وتطبيق التحالفات المجتمعية؛ وذلك لتحقيق المزايا التنافسية والوصول بالجامعات المصرية إلى مراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية.

٢- متطلبات خارجية. وتتمثل في:

- منح الجامعات المصرية مزيد من الحرية والاستقلالية فى تسيير أعمالها، واستحداث برامج تدريسية نوعية.

- توحيد القوانين والتشريعات المنظمة للبحث العلمى المحلى والدولى فى قانون واحد شامل.
- إصدار اللوائح والقواعد والتشريعات لإنشاء وتطبيق التحالفات الاستراتيجية بالجامعات المصرية.

- تشجيع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى دعم تطبيق التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، ووضع جوائز سنوية للمتميزين.

- نشر وتعميم نواتج التحالفات الاستراتيجية على كل الجامعات المصرية للاستفادة منها ويكون ذلك من خلال إصدار مجلة من قبل الوزارة تعمم على الجامعات المصرية بأكملها .

- محاولة تحويل بروتوكولات التعاون فى الجامعات المصرية إلى تحالفات استراتيجية لتعميق الاستفادة وتحقيق الميزة التنافسية.
- الأخذ بمعايير التنافسية العالمية عند اختيار القيادات الجامعية، وربطها بمستجدات المعرفة العلمية.
- مشاركة وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى المؤتمرات العلمية العالمية من أجل تسويق الجامعات المصرية وبرامجها وأبحاثها وتحالفاتها الاستراتيجية المتنوعة.
- إنشاء وزارة التعليم العالى والبحث العلمى مركز وطنى لقياس القدرات التنافسية للجامعات من خلال معايير دولية وعالمية تتفق مع التوجهات العالمية.
- تطوير نظم قبول الطلاب الدوليين الوافدين من دول متنوعة للالتحاق بالجامعات المصرية، والإجراءات الميسرة عبر تطبيق " ادرس فى مصر "
- دعم جودة خدمة الجامعات المصرية للمجتمع، وتحويل الجامعات المصرية لبيوت خبرة من خلال عقد تحالفات استراتيجية وتنظيم زيارات تبادلية ومشروعات بحثية مع مؤسسات الإنتاج المحلية والدولية؛ مما يساعد الجامعات على تسويق منتجاتها وتوظيف الموارد والإمكانات المادية والبشرية والبحثية لها ومن ثم دعم قدراتها التنافسية.
- توفر الحكومة المصرية ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى كل الدعم من خلال تدليل الصعاب، وفتح المجال لإقامة جامعات خاصة فى مصر على غرار الجامعات العالمية.
- و- **أليات تقويم التصور المقترح.** تتمثل ألياته تقويم كما يلي:
- تقييم الجامعات المصرية من حيث قدرتها على تطبيق التحالفات الاستراتيجية من خلال قدرتها على التعاون مع المؤسسات والهيئات المحلية والدولية المتوفرة عبر مؤشرات الأداء مثل: عدد البرامج المشتركة، وعدد الطلاب المشاركين فى برامج التحالفات وعدد المشاريع البحثية المشتركة سواء بين الجامعات المصرية أو العربية أو الأجنبية أو بين مؤسسات الإنتاج.
- تقييم قدرة الجامعة على توفير الموارد المادية والبشرية واستغلال المتاح لديها من أجل تطبيق التحالفات الاستراتيجية بنجاح.

- القيام بدراسة حالة الجامعات المصرية أو جامعة مصرية بعينها قامت بتطبيق التحالفات الاستراتيجية بها مقارنة بجامعات أخرى محلية ودولية، وتحديد الدروس المستفادة والتحديات التي واجهتها.
 - استشارة خبراء في مجال التعليم العالي والابتكار للحصول على آرائهم وتوجيهاتهم بشأن تطبيق التحالفات الاستراتيجية بالجامعات المصرية .
 - تقدير التأثير المحتمل لتطبيق التحالفات الاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية على المجتمع وسوق العمل ومدى تأثيرها على خطط التنمية.
 - إعداد خطة عمل محكمة لتطبيق التحالفات الاستراتيجية في الجامعات المصرية.
 - تعزيز الجهاز الحكومي لتطبيق التحالفات الاستراتيجية من خلال وضع السياسات، وإطار قانوني ملائم وتقديم التمويل والدعم اللازم لتسهيل التحالفات المحلية والإقليمية والدولية بالجامعات المصرية.
 - ز- معوقات التصور المقترح.
- توجد مجموعة من المعوقات التي تحول دون تنفيذ التصور المقترح، وجاءت كما يلي:
- ضعف الثقة، واختلاف الثقافات التنظيمية، وصعوبة استمرارية التحالف.
 - عدم كفاية أو جدارة الأعضاء القائمين على كيان التحالف أو قلة خبراتهم في مجال التحالفات الاستراتيجية.
 - مقاومة التغيير وحدوث القلق والاضطراب في بيئة العمل الجامعي التي اعتاد الأفراد عليها.
 - انتقال الأعضاء القائمين على إدارة التحالف إلى مكان آخر أو التقاعد أو السفر المفاجئ.
 - كثرة الأعباء الإدارية والأكاديمية في الجامعات المصرية، ومحدودية مشاركة صنع القرارات وأساليب العمل الروتينية.

- سيادة البيروقراطية على كافة المستويات الأكاديمية والإدارية فى الجامعات المصرية، جمود التشريعات والقوانين للعمل فى الجامعات المصرية، والتي لا تدعم مكافأة المتميزين من منتسبيها فى سوق البحث والنشر.
- انخفاض الوعى بمبادئ تطبيق التحالفات الإستراتيجية وأهدافها فى تحقيق جودة الأداء بكافة الجامعات المصرية.
- د-سبل التغلب على معوقات التصور المقترح.** وتتمثل فيما يلى:
- الترويج للفوائد التى ستتحقق للأفراد وللجامعة نتيجة تنفيذ التحالف الاستراتيجى، وتوضيح الأسباب الأساسية لإحداث التغيير.
- تنظيم الاجتماعات والندوات واللقاءات وورش العمل لتعزيز الاستفادة من التحالفات الاستراتيجية بكل أنواعها بالجامعات؛ لتوعية منتسبى الجامعات المصرية عن فوائد التحالفات الاستراتيجية والميزة التنافسية وحشد كافة القرارات نحو تحقيقها فى الجوانب الأكاديمية والإدارية والمالية.
- انتهاج أسلوب تدريب قيادات الصف الثانى لإدارة التحالف، مع ضرورة نشر ثقافة العمل الجماعى باعتباره أهم السبل لتوفير الوقت والجهد ومشاركة المعرفة ونشرها بين الزملاء هما مصدرا للقوة والتميز.
- توفير مناخ تنظيمى يكون داعم ويتم ربطه بالعمل الجماعى، ومكافأة التقدم.
- إعطاء هامش كبير من الحرية لعمل فرق التحالف، وبناء الثقة بين جميع العاملين بالتحالف.
- وضع لوائح وتشريعات وبرامج تدريبية خاصة تضمن استعانة اعضاء هيئة التدريس بالتقنيات الرقمية فى العملية التدريسية، بما يدعم التنافس الإيجابى، ويقلل من هجرتهم بحثاً عن يقدر مواهبهم وكفاءاتهم.
- تطوير ثقافة التخطيط الاستراتيجى، والتحسين المستمر لجودة الخدمات التى يقدمها التحالف.
- الاستفادة من نتائج التقييم الذاتى المؤسسى فيما يتعلق بمؤشرات التنافسية بالجامعات المصرية وإطلاق برامج تعليمية فى التخصصات النادرة.

-
- مرونة الهياكل التنظيمية بالجامعات المصرية، واتباع أحدث الأساليب الإدارية التي تتفق مع التوجهات الدولية للتحالفات الاستراتيجية.
- وضع معايير لاختيار أعضاء كيان التحالف تركز على امتلاكهم للكفايات الفنية والمعرفية.
- ٣- بحوث مستقبلية مقترحة.
- دراسة مقارنة للتحالفات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على ضوء خبرات بعض الدول.
- تصور مقترح لتطبيق التحالفات التكنولوجية بالجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول "دراسة مقارنة".
- رؤية مستقبلية لتطبيق التحالفات الإقليمية بالجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول "دراسة حالة على جامعات إقليم جنوب الصعيد"

قائمة المصادر والمراجع .

١- المراجع العربية.

- إبراهيم، إيمان عبد الفتاح محمد، وعبد الحميد، أسماء عبد الفتاح نصر. (٢٠١٩). مركز مقترح لتسويق الخدمات الجامعية بجامعة الأزهر فى ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٥ (٣، ٨)، ١٧٧ - ٢٦٢.
- إبراهيم، فاطمة أحمد زكى؛ ومحمود، وفاء عبدالفتاح. (٢٠١٧). تطوير الأداء البحثى بالجامعات المصرية فى ضوء قياس كفاءته النسبية باستخدام مدخل التحليل التطويقي للبيانات مع التطبيق على جامعة بنها، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ٣٧ (٢)، ٣٢٧ - ٤٧٩.
- إبراهيم، محمد صبرى الأنصارى. (٢٠٢١). القدرة التنبؤية للبراعة التنظيمية فى تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية: دراسة تطبيقية بجامعة جنوب الوادى، مجلة كلية التربية، جامعة بنى سويف، ٢٥٣ - ٣٧٢.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد. (٢٠١١). لسان العرب. ج ٨. بيروت. دار الصادر.
- أبو المجد، عبير إبراهيم. (٢٠٢٢). آليات تعزيز دور الحاضنات التكنولوجية فى دعم البحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء التجارب الدولية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٤ (١)، ١ - ٥١.
- أبو تجار، هبة محمد محمد. (٢٠٢١). التحالف الاستراتيجى: استراتيجية مقترحة للتعليم الجامعى أثناء جائحة كورونا وما بعدها، مجلة تطوير الأداء الجامعى، جامعة المنصورة، ١٦ (٢)، ٤١٣ - ٤٧٧.
- الإختاوى، محمد السيد محمد؛ وشحاته، حامد أحمد محمد. (٢٠١٧). تسويق البرامج المميزة بجامعة المنصورة مدخل لتعزيز ميزتها التنافسية، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ١٧ (٤)، ٣٦٧ - ٤٩٠.
- الأزهر الشريف. (٢٠٢٢). تاريخ الجامع الأزهر. <https://www.azhar.eg/alazhar>
- الاستراتيجية القومية للعلوم والابتكار والتكنولوجيا. (٢٠١٦). جمهورية مصر العربية، متاح على، https://www.portal.mohesr.gov.eg/areg/Documents/sr_strategy.pdf
- إسماعيل، أحمد. (١٩٩٨). التربية المقارنة، دار الفكر العربى، القاهرة.
- إسماعيل، حنان إسماعيل أحمد. (٢٠١٨). استثمار مخرجات البحث العلمى بالجامعات فى مجتمع المعرفة: صيغ مقترحة، أوراق عمل المؤتمر العلمى السنوى، الخامس والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، عنوان " نظم التعليم ومجتمع المعرفة، القاهرة.
- إسماعيل، طلعت حسيني. (٢٠١٧). تعبئة موارد إضافية مالية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٣٢ (٩٥)، ١ - ١٢٠.

- أمين، مصطفى أحمد. (٢٠١٧). بطاقة الأداء المتوازن لتحقيق ميزة تنافسية للجامعات المصرية، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مصر، (٢٤)، ١١-١١٦.
- البابطين، أماني أحمد عبد العزيز. (٢٠١٩) تنوع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية المواكبة لتطلعات رؤية ٢٠٣٠ في ضوء التجربة الأمريكية المجلة الدولية التربوية المتخصصة، جامعة الملك سعود، ٨(٩)، ٥٥-٦٩.
- باداركو، جوزيف. حلقة المعرفة: كيف تتنافس الشركات من خلال التحالفات الاستراتيجية، إصدار المؤسسة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، القاهرة، www.edara.com
- باي غالي، س.، و سحانين، ر. (٢٠٢٠). التحالفات الاستراتيجية: دراسة تحليلية لأهميتها ودوافعها ونتائجها في ظل بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة العلوم الإدارية، ٢٤(١)، ١٧٥-٢٠٤.
- بدوي، محمود فوزي أحمد؛ ومصطفى، عماد نجم عبد الحكيم. (٢٠١٨). تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلاً لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، ٥٣(٥٣)، ٣٢٧-٤١٢.
- البربري، محمد. (٢٠٢١). التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الأخرى: تحليل لدوافعها ونتائجها وتحدياتها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة قطر، ٣(٢٩)، ١٦١٧-١٦٤٥.
- البنك الدولي. (٢٠١٢). تدويل التعليم العالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الرائد الدولي: مجلة شهرية يصدرها مرصد التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، (١٤).
- جاد، الله باسم سليمان صالح. (٢٠١٩). الحدائق العلمية الجامعية مدخل للارتقاء بالتصنيف العالمي للجامعات المصرية وفق مؤشرات SQ للتعليم الجامعي دراسة استشرافية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الفيوم، كلية التربية، ١٢(١) الجزء (٩)، ٣٣٣-٤٥٢.
- الجريدة الرسمية (١٩٧٢) قانون تنظيم الجامعات المصرية، المواد (٤٠٠٤٩، ٥) أكتوبر.
- الجريدة الرسمية (٢٠٠٩). قانون الجامعات الخاصة والأهلية رقم ٢٠١٢ مكرر (١)، ٢ مارس.
- الجريدة الرسمية (٢٠١٨) قانون رقم ١٦٢ في شأن إنشاء وتنظيم فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية. ٣١ تابع (أ)، ٢ أغسطس.
- جغرافية مصر. (٢٠٢٢). بوابة معلومات مصر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية. ٣١ تابع (أ)، ٢ أغسطس.
- جمهورية مصر العربية. متاح على، <https://www.eip.gov.eg/IDSC/StaticContent/View.aspx?ID=16>
- جمال الدين، نجوى يوسف، وعبد الشافي، دينا حسن محمد، وكاعوه، عيبر أحمد على (٢٠١٨): التحالف الاستراتيجي كصيغة لمواجهة التحديات العالمية، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، ٢٦(٣)، ١١٠-١٢٩.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي.(٢٠٠٦). قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، ط٤، المعدلة، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- الجنابى، أكرم سالم (٢٠١٧). الإدارة الاستراتيجية وتحديات القرن الحادى والعشرين مفاهيم - نظريات - عمليات - دراسة الحالة، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٢) بيان إحصائي للتعليم الجامعي، جمهورية مصر العربية https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7193
- الجوهري، محمد أحمد.(٢٠١٦). التحالفات الدولية فى التعليم المفتوح: تجارب دولية مختارة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الجيار، سهير على، وعيسوى، رشاد مختار عبد الرحمن، وجمعة، فاطمة على السعيد.(٢٠١٩). تطوير الجامعات البحثية فى مصر على ضوء خبرات بعض الدول، مجلة البحث العلمى فى التربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ١١(٢٠)، ٩١٩-٩٣٩.
- الحري، هناء عبدالله حمد، والجابرى نياف بن رشيد (٢٠١٨). اقتصاديات البحث العلمى فى الجامعات كفاءة الإنتاج البحثى للجامعات العربية وفقا للمقارنة المرجعية بالجامعات العالمية مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث فى التعليم العالى، اتحاد الجامعات العربية. ٣٨(٣)، ٨٩-١٢٥.
- حسين، سلامة عبد العظيم، ومحمد، سمر مصطفى، وزكى، فاطمة أحمد.(٢٠١٩). متطلبات تطبيق التسويق الإلكتروني للخدمات البحثية بالجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ٣٠(١٢٠)، ٣٠٨-٣٢٥.
- حسين، محمد جاد.(٢٠١٥). متطلبات تطبيق ستة سيجما *Sigma Six* لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات: دراسة تطبيقية على بعض كليات جامعة جنوب الوادى، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٣٩(٣)، ٩٩-٢٣٤.
- حمد، محمد مصطفى محمد مصطفى.(٢٠٢٠). تصور مقترح لتفعيل استراتيجية المحيط الأزرق فى تعزيز الميزة التنافسية المستدامة فى جامعة أسيوط: دراسة حالة، المجلة التربوية، كلية التربية بسوهاج، (٢٦)، ٧٦، ج٣، ١٩٣١-١٩٩٥.
- خاطر، محمد إبراهيم عبد العزيز إبراهيم.(٢٠١٥). تدويل التعليم أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالقازيق، ٣٠(٨٧)، ٢٢٣-٢٧٨.
- _____.(٢٠٢١). آليات مقترحة لدعم التحالفات الدولية فى الأداء البحثى للجامعات المصرية بالإفادة من أسلوب فرق البحث الافتراضية، مجلة كلية التربية فى العلوم التربوية، ٤٥(١)، ١٥-١٤٣

- خليل، نبيل سعد.(٢٠١٥). *مداخل حديثة في إدارة المؤسسات التعليمية*، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- خليل، ياسر محمد.(٢٠١٨). *الإسهام النسبي لأبعاد القيادة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية*، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٥(١١١)، ٤٣١-٤٥٦.
- داود، عبد العزيز أحمد محمد.(٢٠١٦). *تسويق الخدمات التعليمية بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية*. مجلة مستقبل التربية العربية، ٢٣(١٠١)، ٩٦-١٤.
- الدستور المصري (٢٠١٤). *دستور مصر رئاسة جمهورية مصر العربية متاح على* <https://dostour.eg>
- دياب ، عبدالباسط محمد . (٢٠١٧). *تصور مقترح للمتكين الإداري لرؤساء الأقسام الأكاديمية بالجامعات المصرية ودوره في تحفيز الإبداع الإداري لديهم : (جامعة سوهاج نموذجًا)*، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، (٤٩). ٥٦٧-٧٣٧.
- رشاد، عبدالناصر محمد، ومحمد، أمل سعيد.(٢٠١٧). *تطوير الأداء المؤسسي وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة بكلية التربية بجامعة عين شمس والمجمعة : دراسة مقارنة*، مجلة الإدارة التربوية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، (١٦) ، ١٥-١٤٤
- رضوان، أمل صلاح محمود (٢٠١٧). *النشر العلمي الدولي للباحثين في المراكز والمعاهد البحثية المصرية، من أبحاث المؤتمر العلمي الثاني للمكتبات والمعلومات بعنوان: النشر العلمي الدولي(الواقع والتحديات والحلول)*، جامعة بنها، في الفترة من ١٧-١٨ ابريل، ١-٣٦.
- رئيس الجمهورية (٢٠١٩). *قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ٢٠١٩ بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة اللوتس". الجريدة الرسمية، (٤٩)، مكرر، ١-٣.*
- زاهر، أحمد صابر، و سيد، محمد علي. (٢٠١٨). *أسباب تراجع ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية ، للجامعات، وصعوبة قدرتها على تحقيق الميزة التنافسية ١١(٢٢)*، مجلة الدراسات الإنسانية، (22) ، ٨٠١-٨٠٥.
- زاهر، ضياء الدين.(٢٠١٧). *التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي العربي، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة.*
- زقاي، حميدى؛ وأمين، محمد رماس.(٢٠١٨). *التحالفات الاستراتيجية وأهميتها في كسب مزايا تنافسية*، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجزائر، (٢)، ٥٠-٦٣.

- زهرا، ايمان حمدى. (٢٠٢٢). متطلبات تطبيق معايير النموذج الأوربي للتميز المؤسسي (EFQM) فى الجامعات المصرية على ضوء مستحدثات العصر الرقمى، المجلة التربوية جامعة سوهاج، (٩٤) ، ١٢٠٩-١١٠٣.
- الزهرانى، عبد الله. (٢٠١٢). واقع نظم إدارة الموارد البشرية وأثرها على الميزة التنافسية: دراسة على الشركات المساهمة بالسعودية، مجلة كلية التجارة، جامعة أسيوط، (٥٢)
- الزهيرى، إبراهيم عباس. (٢٠١٢). رأس المال الفكرى: الخيار الاستراتيجى للمستقبل المؤسسات التعليم العالى، المؤتمر العلمى الرابع لكلية التربية النوعية بعنوان " إدارة المعرفة ورأس المال الفكرى ، جامعة المنصورة ، ١١-١٢ إبريل، ١٩-٤٥.
- سالم، إيمان ندى أحمد رزق، والمهدى، سوزان محمد ، ومحمد، فاطمة زكريا. (٢٠٢١). دور حدائق العلوم والتكنولوجيا فى تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية ، مجلة بحوث العلوم التربوية، (١)١، ١-٢٩.
- سالم، جهاد . (٢٠٢٠). الجامعات المصرية تتنافس بالأسعار والتوأمة لجذب الوافدين. جريدة المال، متاح على <https://almaalnews.com>
- السبتى، لطيفة أحمد. (٢٠٢١). أثر مؤشر الابتكار العالمى على النمو الاقتصادى فى بعض الدول العربية دراسة قياسية للفترة (٢٠١١-٢٠١٩)، مجلة الباحث الاقتصادى ، (١)٩، الجزائر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، ٢١٢-٢٢٦.
- السعود، راتب سلامة (٢٠١٦). سياسات تربوية مقترحة لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة فى الجامعات الأردنية الحكومية فى ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
- سليمان، حنان البدرى. (٢٠١٩). استراتيجية مقترحة لتفعيل دور التعلم التنظيمى فى تحقيق الميزة التنافسية لجامعة أسوان، المجلة التربوية كلية التربية بسوهاج، (٥٩) ، ٤٥٣-٥٧٥.
- سليمان، عرفات عبد العزيز. (١٩٨٩). الاتجاهات التربوية المعاصرة دراسة فى التربية المقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- السوسى، يوسف. (٢٠١٥). جودة ممارسة الكليات التقنية فى محافظات غزة لإدارة التميز وعلاقتها بالميزة التنافسية، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية.
- سيد، نادية مخيمر عمر، و أحمد، نعمات عبد الناصر، وسلطان، أمل على محمود. (٢٠٢٢). الحراك الأكاديمى الدولى لأعضاء هيئة التدريس مدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية، ٤، يناير، ٢٣٨-٢٦٢.

الشريف، روان باسم.(٢٠١٥). أثر المرونة الاستراتيجية في العلاقة بين التعلم الاستراتيجي وتحقيق الميزة التنافسية في شركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

شعبان، رشا عبد القادر .(٢٠٢٢). رؤية مقترحة لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة القاهرة في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة كلية التربية كلية التربية جامعة المنوفية، ٣٧(١) مارس، ٥٩٥-٦٥٨

شلبى، أماني عبد العظيم مرزوق.(٢٠١٨).متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة في ضوء بعض الخبرات العالمية رؤية تربوية معاصرة، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة المنصورة. الشمري، طارق طعمه عطية.(٢٠١٩). دور النزاهة الاستراتيجية كمدخل حديث في تحقيق التحالفات الاستراتيجية الناجحة: بحث ميداني في شركة زين للاتصالات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد بالعراق، ١١(٢٤)، ٣٠٠ - ٣١٥.

صافي ، محمود.(٢٠٢١) تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٨١ - ٢٠١٨ ، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، (١)، ١١٦-١٩٤. صقر، أحمد.(٢٠١٩). العوامل الثقافية الاجتماعية وتأثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم" دراسة تحليلية وميدانية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

عبد الحافظ، أسماء عبد الحميد عيسى، وعبد المعطى، أحمد حسين، ونور الدين، محمد المصرى.(٢٠١٩). إدارة الفرق البحثية مدخل لتطوير المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط، مجلة كلية التربية جامعة أسيوط، ٣٥(١١)، ٥٠٩-٥٢٨.

عبد الحميد، أسماء عبد الفتاح نصر.(٢٠٢١) . تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة الأزهر في ضوء مفهوم اليقظة الاستراتيجية، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج ، ج ٢، (٨٣)، ٩٠١-٩٥٣. عبد العال، إيناس عبد الله أحمد، والمهدى، سوزان محمد و المغاوررى، هالة أمين. (٢٠٢١) . تفعيل التشارك المعرفى بين أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية، مجلة بحوثالعلوم التربوية ، ٢(٢)، ٧١-٩٤.

عبد العال، عنتر محمد أحمد.(٢٠١٧). تحقيق المزايا التنافسية بالجامعات المصرية في ضوء النزاهة الاستراتيجية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤١(٤)، ١٧٨-٢٧٥.

عبد العزيز، أحمد محمد محمد.(٢٠١٨). النمذجة بالتحليل المورفولوجي لدور التحالفات الاستراتيجية في تحقيق مقومات التكامل بين النزاهة التنافسي والاستراتيجي للجامعات المصرية (جامعة عين شمس نموذجًا)، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٣(٤٢)، ١٥-١٩٠

- عبد الله، أسماء أبو بكر صديق.(٢٠١٨). رؤية مقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ٢٩(١١٥)، ١٠٧-١٦٢
- عبد الله، أسماء أبو بكر صديق.(٢٠٢١). استراتيجية مقترحة لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء استراتيجية المحيط الأزرق لتحقيق الميزة التنافسية، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، ٢٢(٦)، ١-٦٥.
- عبد المطلب، أحمد عابد إبراهيم، والحوت، محمد صبرى، وتوفيق، صلاح الدين أيوب.(٢٠١٥). التنافسية بين الجامعات، مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية، ٣(٥)، ١٢٧-١٥٧.
- عبد الواحد، وفاء لطفى حسين.(٢٠٠٩). التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة بالمنطقة العربية " دراسة لحالتى الأفارقة الزنوج فى جنوب السودان والأكراد فى العراق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عطا، رجب احمد (٢٠٢٠) الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال على ضوء خبرتي كندا وسنغافورة المجلة التربوية كلية التربية جامعة سوهاج، ٧٠(٧٠)، ٣٢٨-٤١٦.
- عطية، ملاك طاهر مرسى.(٢٠١١). التحالفات الاستراتيجية التسويقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد،(٢)، ٣٠١-٣٢٣.
- على، محمود صلاح أحمد.(٢٠٢٢). تصور مقترح لتحسين القدرات الرقمية بجامعة الأزهر فى ضوء التحالفات الاستراتيجية، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ج٣، (١٩٧)، ٢٤٦-٢٩٤.
- غبور، أمانى السيد غبور.(٢٠١٩). رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي فى الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية، مجلة بحوث التربية النوعية، ٣(٥٤)، ٦٣-١٠٣.
- الغيثاوى، ياسين.(٢٠١٦). صنع القرار السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الكتاب الأكاديمى، القاهرة.
- الفقى، محمد عبد الله محمد عبد الله.(٢٠١٩). تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالى بتطبيق مدخل سلسلة القيمة فى ضوء بعض النماذج العالمية، مجلة كلية التربية، ٣٤(١)، ٢٩٠-٣٤٥.
- الفقيه، منال أحمد (٢٠٢٠) دور الرشاقة الاستراتيجية فى تحقيق الميزة التنافسية للجامعات اليمنية، مجلة الجامعة الوطنية الجامعة الوطنية، اليمن، عدد (١٣)، أغسطس، ١٦٧-٢٠٢.
- الفواز، نجوى مفوز مفيز.(٢٠٢٠). توجه الجامعات لتحقيق الميزة التنافسية بالاعتماد على مبادئ تدويل التعليم العالى بما يتوافق مع متطلبات أهداف مشروع نيوم، المجلة الأردنية فى العلوم التربوية جامعة اليرموك، الأردن، ١٦(٤)، ٣٩٩-٤١٤.
- القصبى، راشد صبرى.(٢٠٠٩). نحو تطوير التعليم الجامعى ، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة.

- قنديلجي، عامر؛ والسامرائي، إيهاب.(٢٠١٨). *البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري، عمان*.
- كردي، أحمد سد.(٢٠١١). *إطار مقترح لبناء وإدارة التحالفات الاستراتيجية لدعم القدرات التنافسية في الجامعات المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة بنها*.
- كردي، محمد.(٢٠١١). *التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني: دراسة تحليلية لواقعها وآفاق تطويرها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية*.
- كيلش، فرانك.(٢٠٠٠). *ثورة الانفوميديا (ترجمة:حسام الدين زكريا)، عالم الفكر، (٢٥٣)، يناير، ٤٦٧-٤٧٠*.
- لاشين، محمد عبد الحميد، وآخرون.(٢٠١٨). *تصور مقترح لتسويق البرامج التعليمية بجامعة السلطان قابوس في ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ج (١٠٢)، (١٨٠)، ٥٥٧-٥٢٢*.
- مارتن، فريدريك.(٢٠٢١). *الطبقة والمجتمع الحديث، وكالة الصحافة العربية، القاهرة*.
- متولى، السيد عبد المنعم على. (٢٠١٨). *آليات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة، مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٥(١١١)، ٦٣٣-٧٢٤*.
- محمد، أحمد محمد أحمد (٢٠١٤). *معوقات التخطيط الاستراتيجي بالجامعات المصرية (رؤية تربوية)، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، القاهرة، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مصر، ٢٦، أغسطس، ١٥-٢٤*.
- محمد، فاطمة السيد صادق، وأحمد، إبراهيم أحمد، وأبولوفا، جمال محمد. (٢٠١٩). *متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا، مجلة كلية التربية بنها، ٢(١٢٠)، يوليو، ٣٠٩-٢٩٠*.
- محمد، هالة أحمد إبراهيم.(٢٠١٨). *تفعيل دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، مجلة كلية التربية كلية التربية، جامعة المنوفية، ٣٣(٤)، ٤٧٢-٥١٦*.
- مرسى، شرين عيد.(٢٠٢٠). *التوأمة الجامعية كمدخل لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤(٤٤)، ١٢٩-٢٥٨*.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠٢٢). *٧ سنوات من الإنجازات، التنمية البشرية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية*.
- مصطفى، أحمد سيد. (٢٠٠٣). *تنافسية التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: دعوة للتأمل. مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، (٣٢)، ١٣١-١٢٤*.
- <https://www.almaany.com/> معجم المعاني

مغاوري، عائشة عبد الفتاح.(٢٠١٨). تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي، مجلة كلية التربية ، جامعة بنها ، ٢٩(١١٤)، ٩٩-١٧٠.

مدوح، مروة.(٢٠١٨). تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء معايير بعض التصنيفات الدولية، مجلة كلية التربية، جامعة بور سعيد، ٢٤، ٨٢٢-٨٥٤
الموسوعة العربية العالمية. (١٩٩٩). الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال، الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.

النجار، فريد.(١٩٩٩). التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

هلال، طارق.(٢٠١٤). أثر إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية بالتطبيق على القطاع المصرفي السوداني، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، السودان.

هلال، ناجي عبد الوهاب؛ ونصار، على عبد الرؤوف.(٢٠١٢). تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة (رؤية مستقبلية)، مجلة مستقبل التربية العربية، ١٩(٧٧)، ١٨٥-٣١٦.

الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠٢٢). المركز الإعلامي، جمهورية مصر العربية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠١٨): إنجازات وزارة التعليم العالي من ١/١/٢٠١٨ حتى ٣١/١٢/٢٠١٨ والخطة المستقبلية للوزارة في ٢٠١٩ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ديسمبر ٢٠١٨، ٧٨ -١.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(٢٠١٥). الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠، القاهرة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(٢٠١٨). إنجازات وزارة التعليم العالي من ١/١/٢٠١٨ حتى ٢/٣/٢٠١٨ والخطة المستقبلية للوزارة في ٢٠١٩، القاهرة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(٢٠٢١). البحث العلمي في أرقام بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٧ متاح على <http://portal.moheer.gov.eg/arnumbers.aspx-in-research-ntifceeg>

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٢)، عن الوزارة رؤية، رسالة، وأهداف متاح على،
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(٢٠١٩ يوليو). المركز الإعلامي الأخير، <http://hgire>

MediaCenter Pages NewsDetails. asp?newsID=2525

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(٢٠٢١). وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠٢١ - ٢٠٣٠ ، جمهورية مصر العربية. متاح

<https://safeer.my.gov.sa/portal>



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٢ ، يونيو) المركز الإعلامي، <http://hgire>

MediaCenter Pages NewsDetails. aspx?newsID=2525

اليونسكو، معهد اليونسكو للإحصاء. (٢٠١٩). الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١٩، كندا. المراجع الأجنبية.

- Academic Ranking of World Universities (ARWU) Shangha, (2020), <https://www.shanghairanking.com/>.
- Academic Ranking of World Universities.(2022). <https://www.shanghairanking.com/rankings/arwu/>.
- Al Shobaki, M. J., & Naser, S. S. A. (2017). The role of the practice of excellence strategies in education to achieve sustainable competitive advantage to institutions of higher education-faculty of engineering and information technology at Al-Azhar University in Gaza a model.
- Altbach, P. G., & Knight, J. (2007). The internationalization of higher education: Motivations and realities, *Journal of studies in international education*, 11(3-4), 290-305.
- Amey, M. J., Eddy, P. L., & Campbell, T. G. (2010). Crossing boundaries creating community college partnerships to promote educational transitions. *Community College Review*, 37(4), 333-347.
- Axel-Lute, M., Town& Gown(2020): Making Research Serve Communities Needs; <http://www.anrecs.msu.edu/research/sandmann.htm>.
- Beerkens,M.(2022). An evolution Of Performance Data in higher education govermanance : apath lards abig data'era? Quality in Higher Education, 26(1), 29-49.
- Cambridge Dictionary Online: <https://dictionary.cambridge.org/>
- Castellanos, C. M. P., Olivos, P. C., Flores, J. L. M., & Sánchez-Partida, D. (2018). Proposal of a Model of Strategic Alliances to Strengthen Microenterprises. *International Journal of Applied*, 8(3).
- Center for Urban Education, (CUE), 2021, <https://www.cue.pitt.edu/>
- Central Intelligence Agency (CIA) (2021). The World Fact book 2021. Washington. Accessed On 23-1-2021, <https://www.cia.gov/the-world-factbook/...>
- Chan, J. I. L., & Muthuveloo, R. (2022). Strategic agility: Linking people and organizational performance of private higher education institutions in Malaysia. *International Journal of Business and Society*, 23(1), 342-358.
- Chatfield, A. T., Shlemon, V. N., Redublado, W., & Darbyshire, G. (2019). Creating value through virtual teams: A current literature review. *Australasian Journal of Information Systems*, 18(3).
- Claussen, C. (2022). The European Universities Initiative: Unpacking Decision-Making in Higher Education Alliances [Unpublished master's thesis]. University of Agder.



-
- Daniel, S. Levine (February 7, 2003) the UC Discovery Grant - News and Events. San Francisco Business Times
 - De la Garza, G. F., Landrum, B. A., & Samuels, B. (1997). *Teaming Up: Higher Education-Business Partnerships and Alliances in North America*. Western Interstate Commission for Higher Education.
 - De Moortel, K., & Crispeels, T. (2018). International university-university technology transfer: Strategic management framework. *Technological Forecasting and Social Change*, 135, 145-155.
 - Dilip S.(2022). The Effect of Quality Management Practices on Academics' Innovative Performance in Malaysian Higher Education Institutions. *International Journal of Educational Management*, 48(4) -643-656.
 - Dumanig P., & Symaco L., (2020). Internationalisation of Higher Education in Malaysia and the Philippines: A Comparative Analysis of Mission and Vision Statements of Selected Universities. *Journal of Multilingual and Multicultural Development*, 43(2) 154-166.
 - Dvoriakova, E. (2018). Strategic Alliances as a Form of Interaction between Education and Business. In *Russian Regions in the Focus of Changes: Conference proceedings.—Ekaterinburg*, 4-12 LLC Publishing office EMC UPI
 - Ebel, K. (2022). *Student Representatives' Perceived Effectiveness of their Engagement in European University Alliances' Governance Structures* (Master's thesis).
 - Eckel, P. D., & Hartley, M. (2008). Developing academic strategic alliances: Reconciling multiple institutional cultures, policies, and practices. *The Journal of Higher Education*, 79(6), 613-637.
 - Economic Forum. https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf
 - ECOTEC University: <https://ecotec.edu.ec/en/>.
 - Education Malaysia Global Services. (EMGS, 2022). About Us. Accessed On 01. <https://educationmalaysia.gov.my/aboutus/>
 - Embassy of the US in Egypt. (2022). Education and Culture: Study in united Accessed on, <https://eg.usembassy.gov/ar/education-culture-ar/study-usa-ar//>
 - Ferreira, A. da S., & Franco, M. (2020). The influence of strategic alliances on human capital development. *Euro Med Journal of Business*, 15(1), 65-85.From <https://www.shanghairanking.com/institution/>
 - Garad A., Haryono S., Yaya R., Pratolo S., & Rahmawati A. (2022). The Relationship Between Transformational Leadership, Improving Employee's Performance and the Raising Efficiency of Organizations, *Management and Production Engineering Review*, 13(2), 15-30.



-
- Grapragasem S., Krishnan A., & Mansor, A. (2014). Current Trends in Malaysian Higher Education and the Effect on Education Policy and Practice: An Overview, *International Journal of Higher Education*, 3(1)85-91.
 - Gunn, A., & Introm, C. (2020). *Global university alliances and the creation of collaborative advantage. Journal of Higher Education Policy and Management*, 35(2), 179-192.
 - Horizon House Publication, Inc., De (2000). Retrieved from <https://horizonhouse.com/>
 - <http://www.education.pord.edu/ResearchService//>
 - International Alliance of Research Universities . (2022). Retrieved from <https://www.iaruni.org/index.php>
 - Jantassova, D., Churchill, D., Kozhanbergenova, A., & Shebalina, O. (2021). Capacity Building for Internationalization at a Technical University in Kazakhstan. *Education Sciences*, 11(11), 735.
 - Jeong, C. H. (2012). *Principles of public administration: Malaysian perspectives*. Pearson Malaysia Sdn Bhd..
 - kassem, M. L., Santos, J. P. O., & Gavilánez, C. A. L. (2013). Strategic alliances in higher education in Ecuador: the challenge of knowledge transfer and its effect on the learning curve. *Suma de Negocios*, 5(12), 96-104
 - Kising'u, T. M., Namusonge, G. S., & Mwirigi, F. M. (2016). The role of organizational innovation in sustainable competitive advantage in Universities in Kenya. *The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention*, 3(9), 2762-2786.
 - Lo, M., & Tian, F. (2019). Enhancing Competitive Advantage in Hong Kong Higher Education: Linking Knowledge Sharing, Absorptive Capacity and Innovation Capability, *Higher Education Quarterly WILEY*, (74), 426-441.
 - Lu, Y. Y., Ching-Hui, L., & Lee, C. H. (2021, November). Strategic alliances in institutions of higher education to promote sustainable development goals: a case study of two universities in Taiwan. In *Annual SEAAIR conference proceedings. SEAAIR, South East Asian Association for Institutional Research*,. 187-196.
 - Malaysia population (2022). Population Table: Malaysia, Data.Gov. My. Accessed On 11-1-2022, 04:18 pm https://data.gov.my/datacatalogue/population_population_malaysia
 - Malaysian public law (1957). Accessed On 01-1-2022, 06:11 pm From https://www.constituteproject.org/constitution_Malaysia_2007?lang=ar/s18.
 - Mamédio, D., Rocha, C., Szczepanik, D., & Kato, H. (2019). Strategic alliances and dynamic capabilities: A systematic review. *Journal of strategy and management*, 12(1), 83-102.
 - Mansor, Z. D. (2009). International strategic alliance in higher education sectors (Learning for competitive advantage) - A case from Malaysian



- private college. *The Journal of Human Resource and Adult Learning*, 5(2), 50-95.
- Marquez, B. L., & al. (2017). Internationalization of higher education in university institutional strategies: The influence of national culture, *Journal of International Education and Leadership*, 2(21), 1-23.
 - Ministry of Higher Education [MOHE] .(2022). Corporate: Divisions and units Malaysia.from On 01-1-2022, 02:11 <https://www.mohe.gov.my/en>
 - Ministry of Higher Education [MOHE] .(2022). Corporate: Divisions and units Malaysia.from On 01-1-2022, 02:11, <https://www.mohe.gov.my/en>.
 - Mukherjee, S., & Wongs, C. (2011). The rise of higher education in Malaysia: Markets, rankings, and internationalization. In *Emerging Asia and the Future of Higher Education*, Palgrave Macmillan. ,163-183.
 - MyGov, (2022). Malaysia Information. Accessed On <https://www.malaysia.gov.my/portal/content/30120>.
 - National Center for Education Statistics (2021). Integrated Postsecondary Education Data System (IPEDS), Institutional Characteristics component; Winter 2021-2022. Accessed <https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cta>.
 - Naufa, M. (2021).Education at a Glance https://www.oecd-ilibrary.org/education/education-at-a-glance-2021_69096873-en
 - Norraihan, Z., & Aziah, I. (2007). Changing state-higher education institutions relationship: A Malaysian context. *A Research Proposal Submitted for IPPTN Funding*.
 - Paton, V. O., Reith, C., Harden, K., Tremblay, C., & Abaurre, R. (2014). Boundary Spanning; Engagement Across Disciplines, Communities, and Geography, *Journal of Higher Education Outreach and Engagement*, 18(3), 23-40.
 - Ployhart, R. E. (2012). The psychology of competitive advantage: An adjacent possibility. *Industrial and Organizational Psychology*, 5(1), 62-81.
 - Popkova, E. G., & Sergi, B. S. (Eds.). (2020). *Scientific and technical revolution: yesterday, today and tomorrow* (Vol. 129), Springer Nature.
 - QS University Rankings: Arab Region (2020)". Top UniversitiesReport 2019-2020. Switzerland: Davos.134. Qs Top Universities Ranking 2019 www.topuniversities.com
 - Richards, C. & Ismail, M. (2013). Malaysia's Twinning Programmes and the Challenge of Achieving (More), Emerald Publishing: Ch.2.4.
 - Rosan, R. (2002). The key role of universities in our nation's economic growth and urban revitalization. Urban Land Institute. . [http : // experts. uli. org/content/whosaffrcers/Rosan/htm](http://experts.uli.org/content/whosaffrcers/Rosan/htm).
 - Rosevear, S. G. (1999). *Understanding the formation of a cross-industry alliance in the knowledge industry*. University of Michigan.



-
- Russo, M. (2017). Strategic alliances in global markets, Phd program: Department of Economics, Management and Statistics, Università degli Studi di Milano-Bicocca. . from <https://elar.urfu.ru>.
 - Schiuma, G., & Carlucci, D. (2018). Managing strategic partnerships with universities in innovation ecosystems: A research agenda. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 4(3), 25. <https://doi.org/10.3390/joitmc4030025>
 - Schwab, K. (Ed.). (2017). *The Global Competitiveness Report 2016–2017*. World
 - SCImago Institutions Rankings .(2022). University Rankings. Accessed On 20-03- 2022, From <https://www.scimagoir.com/rankings.php?sector-Higher-edu.&country>
 - Shanghai Ranking (2022). University Ranking. Accessed On 23-1-2022, 11:38Am
 - Sinclair, J., & Görlach, M. (Eds.). (2018). *The Oxford English dictionary*. Oxford Dictionaries Online: <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/world>
 - Smith, P. L. (1994). *Planned change in higher education: a case study of the NASSP alliance for developing school leaders*. East Tennessee State University.
 - Suherlan, H. (2017). Strategic alliances in institutions of higher education: a case study of Bandung and Bali Institutes of Tourism in Indonesia *International Journal of Tourism Cities*, 3(2), 158-183.
 - Suyantiningih, T., Garad, A, Sophian, A, & Wibowo, M. (2022). Comparison between universities in Indonesia and Malaysia: Worldclass college ranking perspectives, *Journal of Education and Learning (EduLearn)*, 17(2), 249.
 - The Government of Malaysia's Official Portal (2020). Malaysia Information: Accessed, <https://www.malaysia.gov.my/portal/content/142>.
 - The Legal Constitution Committee.(1997).*Training Partnership Yields Business for Growing Company*;
 - National Alliance of Business; Veracruz , Mexico; June 1997; <http://www.elnet.org/nasf/default.asp>
 - Times Higher Education .(2019). <https://www.timeshighereducation.com/content/world-university-rankings>.
 - Times higher education Ranking (2022). University Ranking <https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings>
 - Trading Economics Indicators (2022). Annual growth rate of GDP countries. Accessed On 12-10-2022, 06:17 - list of Pm From <https://ar.tradingeconomics.com/country-list/gdp-annual-growth-rate> United Nations Educational, Scientific.



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
<https://mkmgmt.journals.ekb.eg>
المجلد (٨٧) يوليو ٢٠٢٢م



-
- U.S. Department of Education (2022). USA. Accessed <https://www.ed.gov>
 - Williams, J. (2017). Collaboration, alliance, and merger among higher education institutions, [OECD Education Working Paper No. 160]. Organisation for Economic Co-operation and Development
 - Yean, T. S. (Ed.). (2013). *Internationalizing higher education in Malaysia: Understanding, practices, and challenges*. Institute of Southeast Asian Studies.